

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

البنك المركزي الموريتاني



التقرير السنوي 2009

يونيو 2010

تقرير السنة المالية 2009

يقدمه إلى فخامة رئيس الجمهورية
محافظ البنك المركزي الموريتاني

السيد الرئيس؛

تنفيذا للمادة 91 من الأمر القانوني 004/2007 الصادر بتاريخ 12 يناير 2007، المتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، أشرف بأن أضع بين يديكم التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية للعام المالي 2009. ويتناول هذا التقرير في فصله العاشر الحسابات السنوية وكذلك نشاطات وعمليات البنك كما تنص عليها المادة 90 من الأمر القانوني.

فخامة الرئيس؛

شهد عام 2009 تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت بالظهور أواخر الربع الثالث من عام 2008، حيث امتدت آثارها إلى معظم قطاعات الإنتاج. وتقاديا لانهيار النظام المالي العالمي، وُضعت في معظم الاقتصادات المتقدمة خطط إنقاذ ساهمت إلى حد كبير في استقرار الأسواق المالية الدولية، إلا أنها لم تحل دون انكماش الاقتصاد العالمي بمعدل بلغ 0.6 % بعد أن كان قد سجل نموا وصل إلى 3 % عام 2008 و 5.2 % عام 2007.

وكان من الممكن أن تطول مدة الكساد العالمي لولا السياسات المالية و النقدية الموجهة نحو دعم الطلب، حيث مكنت تلك السياسات من تخفيف آثار الأزمة ومهدت، اعتبارا من النصف الثاني من العام 2009، لبداية الانتعاش الذي رافقه -رغم ذلك- ارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية.

وإذا كانت قلة من البلدان لم تتأثر بعواقب تقلص الطلب العالمي عام 2009، فإن التباينات التي لوحظت تتعلق أساسا بدرجة الاندماج في الأسواق المالية الدولية، وبالهوامش التي تتوفر عليها الحكومات في تنفيذ سياسات اقتصادية قائمة على التكيف ومواجهة الأزمات الدورية.

وهكذا فإن البلدان المتقدمة كانت الأكثر تأثرا بالنسبة لمستوى نشاطها؛ حيث سجلت نسبة نمو سالبة بلغت -3.2%. وبالنسبة للاقتصادات الصاعدة والنامية، فإن تباطؤ وتيرة النشاط كانت أقل؛ حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4% مقابل 6.1% عام 2008.

و على غرار معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن القطاع المالي الوطني الذي يتكون أساسا من النظام المصرفي، كان -إلى حد ما- في منأى عن تداعيات الأزمة المالية، نظرا لضعف اندماجه في الأسواق الدولية، واعتبارا كذلك لنظام الصرف المعمول به.

وبالمقابل فإن الاقتصاد الوطني، الذي سبق وعانى من الصدمة الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة عامي 2007 و 2008، تأثر كثيرا بالكساد الاقتصادي في الدول المتقدمة المستوردة لأهم صادرات البلد، كما تأثر أيضا بانخفاض أسعار المواد الأولية نتيجة الكساد العالمي.

وفي مواجهة هذه التحديات، فقد حال دون تراجع قوي للنشاط الاقتصادي، تنفيذ السياسات الاقتصادية المتبعة على المستوى الداخلي الذي شهد -ارتباطا بالوضع السياسي- تباطؤ حركة الأموال المتأتية من المساعدات العامة من أجل التنمية. ومع ذلك فقد تقلص هذا النشاط بنحو 1.1% عام 2009 مقابل نسبة نمو بلغت 4.2% عام 2008. وهو ما يتماشى مع الاتجاهات الملاحظة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وعلى مستوى النمو القطاعي، سجل القطاع الثاني التراجع الأقوى، حيث بلغت نسبة نموه -4.5% ويعزى ذلك أساسا إلي انخفاض عائدات استغلال الحديد (-7.9%) والنفط (-11.3%) والبناء والأشغال العامة (-10%) رغم تحقيق بعض المكاسب على مستوى زيادة القيمة المضافة للنشاطات الاستخراجية لكل من النحاس (+7.2%) والذهب (+33.2%). بينما قدرت نسبة نمو القطاع الأول بنحو 1.5% وهي ناتجة عن

تراجع القيمة المضافة لقطاع الصيد بحوالي 4% وعن استقرار نسبة نمو قطاع تنمية المواشي عند 3% وعن شبه ركود على مستوى الزراعة (+0.7%).

ونظرا للارتباط القوي للقطاع الثالث بالطلب الداخلي فقد سجل انخفاضا بنسبة 0.3% وهو ما يعكس تباطؤ نموه مقارنة بعام 2008 حيث بلغ 4.4%.

وعلى صعيد التضخم، أعطت جهود تثبيت الأسعار ثمارها؛ حيث سمحت السياسة النقدية الحذرة التي انتهجها البنك المركزي، وكذلك توفير المواد الأولية على امتداد التراب الوطني، في إطار سياسات الحكومة، بالسيطرة على ارتفاع مؤشر الأسعار الاستهلاكية. ويضاف إلى ذلك الدعم الموجه لبعض المواد لتخفيف تأثير الصدمات الاقتصادية على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع.

وفي نهاية عام 2009 سجل المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك زيادة في الانزلاق السنوي بنسبة 4.9% مقابل 3.9% عام 2008. وكمتوسط سنوي، كان التضخم لعام 2009 بحدود 2% بينما بلغ 7.3% عام 2008.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فإن السياسات المتبعة في هذا المجال انتهجت التحكم في التسيير من خلال العمل على توفير هوامش كافية لمواجهة تأثيرات الأزمة العالمية، سواء كان ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي أو على الصعيد الاجتماعي.

ومكنت الإصلاحات المقام بها خلال العام 2009 من إشاعة سلوك جديد فيما يتعلق بضبط تسيير المال العام، وشكل كل من استقرار الحياة السياسية، والعودة إلى النظام الدستوري بعد الانتخابات الرئاسية في يوليو من العام نفسه، إضافة إلى الإجراءات الملموسة التي اتخذت في هذا الاتجاه بعد تشكيل حكومة جديدة، أدلة قاطعة على توطيد هذا التوجه.

وسجل الرصيد الإجمالي للعمليات المالية للدولة عام 2009 عجزا بحدود 40.7 مليار أوقية وهو ما يمثل 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان العجز سنة 2008 حوالي 55.6 مليار أوقية وهو ما يمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم تمويل نسبة 57% من هذا العجز بموارد داخلية¹ مقابل 77% عام 2008 بينما تم تمويل نسبة 34% بموارد أجنبية بدلا من 17% سنة 2008، في حين تم استكمال التمويل بنسبة 9% عن طريق اقتطاع جزء من موارد صندوق العائدات النفطية بدلا من 6% سنة 2008.

وبلغت الإيرادات لعام 2009 حوالي 202.2 مليار أوقية أي ما يمثل 26.4% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمثل انخفاضا بنحو 2.6% مقارنة بالمستوى الذي تحقق عام 2008 والبالغ 206.4 مليار أوقية، وباستبعاد الهبات فإن الإيرادات انخفضت بنحو 1.9% من سنة لأخرى، حيث بلغت 196.1 مليار عام 2009. ويفسر ذلك بتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي أثر أيضا على مستوى الإيرادات الضريبية. وقد انخفضت هذه الأخيرة عام 2009 حيث بلغت 106.6 مليار أوقية بعد أن كانت بحدود 114.6 مليار عام 2008 أي بتراجع بلغ 7%.

¹ - بما فيها تحويل مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي لجميع الدول الأعضاء. وبالنسبة لموريتانيا، قدر المبلغ بنحو 80 مليون دولار أميركي.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت من 67.8 مليار أوقية سنة 2008 إلى 75.8 مليار سنة 2009 وهو ما يمثل زيادة قدرها 11.7% وسمحت هذه الزيادة بالحد من تأثير انخفاض العائدات الضريبية على الإيرادات العامة خارج الهبات.

وبخصوص النفقات العمومية، فقد تراجعت مقارنة بمستواها عام 2008 حيث انخفضت من 262 إلى 242.9 مليار أي بتراجع قدره 7.3%، وبالمقابل فإن نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي تبقى ثابتة بحدود 32%. ويبقى تطور مستوى النفقات مرتبطا إلى حد كبير بالنفقات الجارية التي سجلت انخفاضا قويا بلغ 9.8% بعدما انتقلت من 25.9% إلى 24.6% من نفس الناتج وعلى التوالي عامي 2008 و2009.

وبالنسبة للسنة المالية المنتهية ظل رصيد المعاملات الجارية مع الخارج ثابتا عند مستواه عام 2008 أي 16% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالقيمة المطلقة بلغ عجز العمليات الجارية 127.3 مليار (486 مليون دولار) وهو ما يمثل تحسنا بحدود 7.2 مليار (29 مليون دولار). وقد تم التعويض عن عجز التعاملات الجارية إلى حد كبير بمستوى رصيد صافي العمليات المالية الذي بلغ 103 مليار أوقية. وكانت الموازنة العامة في 2009 برصيدها البالغ -2.6 مليار أي 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.3% عام 2008 أقرب إلى التوازن.

ورغم هذا التطور فإن تمويل التعاملات مع الخارج ظل يلقي بثقله على احتياطات البنك المركزي التي انتقلت من سنة إلى أخرى من 195 مليون دولار (1.7 شهر من الواردات) إلى 238 مليون دولار (2.5 شهر من الواردات). وهكذا فإن رصيد الاحتياطي الخارجي لم يتحسن إلا بنحو 43 مليون دولار وذلك برغم مخصصات حقوق السحب الخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي البالغة 80 مليون دولار تقريبا، وبالرغم أيضا من السحب على موارد صندوق العائدات النفطية بحدود 13.6 مليون دولار، وذلك في الوقت الذي تحسن المركز الخارجي الصافي للبنوك التجارية بحدود 54 مليون دولار.

وقد واصل البنك المركزي سياسة سعر الصرف المرنة في إطار نظام تعويم موجه. وكان تطور سعر الصرف الحقيقي للأوقية مطابقا للأسس الاقتصادية المتعارف عليها، كما يدل على ذلك مستوى فارق سعر الصرف في السوق الموازي منذ الربع الثالث من السنة.

وعلى مستوى المديونية، فقد قدر الدين العام الخارجي القائم بحدود 3024.8 مليون دولار بزيادة 375.7 مليون دولار أي نسبة 14.2%. ويجدر التنويه بأنه في حالة استبعاد الديون المعطلة فإن ثقل عبء المديونية سيخف بواقع الثلث. وتكتسي معالجة الديون المعطلة طابع الأولوية نظرا للهوامش التي قد تكون متاحة في مجال القدرة على الاستدانة لو أنه تم الحصول على تخفيف هذه الديون من قبل الدول المعنية¹. ومثلت خدمة الدين العام الخارجي حوالي 4% من صادرات السلع والخدمات عام 2009 وهو ما يقارب المستوى الذي حققته العام السابق أي نسبة 3.9%.

¹ تعود الديون المعطلة لدائنين عرب، خاصة الكويت، ليبيا و الجزائر. وقد تم التوصل مؤخرا لاتفاق تسوية للمديونية مع الجهات الليبية.

أما فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية، فإن البنك المركزي، وفقا لنظامه الأساسي، قد عمل خلال عام 2009 على التحكم في التضخم عبر مراقبة المتغيرات الوسيطة، وخاصة الكتلة النقدية بمعناها الواسع، مع مراعاة تأثير ضبط السيولة على النشاط الاقتصادي. وهكذا فإن الكتلة النقدية (M2) قد سجلت زيادة بلغ متوسطها 14.3%، وأدى تلاشي مخاطر الضغوط التضخمية إلى إضفاء مرونة على الشروط النقدية، حيث أن نسبة الفائدة المركزية قد تم إنزالها من 12% إلى 9% بقرار من مجلس السياسة النقدية في نوفمبر 2009 لتحفيز النشاط الاقتصادي. وفي نهاية السنة نفسها بلغت زيادة الكتلة النقدية 15.2%، ونتج عن هذا التطور تغير مطرد في القروض الصافية للدولة بحدود 22% وزيادة متواضعة في القروض للاقتصاد بنسبة 4%، وتحسن صافي الرصيد الخارجي بنسبة 63%.

ويمثل استقرار النظام المالي وصلابته محورا أساسيا في نشاط البنك المركزي، وكان الإشراف على هذا القطاع خلال العام، على أساس المستندات وبعين المكان، في صلب اهتمامات البنك لتفادي تعرض نظامنا المالي لأزمات مؤسسية، وسط محيط يطبعه تأثير الأزمة المالية على ثقة الوكلاء. وتوقعا لتطبيع علاقاتنا مع شركاء التنمية، تم تحديث أجندة الإصلاحات وتقرر وضع جدول زمني لهذا الغرض اعتبارا من شهر سبتمبر. وعلى الصعيد التنظيمي تم اعتماد نصوص تطبيقية للقانون المصرفي؛ تحدد الحد الأدنى لرأس مال شركات الإيجار المالي، فضلا عن قواعد لتنظيم الفروع والمنتسبين للمجموعة، ولتصنيف الأصول وتكوين الاحتياطي. وفي مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم تعزيز المنظومة القائمة بسن قواعد تخضع لها إجراءات اليقظة وحفظ الوثائق وكشف المخالفات على مستوى القطاع المالي، وعلى مستوى الكيانات المعنية في القطاع غير المالي.

وعلى صعيد آخر وفي ضوء العودة إلى النظام الدستوري، فإن استئناف علاقات التعاون مع شركاء التنمية كان الحدث الأبرز الذي ميز العام المنصرم. وقد سمح التنظيم الجيد لخدمات البنك المركزي والهيكل الحكومية المعنية، وخاصة في وزارتي المالية والشؤون الاقتصادية والتنمية، بالبدء -منذ شهر سبتمبر- في تحضير برنامج اقتصادي ومالي جديد للسنوات الثلاثة القادمة يحظى بدعم وتمويل صندوق النقد الدولي على أساس تسهلة القرض المعزز البالغ 118 مليون دولار. ومن شأن السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية المرتقبة في إطار هذا البرنامج أن تدفع مقومات نمو الاقتصاد إلى الأمام، وتشجع استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن عصرنة اقتصادنا، وهو ما من شأنه أن يحسن من رفاه مجتمعنا.

انواكشوط بتاريخ 17 يونيو 2010

سيد أحمد ولد الرايس

الفهرس

12	الجزء الأول: المحيط الاقتصادي والمالي الدولي
14	I- النمو العالمي
15	II- التضخم
16	III- التجارة الدولية
17	IV- الأسواق المالية
17	1.4. تطور أبرز أسواق البورصة
18	2.4. نسب الفائدة
19	3.4. سوق الصرف
19	1.3.4. الدولار الأمريكي
19	2.3.4. اليورو
20	3.3.4. الجنيه الاسترليني
20	4.3.4. الين
21	V- أسواق المواد الأولية
21	1.5. النفط
22	2.5. الذهب
22	3.5. النحاس
23	4.5. الحديد
23	5.5. السكر
24	6.5. القمح
25	7.5. الأرز
26	الجزء الثاني: الوضعية الاقتصادية والمالية الوطنية
28	I- الإنتاج
28	1.1. القطاع الأول
28	1.1.1. الزراعة
29	2.1.1. تنمية المواشي
30	3.1.1. الصيد البحري
30	2.1. القطاع الثاني
30	1.2.1. النفط
31	2.2.1. المعادن
32	3.2.1. الصناعات المعملية
32	4.2.1. البناء والأشغال العامة
32	3.1. القطاع الثالث
33	1.3.1. النقل والمواصلات
33	2.3.1. التجارة، المطاعم والفنادق
33	3.3.1. الإدارات العمومية
33	4.1. الطلب الداخلي
34	1.4.1. الاستهلاك
34	2.4.1. الاستثمار

34	II- الأسعار
37	III- القطاع الخارجي
38	1.3. التعاملات الجارية
38	1.1.3. الميزان التجاري
38	1.1.1.3. الصادرات
41	2.1.1.3. الواردات
42	2.1.3. الخدمات
43	3.1.3. العائدات
43	4.1.3. التحويلات الجارية
43	2.3. حساب رأس المال والعمليات المالية
46	IV- الدين العام الخارجي
46	1.4. مخزون الدين العام الخارجي
46	2.4. المستوى الحالي للدين العام
47	1.2.4. الديون متعددة الأطراف
47	2.2.4. الديون الثنائية
47	3.2.4. المستوى الحالي للديون حسب العملة
48	4.2.4. المستوى الحالي للدين حسب المقرض
49	3.4. خدمة الدين العام الخارجي
49	1.3.4. خدمة الدين حسب الهيئة المانحة
50	2.3.4. خدمة الدين حسب المدين
50	3.3.4. الخدمة حسب العملة
51	4.4. السحب على القروض الخارجية
51	1.4.4. السحب على القروض متعددة الأطراف
52	2.4.4. السحب على القروض ثنائية الأطراف
53	3.4.4. السحب حسب الجهة المستفيدة
53	4.4.4. السحب حسب العملة
54	5.4. متأخرات الدين الخارجي
55	V- سوق الصرف
55	1.5. عمليات سوق الصرف
55	1.1.5. شراء العملات
56	2.1.5. بيع العملات
57	2.5. تطور سعر الصرف
58	VI- المالية العامة
59	1.6. الإيرادات
59	1.1.6. الإيرادات الضريبية
60	2.1.6. الإيرادات غير الضريبية
60	3.1.6. الهبات
60	2.6. النفقات
61	1.2.6. النفقات الجارية
61	2.2.6. نفقات الاستثمار والقروض الصافية
62	3.6. رصيد العمليات المالية للدولة وتمويلها
63	VII- النقود
63	1.7. السياسة النقدية
64	2.7. المجاميع النقدية
64	1.2.7. الكتلة النقدية M2

65	2.2.7. الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية
65	1.2.2.7. العائدات الخارجية الصافية
66	2.2.2.7. القروض الداخلية
66	3.2.2.7. الديون الصافية على الدولة
66	4.2.2.7. القروض للاقتصاد
67	VIII - سوق رأس المال
67	1.8. سوق أدونات الخزينة
68	2.8. السوق المصرفي البيني
68	3.8. نسب الفائدة
68	1.3.8. نسب الفائدة على أدونات الخزينة
69	2.3.8. نسب فائدة السوق المصرفي البيني
69	4.8. وسائل الدفع
69	1.4.8. النقود بأنواعها
70	2.4.8. وسائل الدفع بالنقود المصرفية
70	3.4.8. عمليات غرفة المقاصة
71	4.4.8. عمليات النقود الالكترونية
73	IX - الإشراف المصرفي
74	1.9. تشكيلة القطاع المالي
74	1.1.9. البنوك
74	2.1.9. المؤسسات المالية الأخرى
75	3.1.9. نشاط الرقابة والإشراف
75	4.1.9. معاملات الحيلة
75	1.4.1.9. السيولة
75	2.4.1.9. الأموال الذاتية الصافية
76	3.4.1.9. التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة
76	4.4.1.9. تغطية المخاطر
76	5.1.9. ربحية القطاع المصرفي
77	2.9. نشاط القطاع المصرفي
77	1.2.9. البنوك
77	1.1.2.9. توزيع القروض من طرف البنوك
81	2.2.9. هيئات التمويل الصغيرة
81	1.2.2.9. القروض
81	2.2.2.9. الودائع
82	3.2.2.9. السلف
82	4.2.2.9. الأموال الذاتية
82	5.2.2.9. قواعد الحيلة
83	3.2.9. المؤسسات المالية
83	3.9. مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
85	X - الكشف المالية للبنك المركزي
88	1.10. الأصول
88	1.1.10. الذهب و الموجودات من العملات الصعبة
88	2.1.10. أصول الصناديق النقدية
88	3.1.10. الديون على الدولة
88	4.1.10. تغير سعر الصرف
88	5.1.10. قروض دعم الاقتصاد

89	6.1.10. سندات المساهمة
89	7.1.10. الأصول الثابتة
89	8.1.10. الحسابات النظامية والأصول الأخرى
90	2.10. الخصوم
90	1.2.10. تداول الأوراق والنقود المعدنية
90	2.2.10. الحسابات الجارية والودائع
91	3.2.10. ودائع المؤسسات العمومية من العملات الصعبة
91	4.2.10. صندوق النقد الدولي - الخصوم
91	5.2.10. صندوق النقد العربي - الخصوم
91	6.2.10. ودائع البنوك الأجنبية
91	7.2.10. اتفاقيات السداد
91	8.2.10. اتفاقيات القرض
92	9.2.10. غرفة المقاصة
92	10.2.10. رأس المال والرصيد الاحتياطي
92	11.2.10. احتياطي إعادة تقييم الموجودات الذهب
92	12.2.10. الحسابات العالقة و الخصوم الأخرى
93	3.10. حساب النتيجة
94	1.3.10. حسابات التسيير
94	1.1.3.10. تكاليف التشغيل
94	2.1.3.10. نواتج التشغيل
96	2.3.10. التكاليف والنواتج خارج التشغيل
96	1.2.3.10. التكاليف خارج التشغيل
96	2.2.3.10. النواتج خارج التشغيل
97	4.10. نتيجة السنة المالية
97	5.10. الالتزامات خارج الموازنة
98	6.10. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي
101	7.10. المصادقة على الكشف المالية من طرف المجلس العام
102	الملحقات

الجزء الأول:
المحيط الاقتصادي والمالي الدولي

تميز عام 2009 باستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي بعد الهزات الشديدة التي نتجت عن أزمة 2008. وهكذا ومع بداية النصف الثاني من العام الماضي أخذت الأسواق المالية تتحسن وطرأ نوع من المرونة النسبية على شروط منح القروض كما أن بلدانا عديدة سجلت نموا موجبة في الزيادة الفصلية لمنتجاتها المحلي الإجمالي، وتلاشت في نفس الوقت المخاوف من حدوث كساد عالمي طويل وبخاصة خلال الربع الأخير وإن كانت بعض الاقتصادات ما زالت تعاني عددا من الصعوبات في شق طريقها نحو النمو.

وتراجعت أسعار المواد الأولية بعد تقلص النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام 2008 وفي الأشهر الأوائل من عام 2009، غير أن الأسعار اتجهت نحو الزيادة خلال الربع الثاني من 2009 بفضل تعافي اقتصادات البلدان الصاعدة.

ويعزى هذا التطور الإيجابي في المحيط العالمي أساسا للتدابير المشتركة التي اتخذتها الحكومات والسلطات النقدية مما سمح بعودة الثقة إلى النظام المالي الدولي وبدعم التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي.

I- النمو العالمي

رغم القفزة التي شهدتها الإنتاج العالمي في النصف الثاني من العام، تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.6% عام 2009⁽¹⁾. وكان هذا المستوى، رغم أنه يقل كثيرا عن نسبة النمو لعام 2008 أي 3.0%، أفضل مما كان متوقعا. وقد تحقق هذا التقدم بفضل إجراءات الدعم الهامة التي بادرت إليها الحكومات والسلطات النقدية وهو ما حال دون استمرار أسوأ كساد عرفه الاقتصاد العالمي منذ الأزمة الكبرى.

وفي الولايات المتحدة، تأثر تطور الناتج المحلي الإجمالي إيجابا بانخفاض المخزون بدرجة أقل من ذي قبل وارتفاع النفقات الاستثمارية للمقاولات وبزيادة استهلاك الأسر. وهكذا بلغت الزيادة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي 1.4% في الربع الأخير من 2009 على نحو أسرع من الزيادة المسجلة في الربع الثالث من السنة أي 0.6% وهو ما أدى إلى حصر تراجع الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة -2.4% مقابل ارتفاع بنسبة 0.4% سنة 2008.

وسجلت منطقة اليورو عام 2009 تحسنا متواضعا في حالتها الاقتصادية بعد الكساد الذي شهدته منذ النصف الثاني من عام 2008. وهكذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة بنحو 0.1% في الربع الأخير من عام 2009 مسجلا بذلك تباطؤا بالقياس إلى 0.3% التي سجلت في الربع الثاني من نفس العام. وعلى امتداد عام 2009 تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 4.1%.

أما الاقتصاد الياباني فقد كان الأشد تأثرا بالكساد العالمي، وعلى مدار 2009، سجل الناتج المحلي الإجمالي في اليابان تراجعا قياسيا بلغ 5.2% وقد انخفض بنسبة 1.2% عام 2008. غير أنه سجل زيادة بلغت 1.1% للناتج

¹ - صندوق النقد الدولي - إبريل 2010 : جميع الأرقام في هذا الفرع مستقاة من نفس المصدر

المحلي الإجمالي في الربع الأخير من 2009 بعد الركود في الربع الثالث وزيادة نسبة 1.3% في الربع الثاني من العام ذاته. وكان هذا التطور مدعوما بالطلب الداخلي الناتج عن خطة الإنعاش وزيادة الصادرات. ومن جانبها لعبت اقتصادات البلدان الصاعدة في آسيا دور المحرك للنمو العالمي برمته بفضل قدرتها الفائقة على الخروج من الكساد، وقد كانت هذه المنطقة على موعد مع النمو وخاصة في جنوب شرق آسيا بفضل ديناميكية اقتصادات كل من الصين والهند. وهكذا بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان 6.6% عام 2009 مقابل تراجع بلغ 3.2% كمعدل في البلدان المتقدمة. وسجلت الصين والهند نسب نمو بلغت على التوالي 8.7% و 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبخصوص القارة الإفريقية تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ عام 2009 ليستقر عند 1.9 مقابل 5.2% عام 2008. ويعود هذا التراجع إلى انهيار المبادلات التجارية والهزات التي عرفت الأسواق المالية العالمية والتي تأثرت بها الدول الأكثر اندماجا في هذه الأسواق. ومن المتوقع أن يتحسن هذا النمو بفضل انتعاش الاقتصاد الآسيوي وتصحيح اقتصادات الدول المتقدمة. وكان تباطؤ النمو الاقتصادي ملموسا على مستوى إفريقيا جنوبي الصحراء بوجه خاص حيث لم تتجاوز نسبة النمو 1.6% مقابل 5.6% عام 2008.

II- التضخم

ارتفعت أسعار المواد الأساسية بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام 2009. ويعزى سبب الارتفاع الذي سجل في الوقت الذي تزايد فيه مستوى المخزون، إلى الانتعاش الاقتصادي القوي في البلدان الصاعدة والنامية كما أن مرونة الظروف المالية العالمية كانت مواتية لمثل هذه الزيادة في الأسعار عالميا. وهكذا بلغ التضخم العالمي 2.4% في المتوسط عام 2009 مقابل 6% عام 2008. وإذا ما قيس هذا التضخم مع مراعاة الانزلاق السنوي، فإنه يصبح 2.7% في نهاية 2009 مقابل 4.5% في 2008.

وفي الولايات المتحدة، تراجع مؤشر الأسعار الاستهلاكية بنحو 0.4% كمتوسط على مدار 2009 مقابل 3.8% عام 2008. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بنحو 2.4% ما بين دجبر 2008 ودجبر 2009 رغم ارتفاع أسعار الطاقة بنحو 1.8%. ومراعاة للانزلاق السنوي، يكون مؤشر أسعار الاستهلاك قد ارتفع بنحو 2.7% في دجبر 2009.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، تباطأ التضخم حيث بلغ كمتوسط 0.3% عام 2009 مقابل ارتفاع 3.3% عام 2008 بفعل انخفاض 1.3% من أسعار المواد الغذائية. وإذا ما روعي الانزلاق السنوي فإن المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك قد زاد بنحو 0.9% في دجبر 2009 وذلك يعود أساسا لارتفاع بلغ 1.8% في أسعار الطاقة. كما أن المؤشر الموحد للاستهلاك في الاتحاد الأوروبي سجل زيادة 1% كمتوسط مقابل 3.7% في 2008 وزيادة 1.4% بمراعاة الانزلاق السنوي تحت تأثير زيادة 2.8% في أسعار الطاقة.

وفي اليابان تراجع التضخم بنسبة 1.4% كمتوسط عام 2009 مقابل 1.1% عام 2008، ويعزى هذا التطور إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية (-3.2%) والطاقة (-2.5%) والمنتجات الأخرى (-1.2%) وبمراعاة الانزلاق السنوي، فإن مؤشر أسعار الاستهلاك سجل انخفاضا قدره 1.5%.

وفيما يتعلق بالاقتصادات الصاعدة والنامية، حصل انفراج في أسعار الاستهلاك منذ الربع الأخير من عام 2008 واستمر لغاية النصف الأول من 2009. ويرتبط الانتعاش الذي لوحظ في الفترة الأخيرة بديناميكية الاقتصادات الصاعدة في آسيا وبإعادة انطلاق الاقتصادات المتقدمة حيث أصبح ذلك ممكنا بفضل الإجراءات المتخذة في إطار سياسات الدعم. وهكذا كان تغيير الأسعار في مستوى مرتفع نسبيا رغم التباطؤ، وقد استقر عند 5.5% عام 2009 مقابل 9.3% في 2008.

III – التجارة الدولية

لقد شهدت التجارة العالمية تراجعا كبيرا يعود إلى الأزمة الاقتصادية في 2008 مما أدى إلى تباطؤ حركة التبادل. وبالمقابل، انقلب هذا الاتجاه منذ الربع الثاني من عام 2009 تحت تأثير الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصاعدة وخاصة جنوب شرق آسيا وتزايد النشاط في الدول المتقدمة في الربع الثالث من العام. وكان هذا الانتعاش متنفسا لاقتصادات كل من ألمانيا واليابان نظرا لاعتماد البلدين على التجارة الخارجية.

وفي عام 2009، انخفض حجم المبادلات العالمية بنحو 12.2% مقابل زيادة 2.1% في 2008 حيث تراجعت الصادرات والواردات العالمية من السلع والخدمات على التوالي بنحو 12.2% و 12.9%.

وقد حدث تراجع التجارة العالمية بشكل متزامن في جميع مناطق العالم، وهكذا انخفض حجم كل من الصادرات والواردات على التوالي بنحو 13.9% و 16.5% في الولايات المتحدة، وفي أمريكا الجنوبية والوسطى بنحو 5.7% و 16.3%، وفي الاتحاد الأوروبي بنحو 14.8% و 14.5%، وفي آسيا بنحو 11.1% و 7.9%. وعلى وجه الخصوص انخفضت الصادرات اليابانية بنحو 24.9% وكل من صادرات الصين والهند على التوالي بنحو 10.5% و 6%.

وبالنسبة للقارة الإفريقية فقد انخفض حجم كل من الصادرات والواردات بنحو 5.6% عام 2009، وفي الشرق الأوسط تناقصت الصادرات بنسبة 4.9% والواردات بنحو 10.6%، وسجلت مجموعة الدول المستقلة هبوطا بنحو 20.2% في وارداتها و 9.5% في صادراتها.

وفيما يتعلق بالصادرات كان النقل ملحوظا في الولايات المتحدة وأوروبا، غير أن انخفاض الواردات كان أكثر حدة في البلدان المصدرة للنفط وخاصة في الأمريكيتين الجنوبية والوسطى ومجموعة البلدان المستقلة.

وقد انخفضت قيمة صادرات كل من إفريقيا والشرق الأوسط ومجموعة البلدان المستقلة بالدولار الأمريكي على التوالي بنحو 32%، 33% و 36% وهو ما يفوق كثيرا متوسط انخفاض الصادرات العالمية بنسبة 23%.

وبالمقابل كان انخفاض الواردات أقل من المعدل العالمي البالغ (-24%) بينما كان مستواه في إفريقيا (-16%) والشرق الأوسط (-18%).

وقد أدى انخفاض النشاط الاستثماري العالمي (-9.7%) وندرة الموارد المالية وما يترتب على ذلك من تقلص في المبادلات التجارية إلى تغيير ترتيب البلدان التي تتقدم الحركة التجارية عالميا، وهكذا فإن الصين بصادراتها البالغة 1202 مليار دولار والتي تفوق ألمانيا بنحو 81 مليار دولار أصبحت تتربع على قمة مصدري البضائع عالميا، وبالنسبة للواردات تحتل الصين المرتبة الثانية دوليا بنحو 1006 مليار دولار مقابل 1604 مليار للولايات المتحدة أي على التوالي 8% و13% من البضائع المستوردة عالميا، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة ب وارداتها البالغة 934 مليار دولار.

وفيما يتعلق بالتبادل بين القارة الإفريقية وبقية العالم يلاحظ ارتفاع وتيرة الحركة التجارية مع الصين التي أصبحت أول موردي إفريقيا وثالث عميل تجاري للقارة.

كما أن القارة تلاقى صعوبات جمة في تطوير تجارتها الداخلية نظرا للمشاكل ذات الطابع الهيكلي من حيث الأساس وهكذا فإن التبادل الإفريقي البيئي يقارب 9% من مجموع مبادلات القارة مع باقي العالم، مقابل 19% لأمريكا اللاتينية و 40% بالنسبة لبلدان جنوب شرق آسيا.

IV- الأسواق المالية

1.4. تطور أبرز أسواق البورصة

مع نهاية أسوأ أزمة اقتصادية عرفتھا الاقتصادات المتقدمة منذ 1929، تميز عام 2009 بأداءات غير متوقعة بالنسبة لمجموع الأسواق. وسمح تضافر جهود الدول والبنوك المركزية بتفادي أزمة النظام بأسره حيث استعاد النظام المصرفي الثقة عبر المشاركة في الضمانات المطلوبة وضخ السيولة بكميات كبيرة جدا. وتناولت هذه الجهود كذلك دعم الشركات من أجل تنشيط القطاع الحقيقي الذي كان تأثره بالأزمة بالغا، واستطاعت البنوك المركزية بفضل مجهودات غير تقليدية أن تبعث من جديد آليات لتمويل الهيئات المالية. وتميز عام 2009، بسرعة وقوة تقلب الأسواق. وشهدت هذه الأخيرة أقوى انخفاض لها في مارس 2009 قبل أن تنهض من جديد مع ظهور بوادر تحسن الظروف الاقتصادية. وقد عاد معظم المستثمرين فيما بعد إلى أسواق الأسهم حرصا منهم على عدم تفويت فرصة الانتعاش في الوقت الذي كانت تحوم الشكوك حول هذا النوع من الأصول قبل عام. وهكذا فإن النفور الشديد من المخاطر والذي كان سائدا في الأسواق بدأ يحل محله تدريجيا حب المخاطرة.

الجدول رقم 1: تطور أبرز مؤشرات البورصة لعام 2009					
المؤشر	الكاك 40 (فرنسا)	مؤشر فاينانشال تايم (المملكة المتحدة)	الداوجونز (الولايات المتحدة)	الداكس (ألمانيا)	النيكاي (اليابان)
التغير على مدى 3 أشهر	-17%	-15%	-16%	-22%	-10%
التغير على مدى 6 أشهر	-2%	6%	-6%	-2%	10%
التغير على مدى 12 شهرا	25%	32%	15%	24%	17%

المصدر: رويترز

تميز نشاط السوق النقدي بتعاظم دور البنوك المركزية وقامت هذه الأخيرة بعد اتخاذ إجراءات جريئة في مجال المرونة الكمية عام 2008، بالبرهنة على روح الإبداع عام 2009 حيث اعتمدت نظاما مستحدثا يقوم على احتساب نسبة فائدة تقارب الصفر، وكان الهدف من التدابير التي اعتمدتها البنوك المركزية يتمثل في تنظيم السوق المصرفي البيئي وإعادة فتح سوق الأوراق التجارية وتسهيل تنقيد المديونية العامة. وقد أدى ذلك إلى هبوط قيمة مكافأة إعادة التمويل بالعملات الوطنية والأجنبية.

2.4. نسب الفائدة

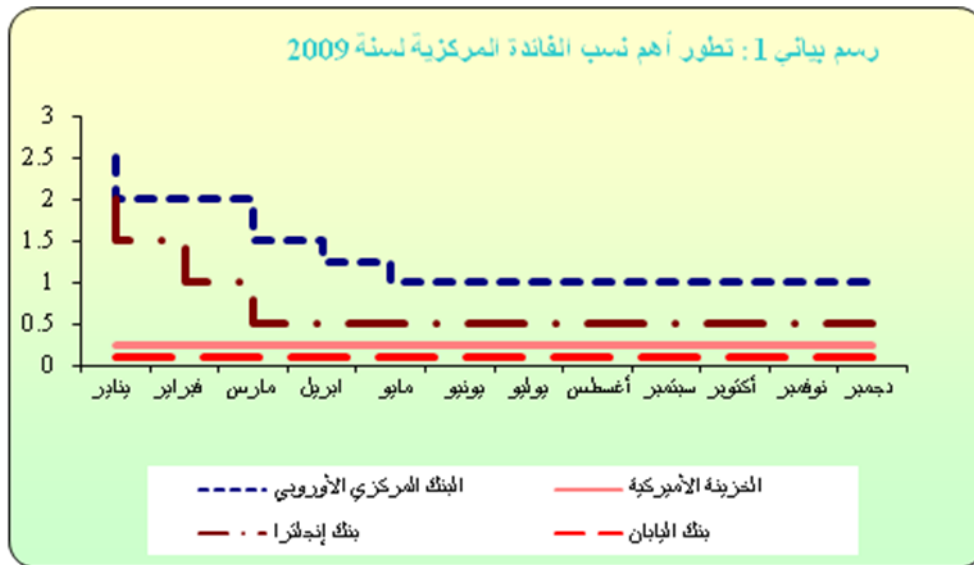
في عام 2009 بقيت نسب الفائدة منخفضة جدا عبر العالم بعد سلسلة من التخفيضات التي أقرتها البنوك المركزية الرئيسية للتغلب على أزمة العقارات.

وفي الولايات المتحدة، كانت نسبة الفائدة المركزية تتراوح بين 0 و 0.25% منذ دجمبر 2008 مقابل 5.25% في يونيو 2007. وحصل كل ذلك رغم النتائج الإيجابية التي حققتها كبريات الشركات الأمريكية في نهاية العام و مؤشرات انتعاش الاقتصاد الأمريكي التي ظهرت في وقت مبكر.

واستمر بنك إنجلترا في تخفيض نسبة الفائدة المركزية عام 2009 حيث تراجعت في البداية إلى 1.5% في شهر يناير ثم إلى 1% في فبراير قبل أن تستقر عند 0.5% اعتبارا من شهر مارس 2009.

وتم اعتماد نفس الاتجاه نحو الانخفاض في منطقة اليورو حيث خفض البنك المركزي الأوروبي نسبة الفائدة المركزية إلى 2% اعتبارا من شهر يناير 2009 ثم إلى 1.5% في مارس و 1.25% في أبريل قبل استقرارها عند 1% اعتبارا من شهر مايو ولغاية نهاية عام 2009.

وفي اليابان، أعتمد البنك المركزي عام 2009 تثبيت نسبة الفائدة المركزية حيث استقرت عند 0.1% منذ بداية العام.



المصدر: رويترز

3.4. سوق الصرف

تأثر سوق الصرف عام 2009 إلى حد كبير بالوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد العالمي. وتسبب هبوط الناتج المحلي الإجمالي لكبريات الاقتصادات العالمية في انخفاض متزايد لأسعار عملات هذه البلدان مقابل نظيراتها في البلدان الصاعدة حيث كانت الأزمة الاقتصادية أقل تأثيراً.

1.3.4. الدولار الأمريكي

بعد أن بلغ أعلى مستوى له في بداية العام مقابل اليورو الذي سجل أدنى مستوياته منذ النصف الأول من عام 2008 (1.2541 دولار / يورو)، انخفضت قيمة الدولار مقابل العملة الأوروبية خلال الأشهر العشرة الأخيرة من 2009 حيث فقدت 2.3% من قيمتها على مدار السنة، وكان معدل صرف اليورو مقابل الدولار هو 1.3948 أما أعلى قيمة له فقد بلغت 1.54 في شهر نوفمبر 2009.

وكان سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني مشابهاً فقد خسر 10.59% على مدار العام وبلغ متوسط سعر صرفه مقابل الجنيه الإسترليني 1.567 دولار. غير أن قيمة الدولار ارتفعت مقابل الين الياباني مستفيداً من الكساد الذي واجهه الاقتصاد الياباني، وكان معدل سعر الدولار 93.62 ين أي 2.35% زيادة على سعر صرفه في بداية العام.

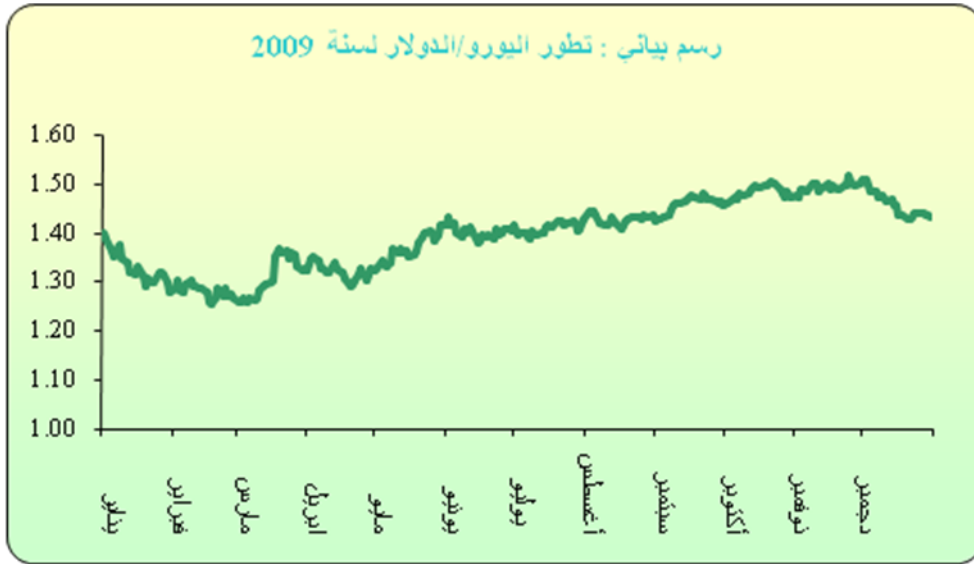
وقد ساهم هبوط الإنتاج الأمريكي وكذلك الشكوك حول التدابير المستقبلية التي ستخضعها الخزينة الفدرالية إلى تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية.

2.3.4. اليورو

على مدار عام 2009، كسب اليورو مقابل الدولار ما يعادل 2.3%. ولهذا التطور دلالة كبيرة لأنه يأتي بعد تراجع اليورو أمام الدولار بنسبة 10% مابين فاتح يناير و 18 فبراير 2009. ويعزى صعود اليورو مقابل الدولار خلال بقية السنة إلى ضعف الدولار نتيجة المصاعب التي واجهها الاقتصاد الأمريكي.

وفي مقابل الين الياباني ارتفع سعر صرف العملة الأوروبية بنسبة 4.5% وبلغ هذا السعر 130.4 ين / يورو.

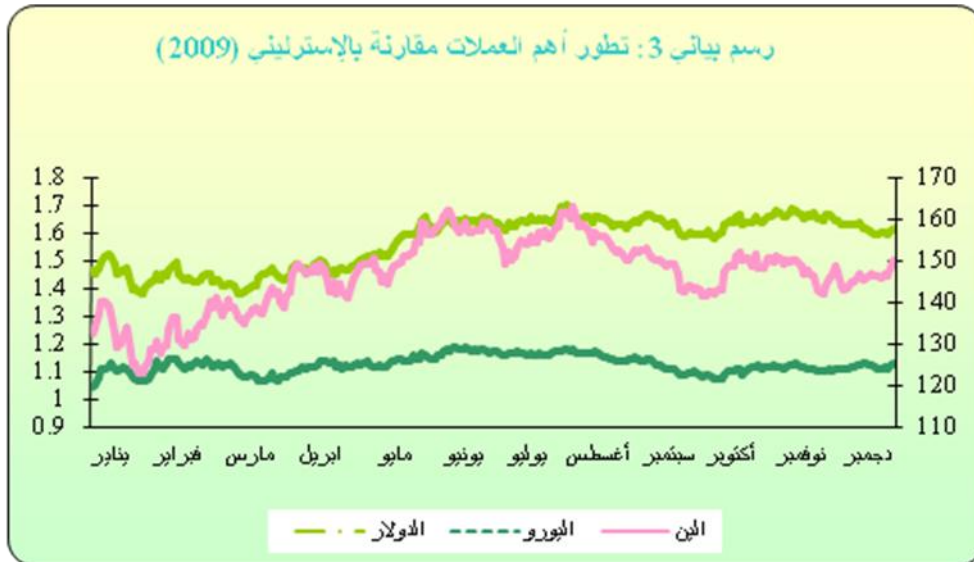
أما سعر صرف اليورو مقابل الجنيه الاسترليني فقد تراجع بأكثر من 8%. وبلغ معدل سعره 1.1236 يورو/جنيه على امتداد 2009.



المصدر: رويترز

3.3.4. الجنيه الاسترليني

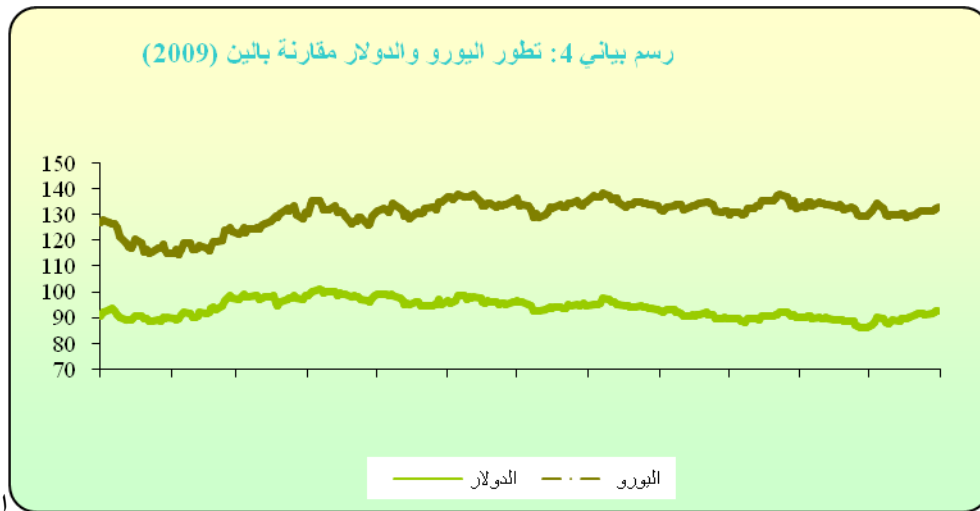
على عكس ما كان عليه الجنيه عام 2008، فقد زادت قيمته مقارنة بمختلف العملات وقد كسب أكثر من 11% أمام الدولار الأمريكي مقابل انخفاض 8% في العام السابق. وتقدم سعر صرف الجنيه مقارنة بالعملة الأوروبية بنسبة 8% في عام 2009 مقابل تراجع 14% في عام 2008، وأمام اللين تقدم الجنيه بأكثر من 13% مقابل تراجع 19.6% عام 2008.



المصدر: رويترز

4.3.4. الين

خلال عام 2009، انخفضت قيمة الين الياباني مقارنة بالعملات الرئيسية وتراجع بنحو 2.35% مقابل الدولار الأمريكي و 4.74% أمام اليورو و 13.20% مقابل الجنيه الإسترليني.



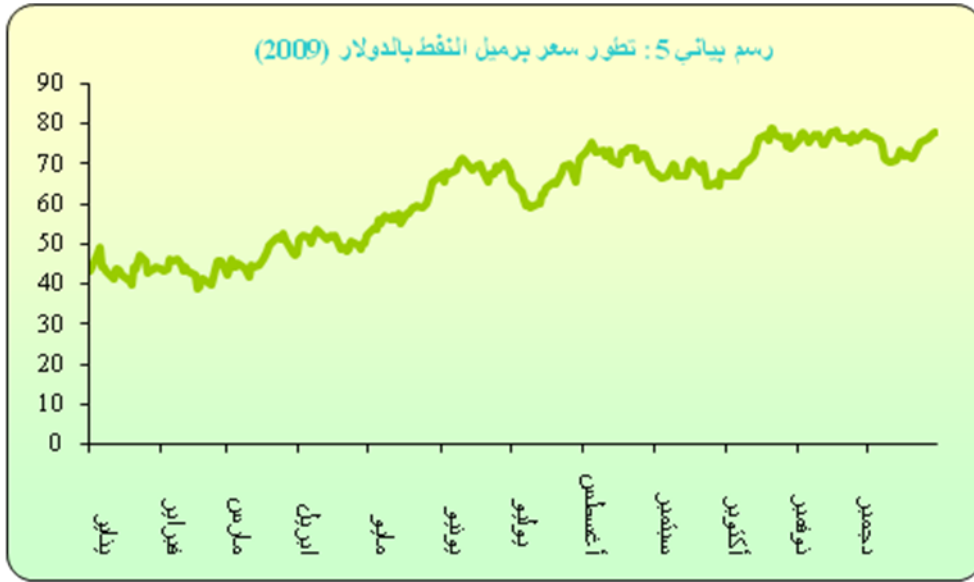
V. أسواق المواد الأولية

شهدت أسعار المواد الأولية اعتباراً من الربع الثاني من 2009 حركة تصاعدية بعد هبوط قوي خلال النصف الثاني من 2008 وبداية 2009، ويعزى هذا الانفراج إلى خطط إنعاش الإنتاج التي نفذتها الاقتصادات الصناعية الرئيسية وتحسين الأداء عما كان عليه في الاقتصادات الصاعدة وبخاصة الصين. وحسب مؤشر رويترز/جيفريز الذي يتابع تطور ما يزيد عن 24 مادة أولية في العالم فإن مكاسب بنسبة 24% قد تحققت عام 2009 وسجلت أبرز هذه التطورات بالنسبة للسكر والنحاس والنفط.

1.5. النفط

شهد سعر البرميل تقلبات غير منتظمة خلال الربع الأول من 2009 وذلك قبل قرار الأوبك خفض الإنتاج بنحو 3.3 مليون برميل يومياً. وتوقعت المنظمة أن يصل سعر الذهب الأسود إلى أكثر من 60 دولار للبرميل في الوقت الذي كانت الأسعار بحدود 45 دولار.

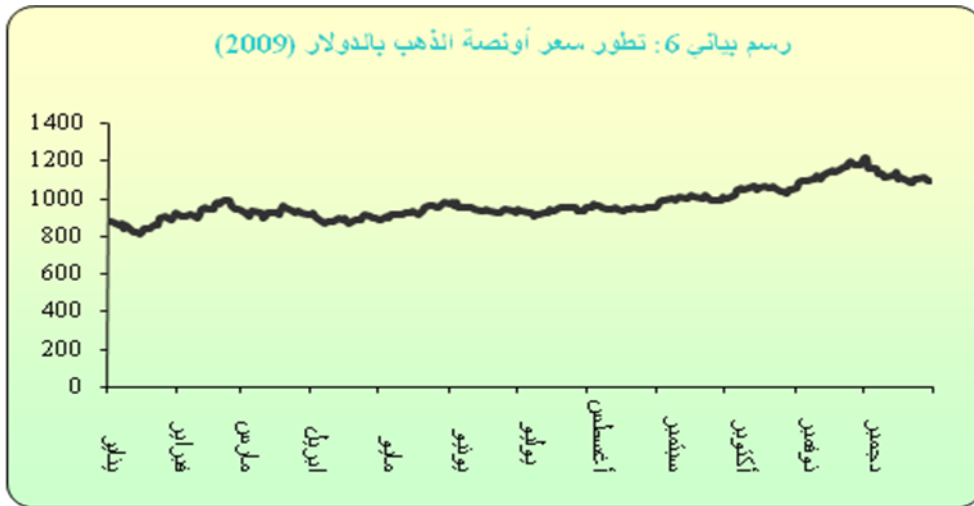
واعتباراً من شهر مايو، سجلت الأسعار ارتفاعاً مذهلاً حيث زادت على 70 دولار/برميل. ويعزى هذا الارتفاع إلى هبوط الدولار وإلى تزايد طلب الصين وانتعاش أهم الصناعات الغربية. وفي الفترة الفاصلة بين يناير ودسمبر 2009، ارتفع متوسط السعر بحوالي 70% أي من 43.8 إلى 74.3 دولار للبرميل.



المصدر: رويترز

2.5. الذهب

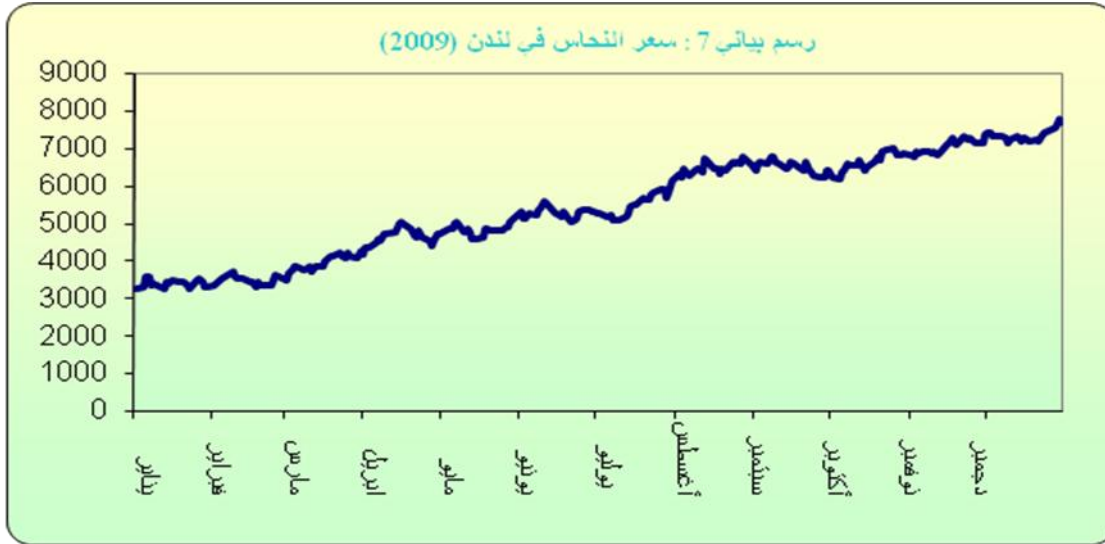
لقد كان تدني مستوى نسبة الفائدة فضلا عن مواجهة الاقتصادات الغربية لظاهرة الكساد، وراء الإقبال على الذهب كملاذ آمن، وهكذا بلغ متوسط زيادة السعر الشهري للذهب نسبة 30.7% ما بين يناير وديسمبر 2009، حيث تجاوز سقف 1000 دولار للأونصة في شهر سبتمبر و 1200 دولار في بداية شهر ديسمبر قبل أن يعود إلى ما يقارب 1100 دولار في نهاية ديسمبر 2009.



المصدر: رويترز

3.5. النحاس

سجل النحاس عام 2009 إحدى أقوى الزيادات في أسعار المواد الأولية، وانتقل سعر هذه المادة في ظرف عام واحد من 3220 دولار إلى 7313 دولار للطن في ديسمبر 2009، وبذلك سجل النحاس زيادة 127%. ويعود هذا الارتفاع المذهل إلى زيادة واردات الصين ومضاربات المستثمرين.



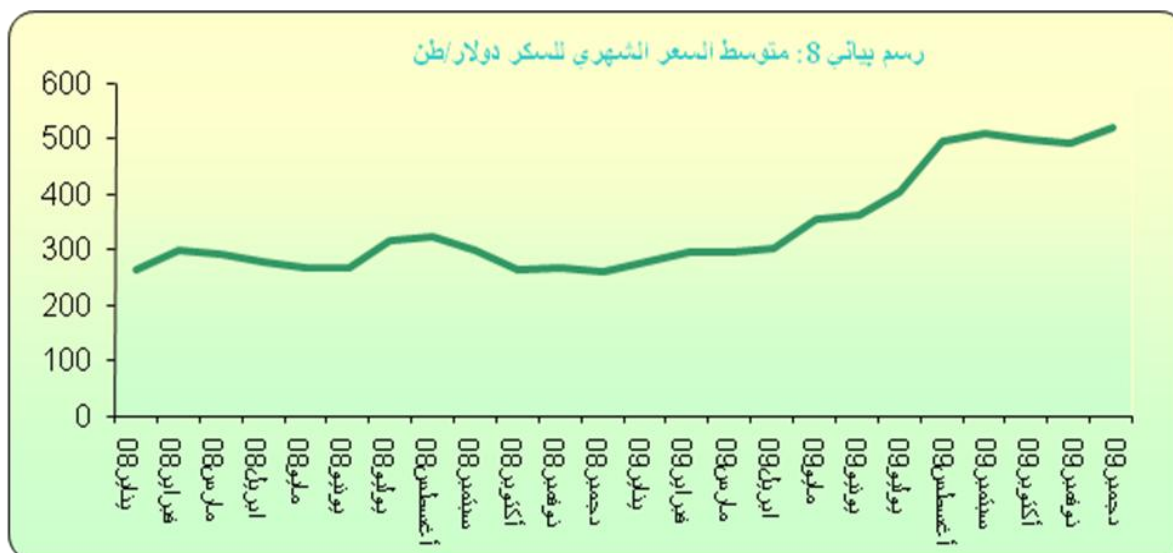
المصدر: رويترز

4.5. الحديد

بعد ست سنوات من الزيادات المتتالية، عاد سعر الحديد إلى الهبوط عام 2009. ونصت الاتفاقيات المبرمة بين الفاعلين في مجال الحديد والصلب وبين المنتجين على خفض الأسعار بنسب تتراوح بين 28% و 44% حسب طبيعة المعدن وذلك مقارنة بعام 2008. وهكذا كان متوسط سعر الحديد عام 2009 يقارب 108 دولار مقابل 140 دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع في الطلب العالمي على الحديد والصلب، إلي تقلص النشاط الاقتصادي العالمي عام 2009.

5.5. السكر

سجل سعر تصدير السكر الأبيض انطلاقا من موانئ الأنتي أرقاما قياسية جديدة وصلت إلى 518.7 دولار للطن في شهر ديسمبر أي بزيادة 100% عام 2009 مقارنة بالأسعار في نفس الشهر عام 2008 (259 دولار/طن) وكان ذلك أكبر مستوى يحققه منذ 1989. وخلال السنة، ارتفع سعر السكر بنسبة 41.7% حيث استقر عند 400 دولار/ طن مقابل 282 دولار أمريكي في 2008. ويمكن تفسير هذه الزيادة الكبيرة بانخفاض الإنتاج في كل من الهند والبرازيل بسبب الجفاف واستمرار ارتفاع الطلب.



المصدر: بيانات أفرستات

6.5. القمح

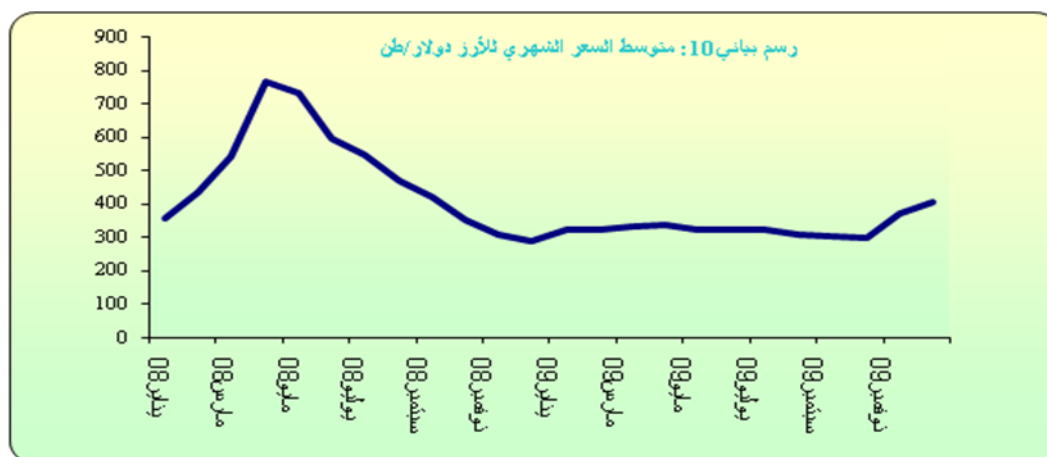
تراجع متوسط سعر القمح الذي يحدد في بورصة شيكاغو بنسبة 9.5% في ديسمبر 2009 حيث بلغ 195.9 دولار للطن مقابل 216.5 في شهر يناير. وكم متوسط سنوي، انخفض هذا السعر بنسبة 34% حيث انتقل من 293.3 دولار للطن عام 2008 إلى 194.8 دولار عام 2009 نظرا إلى قرارات المستثمرين التي لم تكن في صالح بعض المنتجات كالذرة والقمح وفول الصويا على عكس المواد الأولية الأكثر استجابة لمتطلبات النمو (النحاس والنفط الخام).



المصدر: المعهد الفرنسي للإحصاء

7.5. الأرز

في عام 2009، شهد الإنتاج العالمي تراجعاً بنسبة 1% حيث بلغ 680 مليون طن، متأثراً بدرجة أساسية بعدم انتظام الأمطار الموسمية وعودة ظاهرة النينيو في آسيا. غير أن أسعار الأرز سجلت انخفاضاً بمعدل 31,7% حيث انتقل من 482 دولار إلى 329 دولار أمريكي للطن عام 2009.



المصدر: بيانات آفريستات

الجزء الثاني:
الوضع الاقتصادي والمالي الوطني

I. الإنتاج

تميز عام 2009 بتقلص الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث قدر بنسبة 1.1%⁽¹⁾ مقابل زيادة 3.7% عام 2008. ويعود هذا التراجع إلى الظرفية الاقتصادية والمالية غير المواتية التي أثرت على فروع النشاط الاستخراجي والصيد و"التجارة، المطاعم، الفنادق" و"المباني والأشغال العامة" و"الإدارات العمومية" و"النقل والمواصلات".

وكان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ناتجا في الأساس عن تراجع القيمة المضافة للقطاعين الثاني والثالث، أما القطاع الأول فقد عرف تطورا إيجابيا رغم تراجع نشاط قطاع الصيد البحري. وباستبعاد النفط، يكون الناتج المحلي الإجمالي، قد تراجع بنحو 0.9% مقابل زيادة 4.1% عام 2008.

وخلال السنوات الخمس الماضية سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة بلغت في المتوسط 3.7% نتيجة حسن أداء القطاعين الثالث والأول، أما القطاع الثاني فقد كان نشاطه مدعوما باستخراج معادن النحاس والذهب. وبالقيااس الإسمي، قدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 793.5 مليار أوقية أي بانخفاض 7.2% مقارنة مع مستواه البالغ 854.8 مليار أوقية عام 2008، ونتج هذا الانخفاض أساسا عن سوء الأداء على مستوى نشاط القطاعين الثاني والثالث.

وبتوزيع الناتج المحلي الإجمالي على مجموع السكان فإن حصة الفرد سجلت تراجعا قدره 16.3% حيث انتقلت من 1167 دولار عام 2008 إلى 977 دولار عام 2009.

1.1. القطاع الأول

في عام 2009 حقق حجم الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالقطاع زيادة 1.5% وهو ما يعتبر تباطؤا مقارنة مع نموه بنسبة 8.1% عام 2008. وبمساهمته بنسبة 18.2% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبنحو 0.3% في النمو بشكل عام، فإن القطاع قد استفاد أساسا من حسن أداء شبه قطاع تنمية المواشي. ومن حيث القيمة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول من 146.9 مليار أوقية إلى 149.3 مليار من سنة إلى أخرى ومثل 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي أي بزيادة 1.6%.

1.1.1. الزراعة

مع نهاية عام 2009، سجل الناتج المحلي الإجمالي للزراعة تباطؤا قويا من حيث الحجم إذ لم يتجاوز نموه نسبة 0.7% مقابل زيادة 29% عام 2008. وتعزى هذه النتيجة إلى تدني مستوى الإنتاج حيث انتقل من 214.8 إلى 198.7 ألف طن بسبب انخفاض مردودية الزراعة المروية وزراعة المنخفضات. وبذلك فإن مساهمة القطاع في

¹ - تقديرات مؤقتة وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

النمو بشكل عام لا تكاد تذكر أي 0.02% كما أن إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام تميز بالثبات أي على التوالي 18% و 3.3%.

ويعود تباطؤ الإنتاج الزراعي أساسا إلى انخفاض إنتاج الزراعة المروية الشتوية وزراعة المنخفضات والزراعة الصيفية.

وهكذا فإن إنتاج الزراعة المروية الشتوية قد سجل انخفاضا بنسبة 59% بعد زيادة بلغت 39% عام 2008، ويعزى هذا التطور في نفس الوقت إلى تراجع المردودية بنحو 17% وانخفاض الأراضي المزروعة بنحو 51%. وبالنسبة للزراعات المطرية، فقد كان إنتاجها تصاعديا أي بزيادة 48.5% عام 2009 بعد أن كان 31% عام 2008. ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن المردودية في الهكتار وإلى زيادة المساحات المزروعة.

وشهد إنتاج الأراضي المنخفضة تراجعا بنحو 4.6% بعد زيادة متسارعة بلغت 42% عام 2008. ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى انخفاض المردودية بنحو 4% علما بأن المساحات انخفضت بنحو 0.1%.

أما إنتاج الحملة الزراعية الصيفية فقد انخفض بنحو 7.4% عام 2009 بعد ارتفاع بلغ 7% عام 2008. ويرتبط انخفاض الإنتاج أساسا بتراجع المساحات نظرا إلى أن المردودية بقيت على حالها أي 4.6 طن/هكتار.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للزراعة 33.4 مليار أي بزيادة بسيطة قدرها 3.2%. وكانت مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي القطاعي ثابتة عند 22.4% في حين بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.2%.

2.1.1. تنمية المواشي

مثلت تنمية المواشي 66.8% من الناتج المحلي للقطاع الأول و 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت القيمة المضافة لتنمية المواشي بنسبة 3% كما هو الحال في عام 2008. غير أن مساهمتها في النمو تحسنت بنحو 0.1 نقطة مئوية وبلغت 0.4% مقابل 0.3% عام 2008.

ومن حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي لهذا الفرع من الإنتاج المحلي 77.4 مليار أوقية مقابل 75.5 مليار أي ما يعادل 52% من الناتج الإجمالي القطاعي و 10% من الناتج الإجمالي لسنة 2009.

بآلاف الرؤوس

الجدول رقم 2: تطور عدد المواشي			
2008	2007	2006	
1 421	1 397	1 355	أبقار
18 907	18 007	15 798	أغنام وماعز
1 380	1 370	1 342	إبل

المصدر: تقديرات وزارة التنمية الريفية والبيئة

3.1.1. الصيد البحري

في عام 2009 عرف نشاط قطاع الصيد انخفاضا في قيمته المضافة بلغ 3.9% مقابل زيادة 10.7% عام 2008، ويعود سبب هذا التراجع إلى مشاكل هيكلية وإلى ظرفية اقتصادية ومالية صعبة استمرت للسنتين السابقتين.

وقد انخفض الإنتاج بنحو 13% على مدار السنة مما أدى إلى تراجع بسيط في مساهمة هذا الفرع في حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الأول بنقطة مئوية حيث انتقلت من 16.2% عام 2008 إلى 15.3% عام 2009. وكانت مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام سالبة (-0.1%).

ومن حيث القيمة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا الفرع بنحو 1.5% حيث بلغ 38.5 مليار أوقية أي 26% من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع وذلك رغم زيادة الأسعار بنحو 17% على مستوى الأسواق الخارجية.

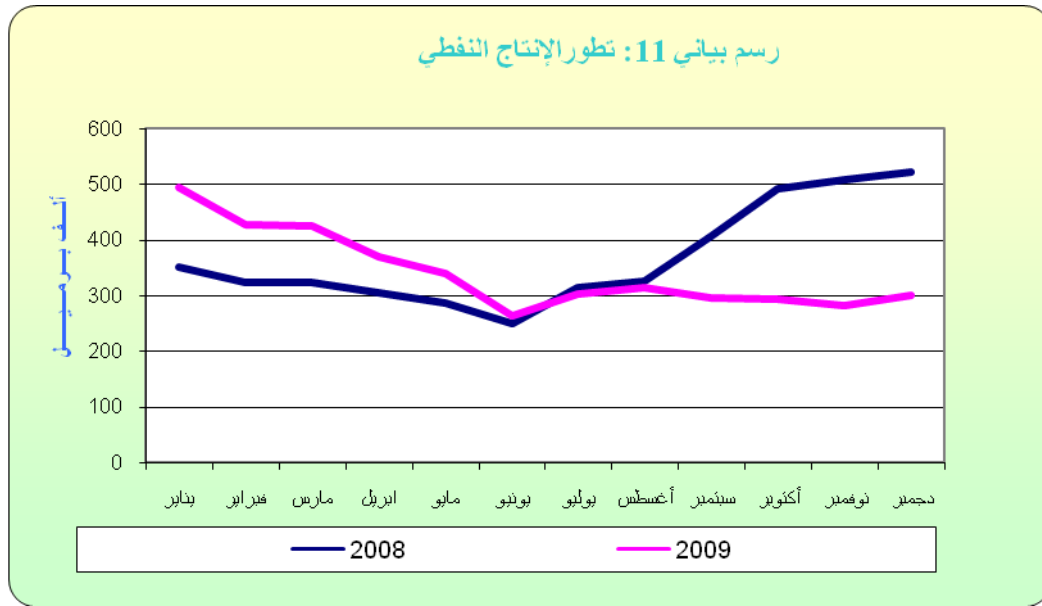
2.1. القطاع الثاني

سجل الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع انخفاضا بلغ 4.5% للعام الثالث على التوالي، ونتج هذا التدهور في الأداء عن انخفاض القيم المضافة لفروع المعادن (الحديد) والبناء والأشغال العامة والنفط والمعامل، كما تسبب هذا التطور السلبي في خسارة 1.1% من نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام.

1.2.1. النفط

استمر الاتجاه التنازلي للقيمة المضافة لنشاط الاستغلال النفطي طوال عام 2009، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للنشاط 5.6 مليار مقابل 6.3 مليار أوقية عام 2008 أي بانخفاض 11.3%. غير أن هذا الانخفاض كان أقل شأنًا منه في العامين السابقين، وانتقل الإنتاج من 4.41 مليون برميل عام 2008 إلى 4.07 مليون برميل عام 2009. كما أن حصة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد انتقلت من 6.6% عام 2006 إلى 1.6% عام 2009 في حين أن مساهمته في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كانت سالبة أي (-0.2%) عام 2009 مقابل +3.6% عام 2006.

وبالنسبة للقيمة، فإن الناتج المحلي للفرع يقدر بنحو 34.9 مليار أوقية مقابل 57.2 مليار عام 2008 أي بانخفاض 38.9%. ويمكن رد هذا التطور في آن واحد للصعوبات الفنية والهيكلية للاستغلال ولانخفاض أسعار النفط الخام عام 2009.



2.2.1. المعادن

خلال عام 2009، تأثرت القيمة المضافة للنشاطات المعدنية بهبوط القيمة المضافة لاستغلال منجم الحديد وكانت مساهمته سالبة في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة. وقدرت القيمة المضافة لهذا الفرع بنحو 42.8 مليار أوقية مقابل 43.6 مليار عام 2008 أي بانخفاض 2%. ومن حيث القيمة بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرع 145.6 مليار أوقية بدل 187.2 مليار أوقية عام 2008 أي بانخفاض 22% وذلك بالارتباط مع هبوط أسعار الحديد والنحاس على التوالي بنسب 39.2% و 26%.

وفي عام 2009، قدر إنتاج الحديد بنحو 10.4 مليون طن مقابل 11.3 مليون عام 2008. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى هبوط الإنتاج خلال ثلاثة أرباع عام 2009 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

وتقدر القيمة المضافة الحقيقية بنحو 32.3 مليار أوقية مقابل 35 مليار عام 2008 وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة النمو الإجمالية بنحو 0.7 نقطة مئوية عام 2009، كما أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 93.6 مليار أوقية مقابل 146.5 مليار أي بانخفاض 36%.

أما الذهب فقد زاد إنتاجه على الضعف حيث انتقل من 200 ألف أونصة إلى أكثر من 400 ألف أونصة عام 2009 بفضل حسن أداء شركتي الاستغلال، وبذلك فإن القيمة المضافة الحقيقية قد ارتفعت بنحو 33.2% أي من 4.9 مليار عام 2008 إلى 6.6 مليار أوقية عام 2009 وقد ساهم بنسبة 0.6% في النمو الإجمالي. و بالأسعار الجارية بلغت القيمة المضافة 28.8 مليار أي بزيادة 53% ويعود السبب أساسا إلى الكميات المنتجة حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية لم يتجاوز 11.6% مقارنة مع 2008.

وبخصوص النحاس، أدى النشاط إلى قيمة مضافة حقيقية بحدود 3.9 مليار أوقية مقابل 3.6 مليار نتيجة زيادة الإنتاج بنسبة 11%. وكان إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي النمو على التوالي 1.1% و 0.1%. وبالأسعار الجارية، بلغت القيمة المضافة 23.2 مليار أوقية مقابل 21.8 مليار عام 2008.

وبوجه عام، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصناعات الاستخراجية بنحو 3.1% حيث بلغ 48.4 مليار أوقية مقابل 49.9 مليار متأثراً بانخفاض القيم المضافة لكل من النفط والحديد.

وبالأسعار الجارية، قدر الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الاستخراجية بنحو 180.5 مليار أوقية عام 2009 مقابل 244.4 مليار لعام 2008 أي بانخفاض 26% بسبب الظروف غير الملائمة للطلب على الحديد في الأسواق العالمية.

3.2.1. الصناعات المعملية

تأثر هذا الفرع بالمصاعب المرتبطة بزيادة أسعار الطاقة وبانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وهكذا تراجعت مؤشرات إنتاج "التغذية والمشروبات"، "صناعة الزجاج والخزف ومواد البناء" وصناعات مواد التعدين على التوالي بنسب 0.9% و 8.4% و 5.6% في الربع الثالث من عام 2009، أما استهلاك الطاقة وهو مقياس آخر للنشاط فقد انخفض بنسبة 3.4% مقارنة مع عام 2008.

وننتج عما سبق، تسجيل قيمة مضافة سالبة في الفرع (-0.9%) بعد أن كانت موجبة (+0.8%) عام 2008، وبالأسعار الجارية، تباطأت وتيرة زيادة القيمة المضافة للمعامل إلى 1.6% مقابل 8.1% عام 2008.

4.2.1. البناء والأشغال العامة.

يواجه نشاط البناء والأشغال العامة صعوبات منذ عدة أشهر، وقد انخفض استهلاك الاسمنت وهو ابرز مؤشر لنشاط هذا الفرع بنسبة 35% عام 2009 مقارنة مع مستواه لعام 2008.

وننتج عن ذلك تسجيل نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرع للسنة الثانية تباعا أي -10% وهو ما يعادل 21.6 مليار أوقية مقابل 24 مليار لعام 2008، وبالأسعار الجارية، قدر الناتج المحلي الإجمالي للفرع بنحو 41.2 مليار أوقية أي بانخفاض 2.4% مقابل 42,2 أوقية عام 2008.

3.1. القطاع الثالث

عرف القطاع تراجعاً بنسبة 0.3% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2009 مقابل زيادة 4,4% في العام السابق وذلك نظراً لسوء الأداء المسجل على مستوى فروع "التجارة، المطاعم، الفنادق" و "النقل والمواصلات" و "الإدارات العمومية"، وكان إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقرًا بحدود 57% غير أن مساهمته في النمو كانت سالبة (-0,2%) مقابل 2,5% عام 2008.

ومن حيث القيمة بلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع 325,5 مليار أوقية مقابل 316.1 مليار أوقية أي بزيادة 3% وساهم بحدود 41% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2009 بفضل المصالح الأخرى والإدارات العمومية.

1.3.1 النقل والمواصلات

بعد عدة سنوات من النمو المطرد، عرف فرع "النقل والمواصلات" انخفاضا بنسبة 3,4% من ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي الذي استقر عند 26,9 مليار، وبقيت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ثابتة عند 8%، غير أن حصته من النمو الحقيقي كانت سالبة أي -0,3% عام 2009.

و بالأسعار الجارية، بلغت القيمة المضافة للفرع 35.3 مليار أي بانخفاض 2,7% عام 2009 مقابل زيادة 14% عام 2008.

2.3.1. التجارة ، المطاعم والفنادق

بعد تباطؤ في النمو الحقيقي لفرع "التجارة، المطاعم، الفنادق" بلغ 3,3% عام 2008، أصبح هذا النمو سالبا أي -7,2% عام 2009 مما أدى إلى انخفاض 0,8% في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعموم الاقتصاد. ومن حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرع 81,1 مليار أوقية مقابل 85.3 مليار أي انه تراجع بنحو 4,9%.

ومثلت القيمة المضافة للفرع 11,4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و 10% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعموم الاقتصاد.

3.3.1. الإدارات العمومية

بعد زيادة 3% عام 2008، سجل الناتج المحلي الإجمالي لخدمات الإدارات العمومية انخفاضا بلغ 0,7% عام 2009. وظلت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم شبه ثابتة عند نسبة 13% وهي ذاتها التي سجلت عام 2008.

وبالأسعار الجارية، بلغت القيمة المضافة للفرع 116.8 مليار أوقية أي بزيادة 4,3% وهو تباطؤ ملحوظ مقارنة بزيادة 10% لعام 2008.

4.1. الطلب الداخلي

خلال 2009، قدرت قيمة الطلب الداخلي بنحو 936 مليار أوقية أي بانخفاض 10,3% عن مستواه العام في 2008 أي 1044 مليار. ويبرز هذا الوضع وجود عجز في الموارد بلغ 143 مليار عام 2009 أي 18% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 189 مليار في 2008، ويعزى تراجع الطلب الداخلي إلى انخفاض استهلاك الأسر والاستثمارات.

1.4.1. الاستهلاك

في العام 2009 بلغ إجمالي الاستهلاك 717 مليار أوقية أي بانخفاض 13,3% مقارنة بمستواه البالغ 793 مليار عام 2008. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الاستهلاك الخاص الذي تقلص بنسبة 11,7%.

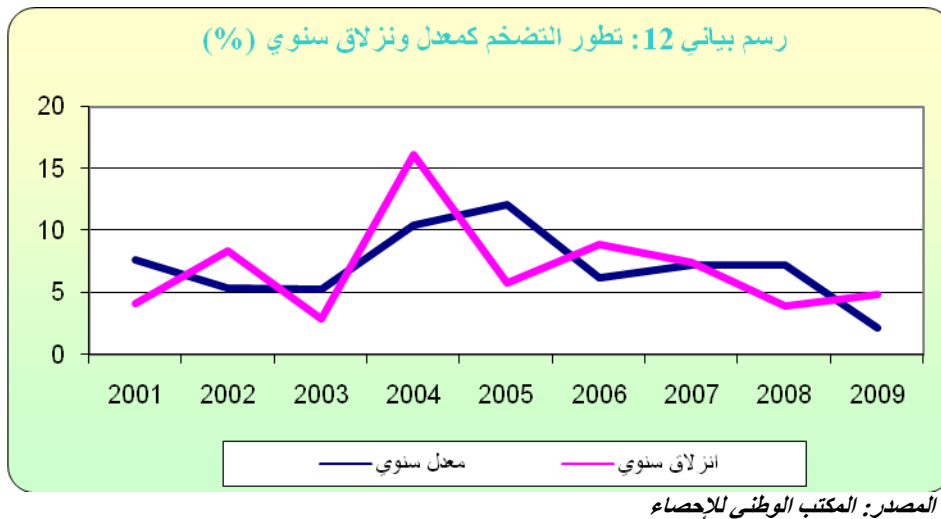
وبالمقابل شهد الاستهلاك العمومي زيادة خفيفة بنسبة 1,8% بسبب التحكم في إنفاق الدولة، وكان الميل للاستهلاك بحدود 90,4% عام 2009 مقابل 92,8% عام 2008.

2.4.1. الاستثمار

شهد الاستثمار الذي هو عبارة عن مجموع التكوين الخام لرأس المال الثابت وتغير المخزون، تراجعاً قوياً بلغ 12,6% بعد زيادة بحدود 40,6% عام 2008. وبذلك قدر الاستثمار الإجمالي بنحو 219,5 مليار عام 2009 مقابل 251,1 مليار عام 2008. ويعزى هذا التقلص إلى انخفاض الاستثمار الخاص بحدود 20%، وقد زاد الاستثمار العمومي بنحو 11,9%. أما نسبة الاستثمار فقد انتقلت من 29% عام 2008 إلى 28% عام 2009.

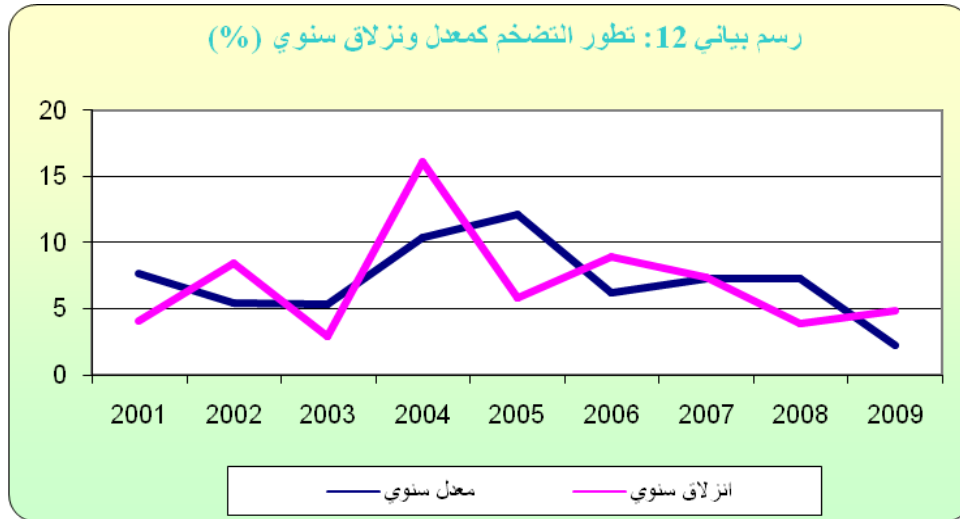
II - الأسعار

تميز عام 2009 بزيادة معتدلة في المستوى العام للأسعار كمعدل سنوي وذلك بالتزامن مع الاتجاه التنازلي لأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية. واتجه معدل التضخم السنوي مقاساً بتطور المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية نحو الانخفاض من شهر لآخر على امتداد السنة قبل أن يستقر عند 2,2% في نهاية شهر دجمبر 2009، مقابل 7,3% في دجمبر 2008. كما يعزى هذا التراجع في نسبة التضخم إلى تنفيذ سياسة نقدية حذرة وإلى التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية. وبمراعاة الانزلاق السنوي، فإن تغير المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك يكون قد زاد بنسبة 1% حيث استقر عند 4,9% في نهاية شهر دجمبر 2009 مقابل 3,9% في دجمبر 2008. ويعزى هذا الاتجاه إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2009.



الجدول رقم 3: التضخم السنوي		
السنة	المعدل السنوي	الانزلاق السنوي
2001	7,7	4,1
2002	5,4	8,4
2003	5,3	2,9
2004	10,4	16,1
2005	12,1	5,8
2006	6,2	8,9
2007	7,3	7,4
2008	7,3	3,9
2009	2,2	4,9
المعدل	7,1	6,9

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء



المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

الجدول رقم 4: تطور المؤشر الموحد لأسعار المستهلك 2009-2008							
البيان		ترجيح %		مؤشر أسعار المستهلك		التغير السنوي للمؤشرات (الانزلاق) %	
				مساهمة التضخم %			

وحسب التتويب الثانوي للمؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك كان إسهام أسعار المنتجات المحلية (+3%) في التضخم أكبر بنقطة مئوية واحدة من تأثير البضائع المستوردة (+2%)، وهكذا فإن تغير مؤشر المنتجات المحلية بالانزلاق السنوي هو 4.3% في حين أن تغير المواد المستوردة يعادل 6.2%.

وقد ساهمت أسعار منتجات القطاع الثاني أكثر من غيرها في رفع الأسعار (+2.8%) مقابل +1.3% لمنتجات القطاع الأول و+0.4% للقطاع الثالث.

وساهمت أسعار مجموع السلع في الزيادة بنسبة 4.4% من المستوى العام للأسعار بالانزلاق السنوي منها 3.8% للسلع غير المعمرة، أما الخدمات فإن إسهامها في رفع الأسعار لم يتجاوز قط 0.4%.

وباستبعاد الطاقة والمواد الطازجة، يظل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بالانزلاق السنوي مساويا تقريبا للتغير في العام السابق (+3%) مع إسهامه في رفع الأسعار بنسبة 2.3%.

وسجل مؤشر المواد الطازجة زيادة 13.7% بالانزلاق السنوي مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 2.3%. وبالمقابل سجل مؤشر أسعار الطاقة تراجعا بنسبة 0.2% مع مساهمة تكاد لا تذكر في رفع الأسعار.

III - القطاع الخارجي

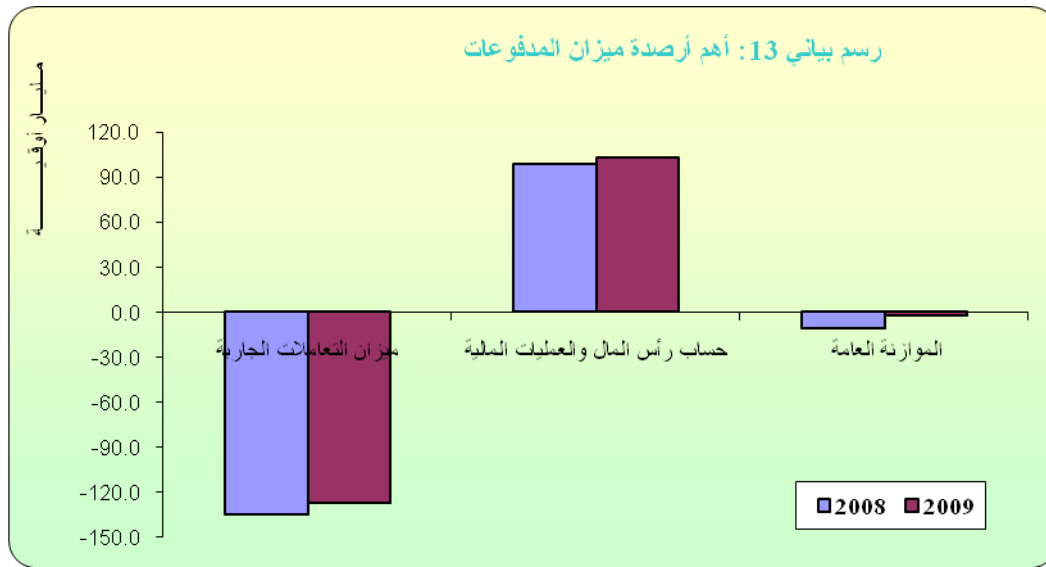
في عام 2009، جرت التبادلات التجارية مع الخارج في سياق يطبعه تقلص الطلب الاقتصادي العالمي تحت تأثير الأزمة المالية، وأدى هذا الوضع إلى انخفاض أسعار تصدير منتجات الاقتصاد الموريتاني بالتوازي مع هبوط أسعار المواد المستوردة. وهكذا فإن العجز الذي كان يسجله في العادة الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد تقلص بنسبة 5,34% بعد انخفاض معتبر لعجز الميزان التجاري حيث كان تأثيره، مع ذلك، دون المستوى الاعتيادي بفعل كل من الزيادة الحقيقية لعجز ميزان الخدمات والعائدات وانخفاض فائض رصيد التحويلات الجارية.

ومن جانبه سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بلغ 102,8 مليار أوقية أي بتحسن 4,3% عما كان عليه في العام السابق.

وعموما، تميز رصيد ميزان المدفوعات عام 2009 بعجز بلغ 2.6 مليار أوقية مقابل عجز بحدود 11 مليار عام 2008. أما احتياطي الصرف الرسمي، فقد عرف تحسنا ملموسا حيث بلغ 62.3 مليار في نهاية 2009 مقابل 47.0 مليار في السنة السابقة أي بزيادة 32.6%، وإذا ما قيس بأشهر استيراد السلع والخدمات (باستثناء واردات الشركات المنجمية والنفطية) فقد ارتفع إلى 2,5 شهر مقابل 1.7 شهر عام 2008.

الجدول رقم 5: تطور الرصيد الإجمالي (مليار أوقية)		
2009	2008	الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات
-127.3	-134.5	رصيد التعاملات الجاري
102,8	98,6	صافي تدفق رأس المال والعمليات المالية
-2,6	-11.0	الموازنة العامة

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات



المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

1.3. التعاملات الجارية

في عام 2009، أبرز ميزان التعاملات الجارية عجزا بمبلغ 127.3 مليار أوقية أي 16.04% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بلغ 134.5 مليار أو 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008.

الجدول رقم 6: تطور رصيد التعاملات الجارية		
2009	2008	أرصدة التعاملات الجارية
-17,1	-37,1	الميزان التجاري
-144,5	-144,9	الخدمات والعائدات (صافي)
34,3	47,4	التحويلات الجارية (صافي)
-127,3	-134,5	رصيد جاري

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

1.1.3. الميزان التجاري

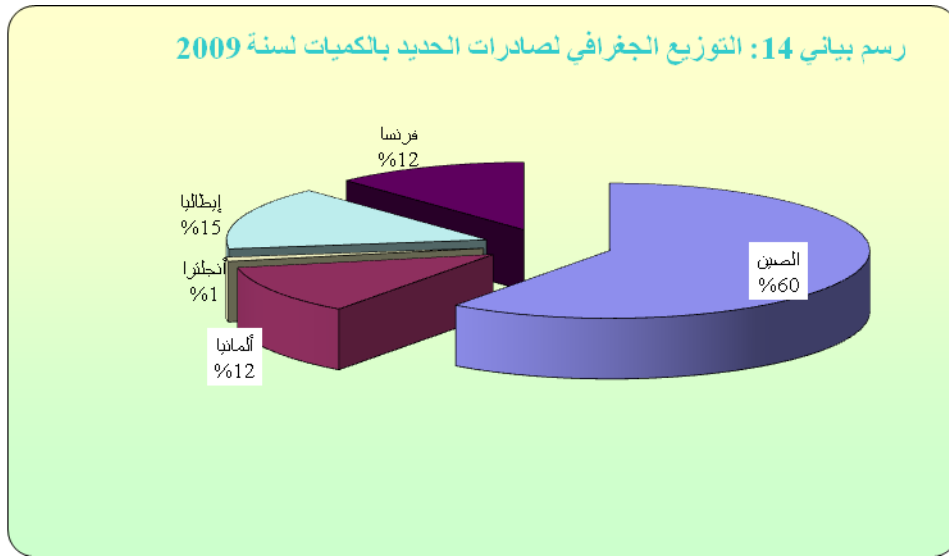
بلغ عجز الميزان التجاري عام 2009، ما يعادل 17.1 مليار أوقية أي ما يقل بنحو 20 مليار عنه في عام 2008. وباستثناء الذهب، تراجع قيمة الصادرات عموما نظرا لانخفاض أسعار أهم منتجات التصدير. ومن جانبها استفادت الواردات من انخفاض أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية. وبما أن انخفاض قيمة الواردات كانت أهم قياسا إلى الصادرات فإن العجز التجاري تقلص بنسبة 53,9% مما أدى إلى تحسن في نسبة تغطية الواردات بالصادرات حيث بلغت 95.4% مقابل 92.1% عام 2008.

1.1.1.3. الصادرات

قدرت الصادرات بمبلغ 356.1 مليار أوقية حيث انخفضت بنحو 17.4% مقابل زيادة بلغت 27.5% في العام السابق. ويعود هذا التراجع إلى هبوط صادرات الحديد والنفط والنحاس.

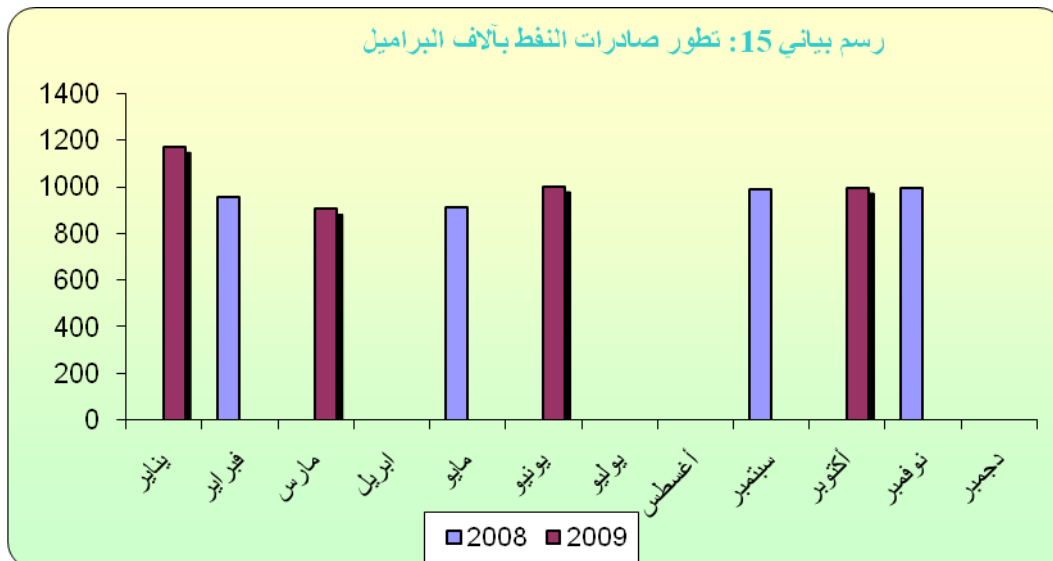
وبلغت قيمة صادرات الحديد من طرف الشركة الوطنية للصناعات المنجمية 136.7 مليار أوقية عام 2009 مقابل 198.6 مليار عام 2008 أي بانخفاض 31.2%. وقد بلغت الكميات المصدرة 10.4 مليون طن مقابل 10.9 مليون في العام السابق أي بانخفاض 4.5%. ونتج انخفاض عائدات التصدير عن هبوط أسعار الحديد التي كانت بمعدل 49.9 دولار/طن عام 2009 مقابل 75.1 دولار عام 2008 أي بانخفاض 33.5%.

ويتبين من التوزيع الإقليمي لصادرات الحديد عام 2009، أنه كان لصالح الصين بنسبة 60%، حيث أصبحت بذلك أول وجهة لصادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) متقدمة بذلك على القارة الأوروبية التي واجهت كسادا ناتجا عن تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية.



المصدر: شركة سنيم

ومن جانبها قدرت صادرات النفط بنحو 57.1 مليار أوقية عام 2009 مقابل 78.6 مليار عام 2008 وسجلت بذلك هبوطا بنسبة 27.3% رغم زيادة 5.5% في الكميات المباعة، وقد نتج انخفاض الإيرادات في الأساس عن تراجع أسعار النفط الخام.



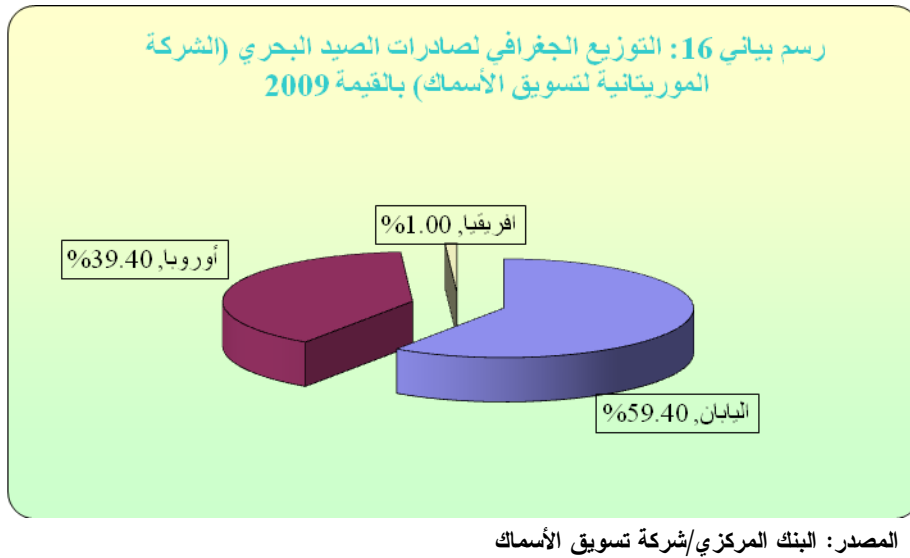
المصدر: اللجنة الوطنية لمتابعة عائدات النفط

أما إجمالي صادرات النحاس فقد بلغ 31.1 مليار أوقية عام 2009 مقابل 40.3 مليار في العام السابق أي بانخفاض 23% بسبب هبوط متوسط سعر الطن ب 32.4% لدى التصدير وذلك رغم زيادة في الصادرات بنسبة 4.0%.

وفيما يتعلق بصادرات الذهب فقد بلغت 59.9 مليار أوقية عام 2009 مقابل 40.6 مليار عام 2008 أي بزيادة 47.2% وهو ما يعزى إلى زيادة الكميات المصدرة وإلى ارتفاع سعر الأونصة. وقد ارتفع حجم المبيعات من 201 ألف أونصة عام 2008 إلى 246 ألف أونصة أي بزيادة 22.6%.

وبخصوص صادرات الصيد البحري، فقد بلغت الكميات المصدرة 125.3 ألف طن عام 2009 مقابل 161.4 ألف طن في العام السابق أي بانخفاض 22.4%. ومن حيث القيمة، ارتفعت صادرات الأسماك بنسبة 1.1% حيث انتقلت من 69.6 مليار أوقية عام 2008 إلى 70.4 مليار عام 2009.

وسجلت الصادرات التي تحققت عبر الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك زيادة بنسبة 52.5% من حيث الكمية و 10.3% من حيث القيمة. وتعزى الزيادة القوية في الكميات المصدرة عام 2009 إلى بيع لمخزون المتراكم منذ عام 2008. وقد مكنت زيادة الكميات المصدرة من الحد من التراجع الملحوظ على مستوى متوسط سعر الطن حيث هبط من 5865.8 دولار أمريكي عام 2008 إلى 3907.7 دولار في 2009 أي بانخفاض 33.4%. وهكذا بلغت صادرات الشركة 58.3 مليار أوقية لعام 2009 مقابل 52.8 مليار عام 2008 ومثلت على التوالي، 82.8% و 75.8% من مجموع صادرات قطاع الصيد البحري.



أما التوزيع الجغرافي لصادرات شركة تسويق الأسماك فما زال يعكس استحواذ كل من اليابان وأوروبا، حيث كانت حصتهما على التوالي 59.4% و 39.4% أما نصيب إفريقيا فيعتبر هامشيا أي بنسبة 1.1% من صادرات عام 2009.

وقد سجلت صادرات أسماك السطح ذات القيمة التجارية المتواضعة انخفاضا بنسبة 49.4% حيث انتقلت من 9.2 مليار أوقية عام 2008 إلى 4.7 مليار عام 2009، ويعود هذا التراجع إلى هبوط الكميات المصدرة بنسبة 52.0%.

وفيما يخص الصيد التقليدي، كانت الصادرات ثابتة من حيث قيمتها التي بلغت 7.4 مليار أوقية مقابل 7.5 مليار عام 2008 رغم انخفاض الكميات المصدرة بنحو 16.8% ومتوسط سعر التصدير بنسبة 9.1%.

2.1.1.3. الواردات

قدر إجمالي الواردات عام 2009 بمبلغ 373.2 مليار أوقية وسجلت بذلك انخفاضا بقيمة 95.2 مليار أي 20.3% مقارنة مع 2008، وهو ما يعزى أساسا إلى تقلص الواردات النفطية بنسبة 38.4% بسبب انخفاض الواردات لأغراض الصناعات الاستخراجية بنسبة 40.7%.

وبلغ الإنفاق لأغراض التزود بالمنتجات النفطية، الذي تقلص بنسبة 38.4%، ما مجموعه 73.8 مليار أوقية أي بانخفاض 46.1 مليار مقارنة مع مستواه في عام 2008 وبلغت الفاتورة النفطية بالدولار وعلى أساس “السيف” (كلفة – تأمين – شحن) 281.8 مليون دولار أمريكي مقابل 497.3 مليون دولار عام 2008 أي بانخفاض 43.3%. ويعزى ذلك إلى تضافر هبوط الأسعار بنحو 57% وانخفاض الكميات المستوردة. وفي عام 2009 كان متوسط السعر هو 501.7 دولار للطن مقابل 877.6 دولار عام 2008.

وباستبعاد شركة الصناعة والمناجم (سنيم) فقد انخفضت الفاتورة النفطية بنسبة 44.1% حيث استقرت عند 230.8 مليون دولار أمريكي، أما واردات شركة سنيم من المنتجات النفطية فقد سجلت انخفاضا بنسبة 39.7% حيث انتقلت من 84.5 مليون دولار في 2008 إلى 51.0 مليون دولار في 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط الخام.

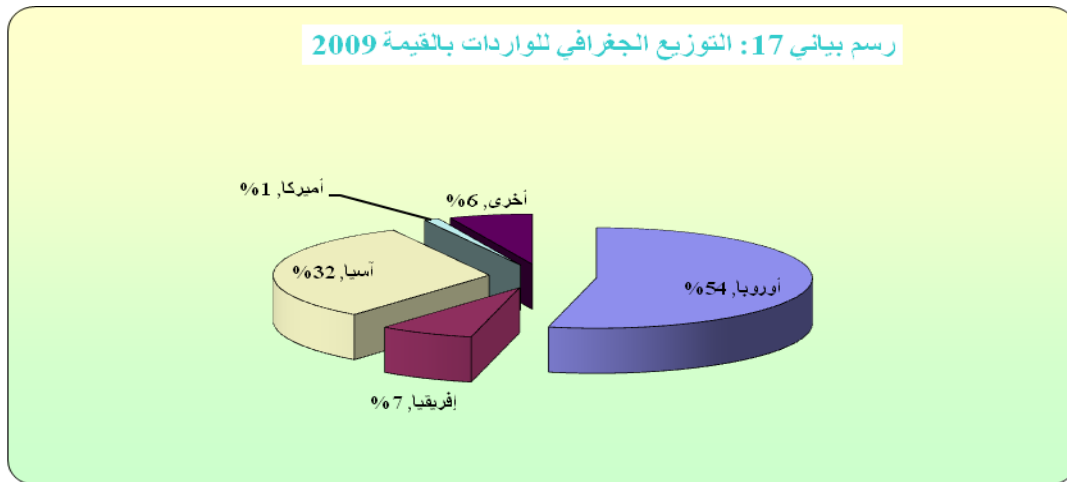
أما فيما يتعلق بمشتريات التجهيزات لأغراض الصناعات الاستخراجية باستبعاد شركة سنيم، فقد سجلت هبوطا بنسبة 57.8% حيث بلغت 41.8 مليار أوقية عام 2009 مقابل 99.1 مليار عام 2008. ويعزى ذلك إلى الانخفاض القوي للواردات ذات العلاقة باستكشاف النفط إضافة إلى تقلص نفقات التجهيز في المجال المعدني بعد الانتهاء في عام 2008 من استكمال منشآت الشركات المعدنية التي تستغل الذهب وخاصة شركة تازيازت.

وقد تراجعت واردات كل من شركة النحاس الموريتانية وتازيازت من 55.2 مليار أوقية عام 2008 إلى 33.6 مليار عام 2009 أي بانخفاض 39.1%.

وبخصوص واردات شركة سنيم من التجهيزات، فقد كانت بقيمة 60.7 مليار أوقية مقابل 74 مليار في العام السابق أي بانخفاض 18.0%. وقد مثلت هذه الواردات 59.2% من إجمالي واردات التجهيزات لأغراض الصناعات الاستخراجية لعام 2009 مقابل 43.0% لعام 2008.

وفيما يتعلق بالواردات بسعر فوب مع استثناء المنتجات النفطية ومشتريات الشركات المنجمية والنفطية من التجهيزات، فقد تزايدت بنسبة 12.2% حيث انتقلت من 175.2 مليار أوقية عام 2008 مقابل 196.7 مليار عام 2009 بفعل انخفاض استيراد المواد الغذائية ب 7.8%، وذلك بعد تراجع أسعارها وتقلص سعر صرف الأوقية مقابل الدولار.

وبقيت بنية الاستيراد حسب المنطقة الجغرافية تغطي عليها المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يتقدم إلى حد بعيد بقية موردي موريتانيا بما يقابل 54% من قيمة استيراد السلع، وهو نفس المستوى الذي سجل عام 2008، وتحتل آسيا الرتبة الثانية بنسبة 32% مقابل 17.7% عام 2008. أما الواردات الآتية من أفريقيا وأمريكا فقد مثلت على التوالي 7% و 1% من قيمة الواردات لعام 2009.



المصدر: الإدارة العامة للجمارك

2.1.3. الخدمات

بعد أن كان يعاني من العجز، تحسن رصيد الخدمات البالغ 126.7 مليار أوقية، بمبلغ 25.5 مليار أوقية أي 16.7% مقارنة مع عام 2008.

وتناقص الإنفاق على الخدمات بنسبة 8.3% حيث انتقل من 185.5 مليار أوقية عام 2008 إلى 168.3 مليار عام 2009 ويعزى ذلك إلى انخفاض النفقات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية وإيجار سفن أسماك السطح وإلى برنامج الاستثمار العمومي الذي عوض الزيادة في الإنفاق على الخدمات الذي يقوم به كل من القطاع الخاص وشركة سنيم.

وقدّرت النفقات على الخدمات التي قام بها القطاع النفطي بنحو 33.1 مليار أوقية عام 2009 أي بانخفاض 44.7% مقارنة مع العام السابق وذلك نتيجة غياب حفر الآبار النفطية عكسا لما كان عليه الحال عام 2008 حيث تم حفر بئرين في حقل شنقيط. ومن جانبها سجلت نفقات القطاع النفطي باستبعاد شركة سنيم تراجعاً بنسبة 22.7% لتستقر عند 7.2 مليار بالارتباط مع أشغال إقامة مصانع إنتاج الذهب عام 2008.

ومن جانبها، سجلت النفقات المتعلقة بتكاليف النقل والتأمين انخفاضاً بنسبة 17.8% لتستقر عند 46.8 مليار أوقية مقابل 56.6 مليار لعام 2008، وكانت حصة الواردات خارج القطاع النفطي والمعدني تمثل 75.4% من إجمالي تكاليف الشحن مقابل 4.5% للنشاط المنجمي (تازيزت، شركة النحاس الموريتاني) و 17.7% لشركة سنيم في حين لم تتجاوز تكاليف الشحن المتعلقة بالنشاط النفطي 2.4%.

وبلغت الإيرادات المتأتية أساساً من حقوق الصيد ومن القطاع السياحي 41.6 مليار أوقية مقابل 33.3 مليار عام 2008، أي بزيادة 24.9% وهو ما يعزى إلى ارتفاع بنسبة 34% في الإيرادات خارج قطاع الصيد البحري. أما الموارد المالية المتأتية من رخص الصيد فقد سجلت ارتفاعاً محدوداً أي 2%.

3.1.3. العائدات

بعد الفائض الذي سجله ميزان العائدات والبالغ 7.4 مليار أوقية عام 2008، عاد ليتراجع بشكل ملحوظ عام 2009 حيث سجل عجزاً بلغ 17.8 مليار أوقية تحت تأثير خروج أرباح الشركات المنجمية العاملة في مجال استخراج النحاس والذهب في الوقت الذي لم تتغير نسب الفائدة على الدين الخارجي من سنة لأخرى. أما تدفقات العائدات الداخلة والتي تتألف أساساً من الإتاوات المدفوعة من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الصيد مع الحكومة الموريتانية فقد بقيت ثابتة نسبياً حيث بلغت 31.5 مليار أوقية لعام 2008 و 31 مليار عام 2009 منها 28.2 مليار كإتاوات للصيد.

4.1.3. التحويلات الجارية

تراجع فائض التحويلات الجارية إلى 34.3 مليار أوقية عام 2009 بدل 47.4 في عام 2008، ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض بنسبة 44% أي بحوالي 13.3 مليار أوقية للتحويلات الرسمية التي بلغت 16.9 مليار أوقية مقابل 30.1 مليار في العام السابق، أما التحويلات الخاصة فقد ظلت ثابتة عند 17.5 مليار أوقية.

2.3. حساب رأس المال والعمليات المالية

مع انتهاء عام 2009، سجل رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية فائضاً بلغ 102.8 مليار أوقية أي بزيادة 4.3% مقارنة مع عام 2008، ويعود هذا التطور الإيجابي إلى تحسن رصيد حساب العمليات المالية الذي بلغ 102.8 مليار أي بزيادة 11.6 مليار أوقية أي 11.6% مقارنة مع 2008.

الجدول رقم 7: أرصدة حساب رأس المال والعمليات المالية	2008	2009
حساب رأس المال والعمليات المالية	98,6	102,8
حساب رأس المال	7,5	0
حساب العمليات المالية	91,1	102,8

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

تميزت الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 81.6 مليار أوقية عام 2008 نتيجة الاستثمارات التي تحققت في مجال الآبار النفطية وبإقامة وحدات لاستغلال الذهب، بخروج رساميل صافية بلغت 0.8 مليار. ولم تستطع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعويض خروج رأس المال على أساس استعادة التكاليف النفطية وذلك بسبب ضعف الاستثمارات المباشرة في قطاعي النفط والمعادن عام 2009.

أما الموارد المعبأة بواسطة قروض خارجية على المدى المتوسط والبعيد، فقد بلغت 83.5 مليار أوقية أي بزيادة 35.1 مليار أوقية أو 72.6% مقارنة بعام 2008، وتعود هذه الزيادة الملحوظة إلى ارتفاع عمليات السحب لدى جمهورية الصين الشعبية لتمويل تحديث ميناء نواكشوط المستقل.

وبحكم نفقات سداد المديونية التي بلغت 12.2 مليار أوقية، فإن العائدات الصافية على أساس القروض العمومية التي بلغت 71.3 مليار أوقية سجلت طفرة بنسبة 145.7% عام 2009.

أما تدفقات الرساميل على المدى القصير والتي سجلت في عام 2008 عجزا بمبلغ 38.9 مليار أوقية، أظهرت هذا العام رصيذا موجبا بلغ 20.1 مليار، وتعود هذه النتيجة أساسا إلى سداد الديون من قبل أحد الفاعلين في مجال المناجم عام 2008 حيث دفع 39.4 مليار أوقية في حين أن عام 2009 لم يشهد سدادا من هذا القبيل. كما أن هذه النتيجة متأنية، وإن بدرجة أقل، من تراكم المتأخرات الخصوصية تجاه الخارج بالتزامن مع تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية لعامي 2008 و2009 على البلاد.

وعلى العموم، تراجع العجز الإجمالي لميزان المدفوعات ليستقر عند 2.6 مليار أوقية مقابل 11 مليار عام 2008. وتجسد هذا التطور الإيجابي على مستوى التمويل بزيادة العائدات الخارجية الخام لكل من البنك المركزي والبنوك التجارية.

وهكذا ارتفع احتياطي الصرف لدى البنك المركزي حيث بلغ 237.9 مليون دولار أمريكي مقابل 194.9 مليون دولار في نهاية العام السابق أي بزيادة 43 مليون دولار أمريكي وهو ما يعزى إلى الدعم المالي البالغ 51 مليون حقوق سحب خاصة المقدم من طرف صندوق النقد الدولي. وإذا ما قيس احتياطي الصرف لدى البنك المركزي بأشهر استيراد السلع والخدمات (باستثناء استيراد الشركات المنجمية والنفطية) فإنه يبلغ 2.5 شهرا مقابل 1.7 شهرا في نهاية 2008. كما بلغت عائدات البنوك التجارية لعام 2009 زيادة بحدود 56 مليون دولار.

الجدول رقم 8: ميزان المدفوعات		مليون دولار أمريكي		مليون أوقية
		2009	2008	2009
الميزان التجاري		-153,6	-37,1	-17,1
الصادرات		1787,6	431,3	356,1
الحديد		823,4	198,7	136,7
الصيد البحري		288,5	69,6	70,4
النفط		325,8	78,6	57,1
النحاس والذهب		335,8	81,0	91,0
أخرى		14,1	3,4	0,9
واردات، فوب		-1941,2	-468,4	-373,2
المنتجات النفطية		-497,3	-120,0	-73,9
منها سنيتم		-84,5	-20,4	-13,4
أخرى		-412,8	-99,6	-60,5
تجهيزات مستوردة لأغراض صناعات استخراجية		-717,9	-173,2	-102,6
واردات أخرى		-726,1	-175,2	-196,7
خدمات وعائدات (صافية)		-600,3	-144,9	-144,5
خدمات (صافية)		-630,8	-152,2	-126,7
عائدات		30,5	7,4	-17,8
تحويلات جارية (صافية)		196,6	47,4	34,3
تحويلات خاصة (صافية)		71,7	17,3	17,4
تحويلات رسمية		124,9	30,1	16,9
ميزان التعاملات الجارية		-557,3	-134,5	-127,3
حساب رأس المال والعمليات المالية		408,6	98,6	102,8
حساب رأس المال		30,9	7,5	0,0
حساب العمليات المالية		377,7	91,1	102,8
استثمار مباشر (صافي)		338,4	81,6	-0,8
استثمارات أجنبية مباشرة باستثناء الصناعات والتنقيب عن النفط والمعادن		-10,0	-2,4	3,1
منها : صناعات نفطية (صافية)		189,4	45,7	-4,0
منها صناعات منجمية محددة (صافية)		159,0	38,4	0,0
قروض رسمية على المدى المتوسط والبعيد		200,5	48,4	83,5
سحوبات		280,7	67,7	95,7
أصل رأس المال مستحق الوفاء		-80,2	-19,4	-12,2
تعاملات خصوصية رأس مالية أخرى		-161,2	-38,9	20,1
خطأ وسهو		103,3	24,9	21,9
الرصيد الإجمالي		-45,4	-11,0	-2,6
تمويل		45,4	11,0	2,6
أصول خارجية صافية		4,4	1,1	-2,6
البنك المركزي (صافي)		10,9	2,6	8,7
عائدات		13,9	3,4	-11,3
التزامات		-3,0	-0,7	20,0
البنوك التجارية (صافي)		-20,0	-4,8	-14,8
حساب نقطي		13,5	3,3	3,6
التمويل الاستثنائي		41,0	9,9	5,1

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

IV- الدين العام الخارجي

1.4. مخزون الدين العام الخارجي

في نهاية 2009، قدر مخزون الدين العام الخارجي لموريتانيا بنحو 3024.8 مليون دولار مقابل 2649.1 مليون دولار في عام 2008 أي بزيادة 14.1%.

ويعزى سبب تراكم مخزون الدين لعام 2009 أساسا إلى الرصيد الإيجابي الصافي للتمويل الخارجي الذي بلغ 382.6 مليون دولار مقابل 219.0 مليون دولار عام 2008. ومقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي، فقد مثلت الديون 74.9% عام 2008 مقابل 99.8% منه عام 2009.

2.4. المستوى الحالي للدين العام

بلغ المستوى الحالي للدين العام في نهاية 2009، ما يعادل 1803.6 مليون دولار مقابل 1430.8 مليون دولار في نهاية العام السابق.

الجدول رقم 9: المستوى الحالي للدين حسب فئة الدائن					
2009		2008		2007	
% إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	% إلى المجموع	مليون دولار أمريكي	% إلى المجموع	مليون دولار أمريكي
100,0%	1803,6	100,0%	1430,8	100,0%	1248,3
المجموع					
32,6%	588,0	27,1%	388,2	31,5%	393,0
5,3%	96,4	5,4%	77,0	6,4%	80,1
19,2%	347,1	21,7%	311,2	25,1%	312,8
8,0%	144,5	0,0%	0,0	0,0%	0,0
67,4%	1215,6	72,9%	1042,6	68,5%	855,3
الدول					
88,1%	1589,6	86,5%	1237,6	83,8%	1046,5
29,3%	528,5	23,6%	337,0	26,6%	332,4
2,6%	46,9	2,5%	36,4	4,7%	58,5
18,7%	337,1	21,0%	300,6	21,9%	274,0
8,0%	144,5	0,0%	0,0	0,0%	0,0
58,8%	1061,1	62,9%	900,6	57,2%	714,0
6,5%	116,9	6,9%	98,1	7,7%	96,1
13,8%	248,2	16,5%	235,7	15,8%	196,9
27,6%	498,2	29,9%	428,4	24,6%	306,6
0,0%	0,4	0,0%	0,1	0,0%	0,0
4,2%	75,6	3,6%	50,8	2,5%	30,8
3,5%	62,9	4,3%	60,9	4,7%	58,3
1,2%	21,7	0,0%	0,0	0,0%	0,0
2,1%	37,2	1,9%	26,5	2,0%	25,3
البنك المركزي الموريتاني					
4,2%	75,7	4,6%	66,5	6,4%	80,2
1,2%	22,0	0,7%	10,6	3,1%	38,9
0,0%	0,0	0,0%	0,6	0,3%	3,9
0,6%	10,0	0,7%	10,0	1,2%	15,0
0,0%	0,0	0,0%	0,0	1,6%	20,0
0,7%	12,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0
3,0%	53,7	3,9%	55,9	3,3%	41,3
2,1%	37,1	2,8%	39,9	2,3%	28,2
0,9%	16,6	1,1%	16,0	1,1%	13,1
شركة سنييم					
7,7%	138,3	8,9%	126,7	9,7%	121,6
2,1%	37,5	2,8%	40,6	1,7%	21,6
2,1%	37,5	2,8%	40,6	1,7%	21,6
5,6%	100,8	6,0%	86,1	8,0%	100,0
1,2%	21,9	1,8%	26,3	2,4%	30,5
2,9%	52,4	4,2%	59,8	5,5%	68,4
1,5%	26,5	0,0%	0,0	0,0%	0,0
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,0%	0,0
0,0%	0,0	0,0%	0,0	0,1%	1,1
المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للدراسات					

وبقيت تركيبة الديون حسب فئة الدائنين مشابهة لحالتها في العام السابق، وهكذا فإن الهيئات المالية متعددة الأطراف حافظت على ترتيبها في طليعة الدائنين حيث كان نصيبها 67.4% من المستوى الحالي للمديونية مقابل 32.6% للهيئات الثنائية.

1.2.4. الديون متعددة الأطراف

في نهاية عام 2009، كانت الديون المستحقة للدائنين متعددي الأطراف تعادل 1215.6 مليون دولار مقابل 1042.6 مليون دولار عام 2008 أي بزيادة 16.6%. وتعزى هذه الزيادة في المستوى الحالي للديون إلى السحب على قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والبنك الإسلامي ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد العربي والأوبك. غير أن حصة الالتزامات تجاه الدائنين متعددي الأطراف مقارنة بمجموع الديون قد تراجعت بنسبة 5.5% مقارنة مع العام السابق. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض الرصيد الصافي للتمويلات متعددة الأطراف بنسبة 5.1%.

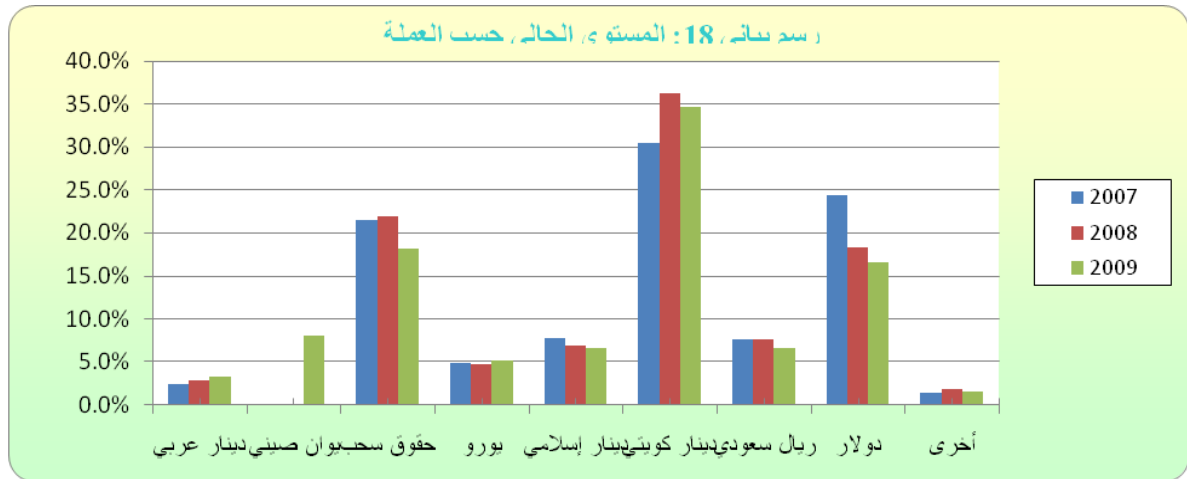
2.2.4. الديون الثنائية

سجل المستوى الحالي للديون ثنائية الأطراف زيادة 51.5% عام 2009 حيث بلغت 588 مليون دولار أي 32.6% من الديون. وتبرز تركيبة الديون الثنائية أن 59% منها تعود للبلدان العربية، و 24.6% للصين و 16.4% لأعضاء نادي باريس.

وتعزى زيادة الديون الثنائية لعام 2009 أساساً إلى عمليات السحب على القروض الجديدة التي منحتها كل من الصين وفرنسا والكويت والمملكة العربية السعودية.

3.2.4. المستوى الحالي للديون حسب العملة

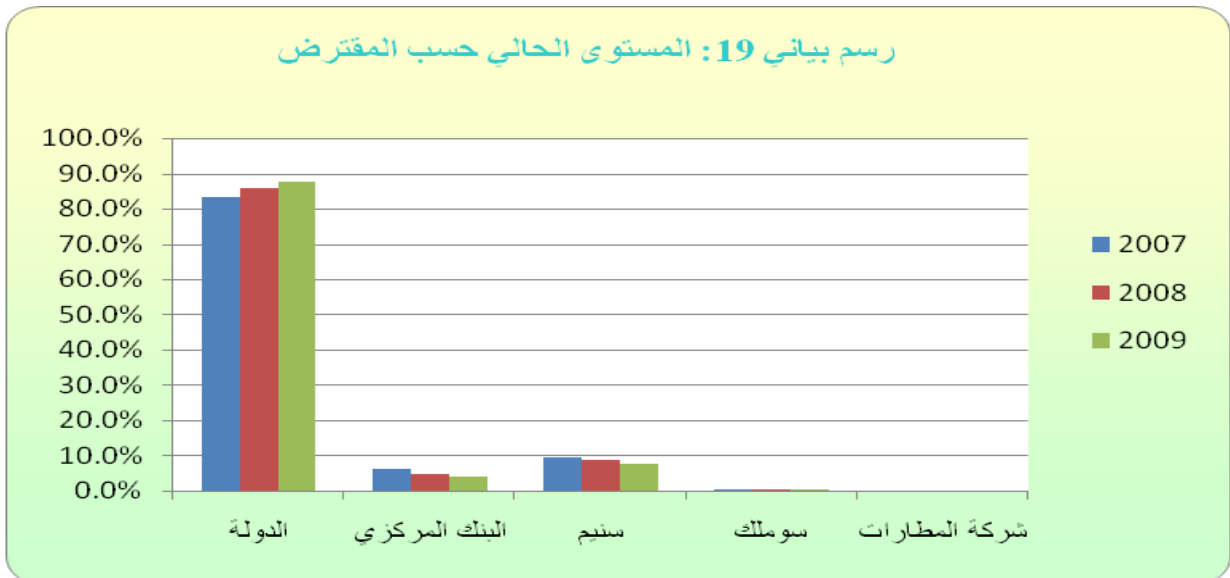
تميزت بنية تدفقات التمويل الصافية خلال السنة المنصرمة، بحدوث تغير بسيط في تركيبة المستوى الحالي للمديونية حسب العملة مقارنة مع العام السابق، وذلك لفائدة اليوان الصيني واليورو والدينار العربي على حساب الدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة والدولار. غير أن تركيبة المستوى الحالي للدين حسب العملة لعام 2009 تتميز بسيطرة الدينار الكويتي وحقوق السحب والدولار الأمريكي حيث مثلت على التوالي 34.7% و 18.2% و 16.4%.



المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للدراسات

4.2.4 المستوى الحالي للدين حسب المقرض

علي أساس الجهة المستفيدة، فإن بنية المستوى الحالي للمديونية خلال السنوات الثلاث الماضية لم تشهد تغيراً يذكر وهكذا فإن نصيب الدولة منها زاد قليلاً حيث انتقل من 83.8% عام 2007 إلى 88.1% عام 2009، وتعود هذه الوضعية أساساً إلى أهمية حجم الموارد المعبأة من قبل الحكومة خلال السنوات الأخيرة، أما باقي المديونية لغاية نهاية 2009، فإنه يقع على كاهل كل من شركة سنيم والبنك المركزي بواقع 7.7% و 4.2% على التوالي.



المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للدراسات

3.4. خدمة الدين العام الخارجي

بلغ سداد الديون الخارجية لعام 2009 ما مجموعه 60.6 مليون دولار مقابل 75.8 مليون دولار عام 2008 أي بانخفاض 25.1%. ومثلت الالتزامات التي تم الوفاء بها على أساس أصل الدين 62.2%، بينما مثلت الفوائد 37.8% مقابل 73.3% و 26.7% على التوالي في العام السابق.

وقد انتقل الوفاء بالديون من سنة لأخرى من 55.5 مليون دولار إلى 37.7 مليون دولار أي بانخفاض 32.1% في حين أن الفوائد المدفوعة سجلت زيادة بسيطة حيث انتقلت من 20.3 مليون دولار إلى 22.9 مليون في نفس الفترة.

ومثلت خدمة الدين المدفوع عام 2009 مقارنة بصادرات السلع والخدمات نسبة 4% عام 2009 مقابل 5% عام 2008.

الجدول رقم 10: تطور خدمة الدين العام الخارجي								
2009				2008				مليون دولار
من المجموع %	المجموع	الفوائد	الأصل	من المجموع %	المجموع	الفوائد	الأصل	
100,0	60,6	22,9	37,7	100,0	75,8	20,3	55,5	المجموع
20,1	12,2	5,2	7,0	48,1	36,5	5,1	31,4	أ. أطراف ثنائية
79,9	48,4	17,7	30,7	51,9	39,3	15,2	24,2	ب. متعدد الأطراف
								الدولة
56,9	34,5	16,5	18,0	33,4	25,3	12,6	12,6	مجموع الدولة
10,2	6,2	3,1	3,0	7,0	5,3	2,8	2,5	أ. أطراف ثنائية
46,7	28,3	13,4	14,9	26,3	19,9	9,8	10,1	ب. متعدد الأطراف
								البنك المركزي
7,6	4,6	0,1	4,5	38,4	29,1	0,8	28,3	مجموع البنك المركزي
1,0	0,6	0,1	0,6	38,3	29,0	0,7	28,3	أ. أطراف ثنائية
6,6	4,0	0,1	3,9	0,1	0,1	0,1	0,0	ب. متعدد الأطراف
								شركة اسنيم
35,5	21,5	6,3	15,2	28,3	21,4	6,8	14,6	مجموع شركة سنيم
9,0	5,4	2,1	3,3	2,8	2,1	1,6	0,6	أ. أطراف ثنائية
26,6	16,1	4,2	11,9	25,5	19,3	5,3	14,0	ب. متعدد الأطراف

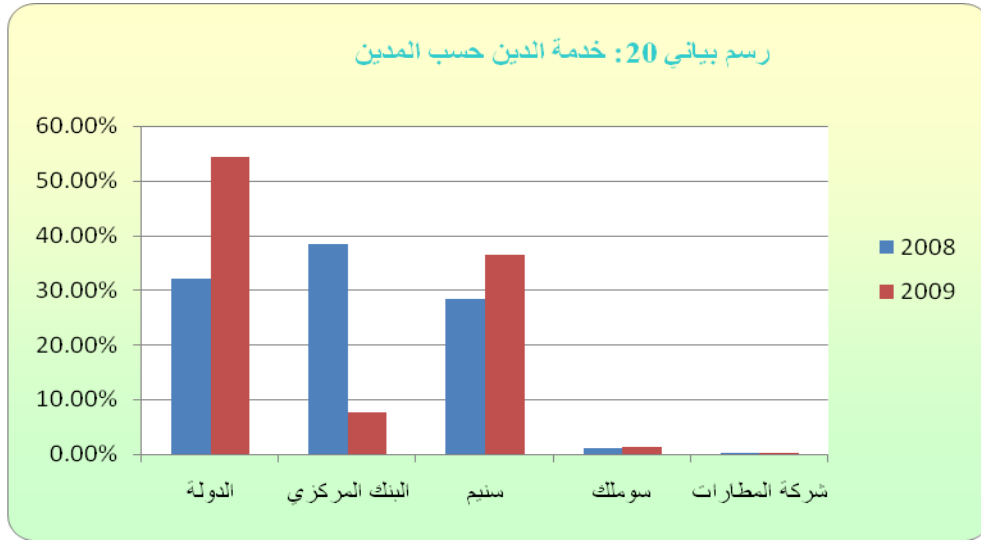
1.3.4. خدمة الدين حسب الهيئة المانحة

يتبين من بنية خدمة الدين الخارجي حسب فئة الهيئة المانحة لعام 2009 أن الدائنين الثنائيين قد استفادوا من 20.1% من مجموع المبلغ مقابل 48.1% عام 2008، وقد سجلت خدمة الدين الثنائي انخفاضا بلغ 20.0% عام 2009 بعد تراجع السداد بالنسبة للديون قصيرة المدى المستحقة على البنك المركزي.

وبالمقابل تزايد سداد خدمة الدين لصالح المانحين متعددي الأطراف حيث مثل 79.9% من مجموع خدمة الديون مقابل 51.9% عام 2008 وذلك نتيجة انخفاض سداد الديون الثنائية من جهة والأقساط الجديدة المتعلقة بأصل بعض القروض متعددة الأطراف التي كان استحق أدائها عام 2009، من جهة أخرى.

2.3.4. خدمة الدين حسب المدين

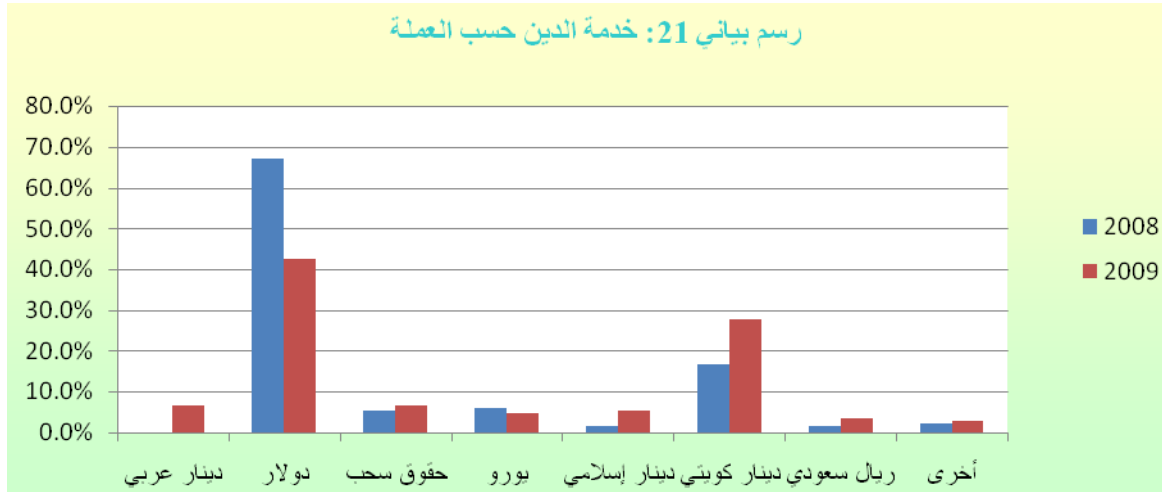
يتبين من توزيع خدمة الدين العام الخارجي حسب المدين أن حصة الأقساط المدفوعة من قبل الدولة لقاء سداد مديونيتها بلغت أكثر من 57% مقابل 33.4% عام 2008 أما خدمة إجمالي الدين الذي تم الوفاء به من طرف البنك المركزي فقد تراجعت بالمقارنة مع إجمالي الدين المسدد من 38.4% إلى 7.6% في نفس الفترة لأن البنك المركزي لم يقم، كما في عام 2008، بسداد الودائع قصيرة الأجل. أما خدمة الدين المدفوعة من قبل شركة سنيم فقد تزايدت لتصل إلى 35.5% من المجموع عام 2009 مقابل 28.3% عام 2008.



المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

3.3.4. الخدمة حسب العملة

تميز تطور بنية خدمة الدين حسب العملة لعام 2009 بسيطرة الدينار الكويتي على حساب الدولار الأميركي، وهكذا فإن حصة خدمة الدين المقيدة بالدينار الكويتي قد تعززت حيث بلغت 27.7% عام 2009 مقابل 16.6% عام 2008. في حين أن خدمة الدين المستحقة بالدولار مثلت 43.5% مقابل 67.1% عام 2008، ويعزى تراجع حصة الدولار إلى انخفاض سداد الديون قصيرة الأمد المسجلة بالدولار مقارنة مع العام السابق.



المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

4.4. السحب على القروض الخارجية¹

قدر السحب على القروض الخارجية بنحو 420.3 مليون دولار عام 2009 مقابل 274.6 مليون دولار عام 2008 أي بزيادة 53.1% وكانت زيادة التدفقات المتأتية من هيئات ثنائية خلال العام سببا لهذا التطور.

الجدول رقم 11: تطور عمليات السحب				
2009		2008		
من المجموع	مليون دولار	من المجموع	مليون دولار	
100,0	420,3	100,0	274,6	المجموع
48,9	205,7	20,6	56,6	أ. أطراف ثنائية
51,1	214,6	79,4	217,9	ب. متعدد الأطراف
الدولة				
90,8	381,8	87,3	239,7	مجموع الدولة
48,9	205,7	13,4	36,8	أ. أطراف ثنائية
41,9	176,1	73,9	202,9	ب. متعدد الأطراف
البنك المركزي				
2,9	12,0	5,5	15,1	مجموع البنك المركزي
0,0	0,0	0,0	0,0	أ. أطراف ثنائية
2,9	12,0	5,5	15,1	ب. متعدد الأطراف
شركة سنيم				
6,3	26,5	7,2	19,8	مجموع شركة سنيم
0,0	0,0	7,2	19,8	أ. أطراف ثنائية
6,3	26,5	0,0	0,0	ب. متعدد الأطراف

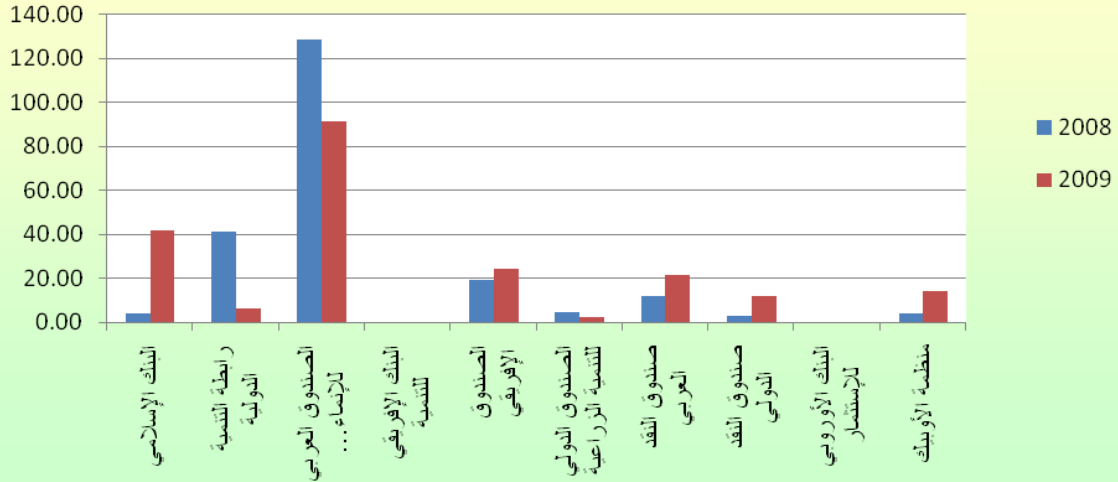
1.4.4. السحب على القروض متعددة الأطراف

بلغت الموارد المعبأة في إطار التعاون متعدد الأطراف عام 2009 حوالي 214.6 مليون دولار وهو ما يعادل مستوى السحب للعام السابق. وبالمقابل تغيرت نسبة السحوبات متعددة الأطراف بشكل ملحوظ وخاصة عمليات السحب على قروض البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي حيث انتقلت على التوالي من 1.9% و 5.5% إلى 19.5% و 15.7%.

أما السحب على قروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والرابطة الدولية للتنمية فإن حصته مقارنة بعمليات السحب الأخرى قد تراجعت بشكل ملحوظ حيث انتقلت على التوالي من 59.2% و 19.0% عام 2008 إلى 42.7% و 3.0% عام 2009. وفيما يتعلق بالصندوق العربي يرتبط الانخفاض إلى حد كبير بتراجع السحب على قروض تمويل مشروع أفطوط الساحلي الذي دخل في مرحلة متقدمة من تنفيذه.

¹ المصدر: الجهة المانحة

رسم بياني 22: سحب على قروض متعددة الأطراف

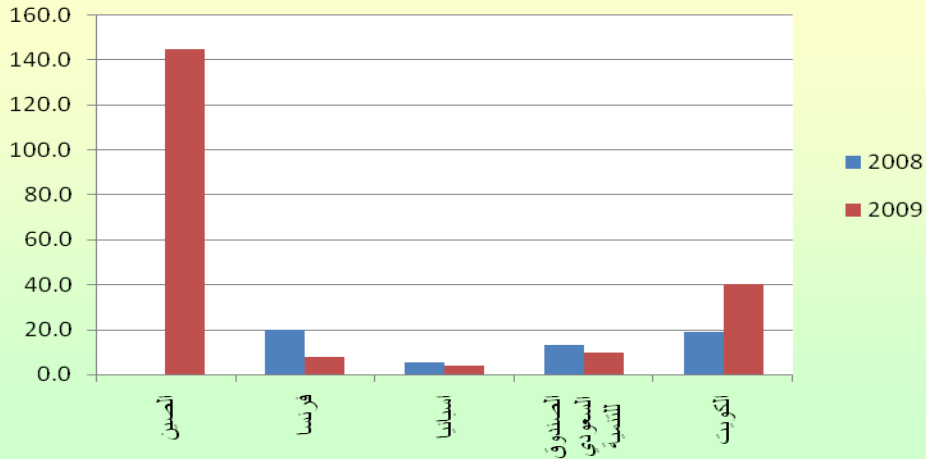


المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

2.4.4. السحب على قروض ثنائية الأطراف

على صعيد التعاون الثنائي بلغ السحب 205.7 مليون دولار عام 2009 مقابل 54.6 مليون دولار في العام السابق. وتعود هذه الزيادة فقط إلى السحوبات الثنائية لحساب الدولة وخاصة لدى الصين حيث بلغت 144.5 مليون دولار أي 34.4% من الموارد المالية المعبأة لعام 2009، وتمثل هذه السحوبات أول دفعتين من القرض الخاص بتوسيع ميناء نواكشوط المستقل.

رسم بياني 23: سحب على قروض ثنائية الأطراف

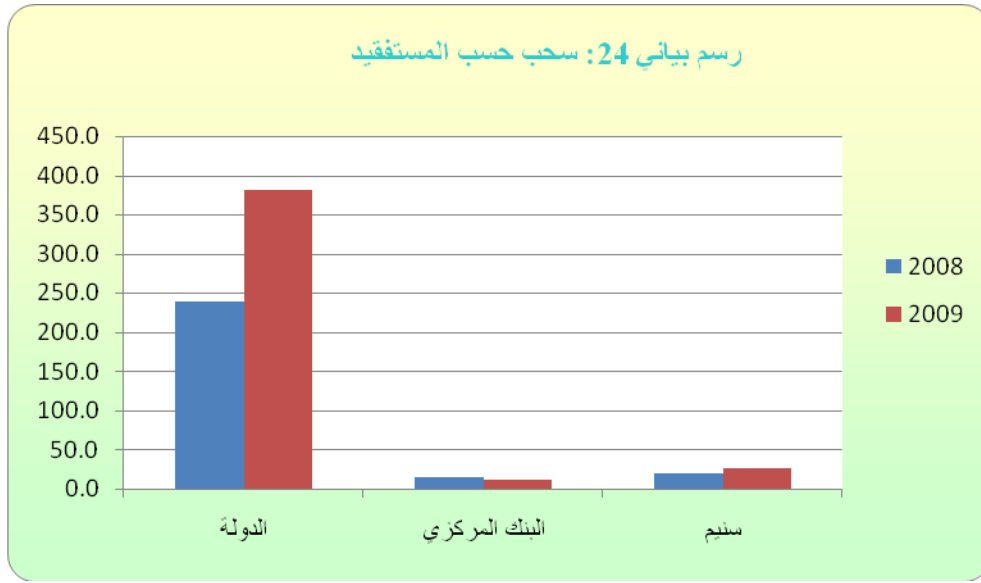


المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

3.4.4. السحب حسب الجهة المستفيدة

قدرت عمليات السحب لصالح الدولة بنحو 381.8 مليون دولار عام 2009 مقابل 239.7 مليون دولار في العام السابق، وسجلت بذلك زيادة 59.3% من سنة لأخرى كما أنها مثلت 90.8% من إجمالي الموارد المعبأة.

أما الموارد المالية المعبأة من طرف البنك المركزي الموريتاني فقد تقلصت بنسبة 20.3% مقارنة بمستواها في العام السابق ومثلت فقط 2.9% من مجموع السحوبات لعام 2009، وبالمقابل زادت عمليات السحب لصالح شركة سنيم بنسبة 33.9% خلال الفترة وكانت تمثل 6.3% من المجموع.

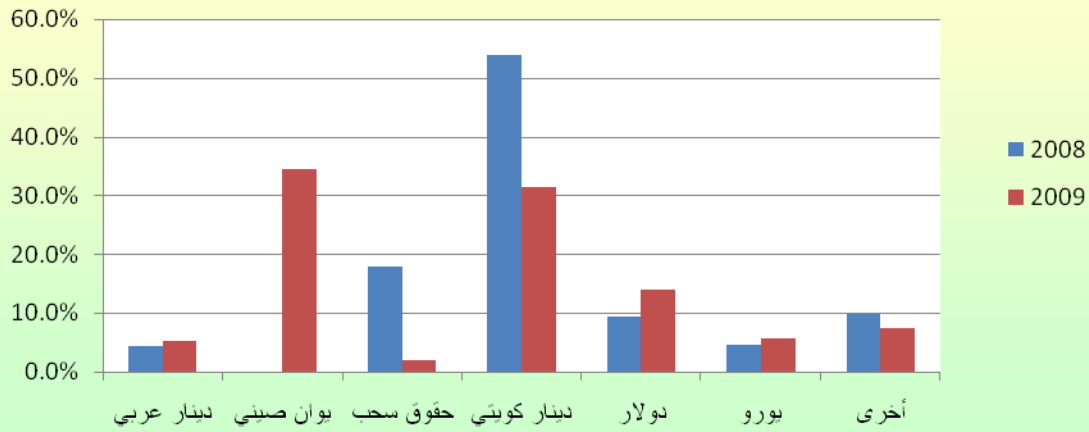


المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

4.4.4. السحب حسب العملة

خلال عام 2009، تميزت عمليات السحب على القروض الخارجية حسب العملة بظهور قوي لليوان الصيني حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة 34.3% من إجمالي السحوبات متقدماً بذلك على الدينار الكويتي، وتراجعت حصة السحوبات بالدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة حيث انتقلت على التوالي من 53.8% و 17.9% عام 2008 إلى 31.3% و 2.1% عام 2009. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض السحوبات لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والرابطة الدولية للتنمية.

رسم بياني 25: سحب حسب العملة



المصدر: البنك المركزي الإدارة العامة للدراسات

5.4. متأخرات الدين الخارجي

بلغ إجمالي المتأخرات في نهاية 2009 ما يقارب 1221.2 مليون دولار وهي ديون مستحقة بالكامل لدائنين عرب وخاصة الكويت وليبيا.

ويجري البحث حالياً في موضوع إعادة هيكلة ديون البلدين.

الجدول رقم 12: مخزون متأخرات الدين الخارجي			
2009			مليون دولار
المجموع	الفوائد	الأصل	
1221,2	1004,2	217,0	المجموع
1214,0	1004,2	209,8	أ. ثنائي الأطراف
0,0	0,0	0,0	(1) نادي باريس
1214,0	1004,2	209,8	(2) ثنائيو أطراف آخرين
14,8	6,3	8,5	الإمارات العربية المتحدة
999,0	914,7	84,3	الكويت
904,1	855,1	49,0	الشركة الكويتية للتجارة والأسواق والاستثمارات الخارجية
94,9	59,5	35,4	البنك المركزي الكويتي
51,0	21,8	29,2	الجزائر
87,2	37,2	49,9	ليبيا
62,1	24,3	37,8	العراق
7,2	0,0	7,2	ب. متعدد الأطراف
7,2	0,0	7,2	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

المصدر: البنك المركزي الإدارة العامة للدراسات

V - سوق الصرف

في عام 2009، بلغ حجم التعاملات في سوق الصرف 607.2 مليون دولار مقابل 1.1 مليار دولار عام 2008 أي بانخفاض بأكثر من 44.6%.

1.5. عمليات سوق الصرف

1.1.5 شراء العملات

انخفض المتوسط الشهري لمشتريات البنوك بحوالي الثلث أي من 73.5 مليون دولار عام 2008 إلى 49.1 مليون عام 2009. غير أن نصيبها زاد بنحو 16 نقطة حيث انتقل من 80.6% عام 2008 إلى 97.0% عام 2009.

الجدول رقم 13: شراء العملات			
التغيرات %	سنة 2009	سنة 2008	
-33,3	589 155 345	882 732 588	البنوك التجارية
-31,7	582 230 530	852 358 082	ومنه الزبائن
-91,5	18 065 509	212 919 001	البنك المركزي
-96,2	384 093	10 052 441	ومنه الزبائن
-44,6	607 220 854	1 095 651 589	مجموع المشتريات

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

وتعلقت ثلاثة أرباع المشتريات (74.2%) في السوق الصرف بمواد أساسية وبمنتجات النفط وتزايدت حصة هذه المنتجات بنحو 18 نقطة مقارنة مع عام 2008 (56.2%)، ونتيجة الظرفية الاقتصادية السائدة عام 2009، فإن مستوى المشتريات هبط بنحو 165.3 مليون دولار أمريكي أي 26.9% في سنة واحدة وبلغت مشتريات العملات لأغراض اقتناء المواد الأساسية 247.0 مليون دولار عام 2009 مقابل 324.4 مليون دولار عام 2008، وبخصوص المنتجات النفطية فقد بلغت قيمتها عام 2009 حوالي 203.5 مليون دولار مقابل 291.5 مليون عام 2008.

أما مشتريات مصانع الاسمنت فقد انتقلت من 46.3 مليون دولار عام 2008 إلى 23.8 مليون عام 2009 أي بانخفاض 48.6%. وهبطت فوائض عائدات شركات النقل الجوي الأجنبية بنسبة 57.3% أي من 32.4 مليون دولار عام 2008 إلى 13.8 مليون دولار عام 2009. كما انخفضت مشتريات شركات الاتصال بنحو 70.7% حيث انتقلت من 42.4 مليون دولار عام 2008 إلى 12.4 مليون عام 2009.

وعلى مدى 12 شهرا هبطت مشتريات البنك المركزي لصالح عملائه بنحو 96.2% (10 مليون دولار عام 2008 مقابل 0.4 مليون فقط عام 2009). كما انخفضت مشتريات البنك المركزي لحسابه الخاص بنسبة 91.3% حيث تراجعت من 202.9 مليون دولار عام 2008 إلى 17.7 مليون عام 2009.

الجدول رقم 14: توزيع مشتريات العملات في سوق الصرف حسب البند عام 2009						
البند	سنة 2008		سنة 2009		التغيرات	
	المبالغ	نسبة %	المبالغ	نسبة %	المبالغ	نسبة %
مواد ذات أولوية	324 389 312	29,6	247 032 206	40,7	-77 357 106	-23,8
منتجات نفطية	291 514 795	26,6	203 527 121	33,5	-87 987 674	-30,2
كلىنكر وإسمنت	46 323 136	4,2	23 817 037	3,9	-22 506 099	-48,6
اتصالات	42 417 804	3,9	12 446 851	2,0	-29 970 953	-70,7
بناء وأشغال عمومية	1 274 786	0,1		0,0	-1 274 786	-100,0
سداد الدين	5 348 924	0,5	384 093	0,1	-4 964 831	-92,8
مركز الصرف	26 120 000	2,4	6 709 215	1,1	-19 410 785	-74,3
فائض العائدات	32 398 248	3,0	13 837 020	2,3	-18 561 228	-57,3
أخرى	122 998 024	11,2	81 785 895	13,5	-41 212 129	-33,5
المجموع خارج تدخلات البنك المركزي	892 785 029	81,5	589 539 438	97,1	-303 245 591	-34,0
تدخلات البنك المركزي	202 866 560	18,5	17 681 416	2,9	-185 185 144	-91,3
مجموع السوق	1 095 651 589	100,0%	607 220 854	100,0%	-488 430 735	-44,6%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

لقد سيطر الدولار مجددا على التعاملات عام 2009 حيث تعلق الأمر بنحو 86.9% و 89.5% من المشتريات عامي 2008 و 2009. وعلى العكس من ذلك ظلت المشتريات باليورو ضعيفة حيث انخفضت من 13.1% عام 2008 إلى 10.5% عام 2009.

الجدول رقم 15: توزيع المشتريات حسب العملة						
العملة	سنة 2008		سنة 2009		التغير	
	المبالغ بالدولار	نسبة %	المبالغ بالدولار	نسبة %	المبالغ بالدولار	نسبة %
يورو	143 076 922	13,1	63 721 938	10,5	-79 354 984	-55,5
دولار أميركي	952 574 667	86,9	543 498 916	89,5	-409 075 751	-42,9
المجموع	1 095 651 589	100,0%	607 220 854	100,0%	-488 430 735	-44,6%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

2.1.5. بيع العملات

انخفضت مبيعات البنوك في السوق بحوالي 45.9% في ظرف سنة واحدة أي من 315.9 مليون دولار عام 2008 إلى 170.9 مليون عام 2009.

أما تدخلات البنك المركزي فقد تناولت 462.6 مليون دولار عام 2008 مقابل 344.7 مليون عام 2009 أي بانخفاض 25.5% غير أن نصيبه من المبيعات في السوق زاد بنحو 14.6 نقطة حيث ارتفع من 42.2% عام 2008 إلى 56.8% عام 2009.

الجدول رقم 16: بيع العملات			
التغير	سنة 2009	سنة 2008	
البنوك التجارية	170 894 833	315 928 779	-45,9%
منه الزبائن	137 622 233	276 970 799	-50,3%
البنك المركزي	436 326 021	779 722 810	-44,0%
منه:			
الزبائن	91 613 872	317 085 861	-71,1%
تدخلات البنك المركزي	344 712 149	462 636 949	-25,5%
مجموع المبيعات	607 220 854	1 095 651 589	-44,6%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

وطال انخفاض المبيعات في السوق لعام 2009 معظم القطاعات باستثناء القطاع النفطي حيث زادت المبيعات بنسبة 10.9%.

وسجلت قطاعات المعادن والصيد البحري، حيث مثلت مبيعاتهما 44.5% عام 2009، انخفاضا ملحوظا في المبيعات (61.2%) ولم تعد هذه القطاعات تمثل أكثر من 31.1% من المبيعات في سوق الصرف.

وسجلت المبيعات اعتمادا على الإيداع انخفاضا بنسبة 80.7% خلال عام واحد، أي من 7.5 مليون دولار عام 2008 إلى 1.4 مليون عام 2009.

وسجلت مبيعات المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية نقصا بلغ 11.5 مليون دولار أي 57.0% بينما بلغت مبيعات الهيئات الدبلوماسية أكثر من ضعفها.

وتراجعت مبيعات قطاع البناء والأشغال العامة بحوالي 9 مليون دولار عام 2009 أي 62.8%.

البيان					
الجدول رقم 17: توزيع التنازل عن العملات					
سنة 2008		سنة 2009		التغيرات	
المبالغ	نسبة %	المبالغ	نسبة %	المبالغ	نسبة %
14 202 913	1,3	5 280 769	0,9	-8 922 144	-62,8
0	0,0	1 500 000	0,2	1 500 000	
6 710 000	0,6	7 439 168	1,2	729 168	10,9
120 154 941	11,0	32 397 461	5,3	-87 757 480	-73,0
37 637 980	3,4	30 902 600	5,1	-6 735 380	-17,9
366 720 000	33,5	156 410 000	25,8	-210 310 000	-57,3
7 500 262	0,7	1 449 748	0,2	-6 050 514	-80,7
20 228 033	1,8	8 688 237	1,4	-11 539 796	-57,0
1 231 382	0,1	2 760 000	0,5	1 528 618	124,1
58 629 129	5,4	15 680 722	2,6	-42 948 407	-73,3
633 014 640	57,8	262 508 705	43,2	-370 505 935	-58,5
462 636 949	42,2	344 712 149	56,8	-117 924 800	-25,5
1 095 651 589	100,0	607 220 854	100,0	-488 430 735	-44,6

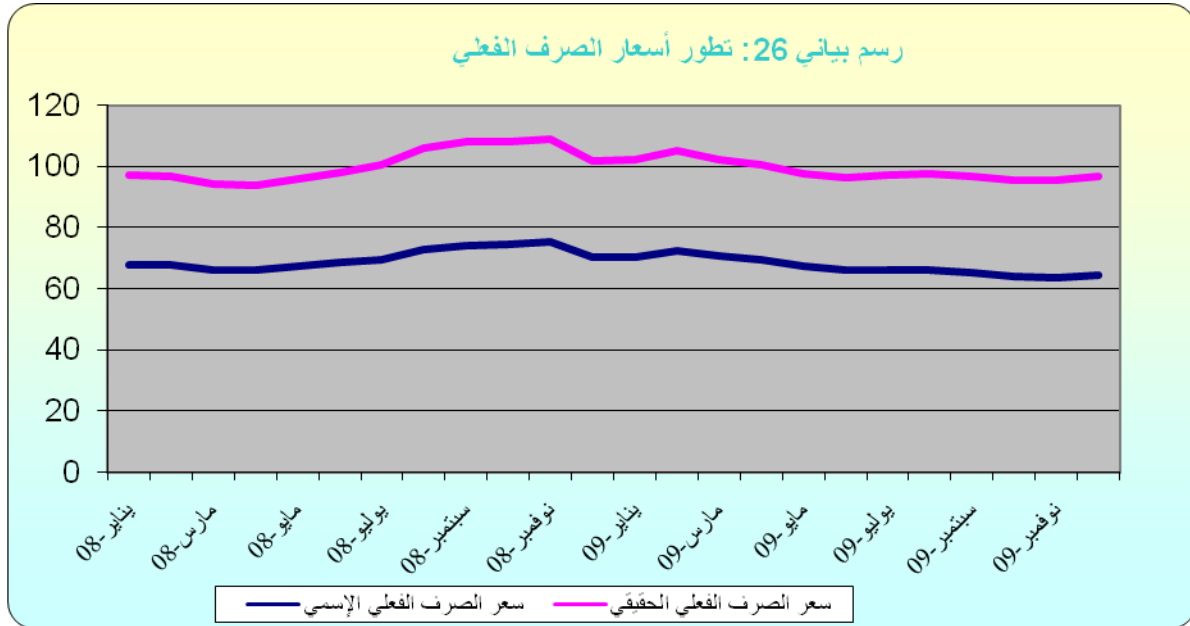
2.5. تطور سعر الصرف

في عام 2009، سجل متوسط سعر صرف الأوقية انخفاضا مقابل كل من الدولار واليورو والين الياباني بنسب بلغت على التوالي 7.8% و 2.7% و 16.4%.

الجدول رقم 18: متوسط سعر الصرف الشهري لبعض العملات			
العملة	2008	2009	نسبة التغير
1 دولار أمريكي	241,3	261,8	7,8%
1 يورو	354,8	364,6	2,7%
1000 ين	2341,1	2 801,1	16,4%

وبالنسبة لسعر الصرف في نهاية الفترة فقد ارتفعت قيمة الأوقية مقابل الين الياباني بنسبة 1.6%. وتراجعت بنسبة 2% مقارنة و 2.5% مقارنة باليورو.

وفيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي فقد كان اتجاهه تنازليا على مدى 2009، وكان الانخفاض أقوى في النصف الأول، وخلال 12 شهرا انخفض سعر الصرف الحقيقي بنحو 4.9% مما يعكس تحسن القدرة التنافسية للأوقية.



المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

VI. المالية العامة

لقد كان الوضع الاقتصادي العالمي حرجا وتزامن مع أزمة مالية واسعة النطاق كما تميز بتقلص النشاط الاقتصادي بما كان له بالغ الأثر على المالية العامة وبوجه خاص موارد الدولة، وقد ساهم هذا الوضع في تخفيف تأثير الإصلاحات المقام بها عام 2008 وكان يتوقع أن تساهم ميزانية الدولة لعام 2009 والتي بلغت 233.8 مليار أوقية في الآتي: (1) تفعيل الإنفاق وتخفيف أعباء الدولة؛ (2) توفير المواد الكافية لقطاعي التعليم والصحة؛ (3) تخفيض التحويلات والإعانات وتركيز بعض البرامج على القطاعات الوصية و(4) زيادة الإيرادات الضريبية بنحو 19% بفضل الإصلاحات المقام بها عام 2008.

وحرصا على مراعاة التطور الذي يشهده الوضع السياسي والاقتصادي، تم اعتماد الميزانية المعدلة لعام 2009 التي بلغت 245.8 مليار أوقية وذلك من أجل تسوية بعض مراسيم السلف.

أما تنفيذ الميزانية فقد تميز بتسجيل عجز كبير بمقدار 40,5 مليار خارج النفط وهو ناتج عن انخفاض عائدات الضرائب بنسبة 8% وعن نفقات السلف باستثناء فوائد الديون التي انخفضت بنسبة 11%. وبالمقارنة مع السنة السابقة سجل وضع المالية العامة تحسنا تمثل في انخفاض العجز الأساسي خارج النفط الذي انتقل من 61,8 مليار أوقية أي ما يعادل 7,7% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2008 إلى 40.5 مليار أوقية أي 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط. وتعزى النتيجة إلى اعتماد سياسة عقلنة الإنفاق العام.

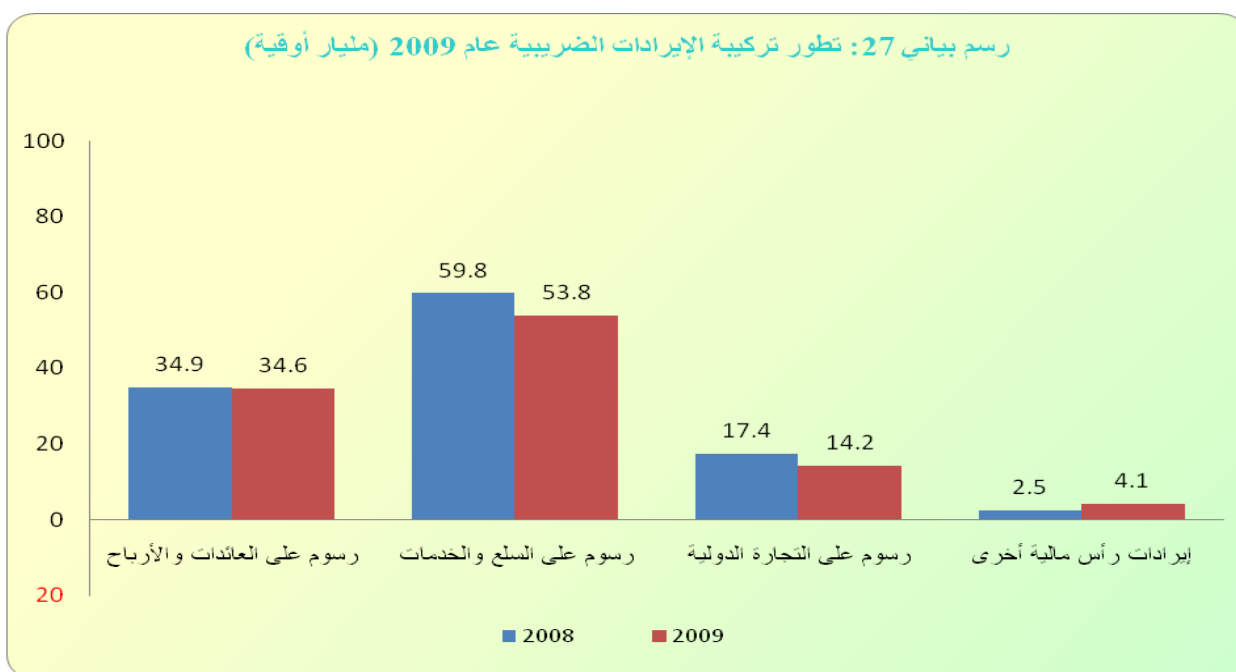
وبخصوص الرصيد الإجمالي فقد تراجع إلى 40.7 مليار أوقية أو 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط مقابل 55.6 مليار أوقية أي ما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط عام 2008. وقد تم تمويل الرصيد بدرجة أساسية بفضل الموارد المحلية المتأتية من التمويل المصرفي ومن حقوق السحب الخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي في شهر أغسطس 2009.

1.6. الإيرادات

في نهاية عام 2009، بلغت إيرادات الميزانية 202.2 مليار أوقية أي بانخفاض 2% مقارنة مع العام السابق.

1.1.6. الإيرادات الضريبية

بلغت الإيرادات الضريبية 106.6 مليار أوقية عام 2009 بتراجع بلغ 8 مليار أوقية أي 7.2% مقارنة مع السنة المالية السابقة. ويعزى هذا الأداء العكسي في الأساس إلى انخفاض 10% من العائدات المتأتية من الرسوم على السلع والخدمات بفعل تقلص استهلاك الأسر، وإلى انخفاض الرسوم على التجارة الدولية. أما الرسوم على العائدات والأرباح فقد سجلت انخفاضا معتدلا بحدود 0.9%. وكانت حصة الإيرادات الضريبية تحتل الصدارة في ميزانية الدولة غير أنها انخفضت قياسا إلى العام السابق حيث انتقلت من 57% عام 2008 إلى 45% عام 2009. وبالرغم من انخفاض الإيرادات الضريبية، فإن الضغط الجبائي تزايد حيث ارتفع من 13% عام 2008 إلى 14% في السنة الموالية بفعل تقلص الناتج المحلي الإجمالي عام 2009.

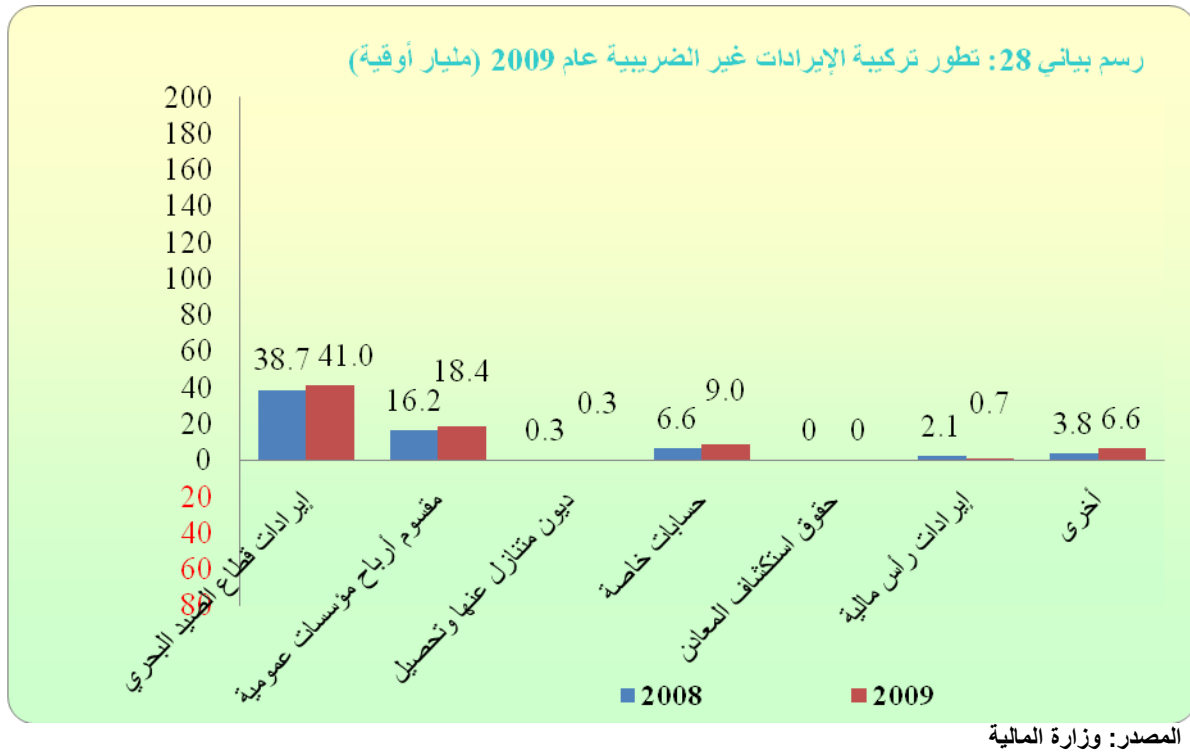


المصدر: وزارة المالية

2.1.6. الإيرادات غير الضريبية

سجلت الإيرادات غير الضريبية زيادة بنسبة 12%، حيث انتقلت من 67.1 مليار أوقية عام 2008 إلى 75.8 مليار عام 2009، وتعادل هذه الزيادة فائض مقسوم الأرباح المدفوع من قبل المؤسسات العمومية وخاصة شركة سنيم، وقد سجل مقسوم الأرباح زيادة بنسبة 13.7% حيث بلغ 18.4 مليار مقابل 16.2 مليار أوقية في العام السابق نتيجة تحسن أرباح شركة سنيم بسبب ارتفاع أسعار الحديد عام 2008.

أما العائدات النفطية فقد انخفضت من 17.4 مليار أوقية عام 2008 إلى 13.7 مليار في العام الموالي أي بتراجع بـ 21.3% نتيجة انخفاض الإنتاج.



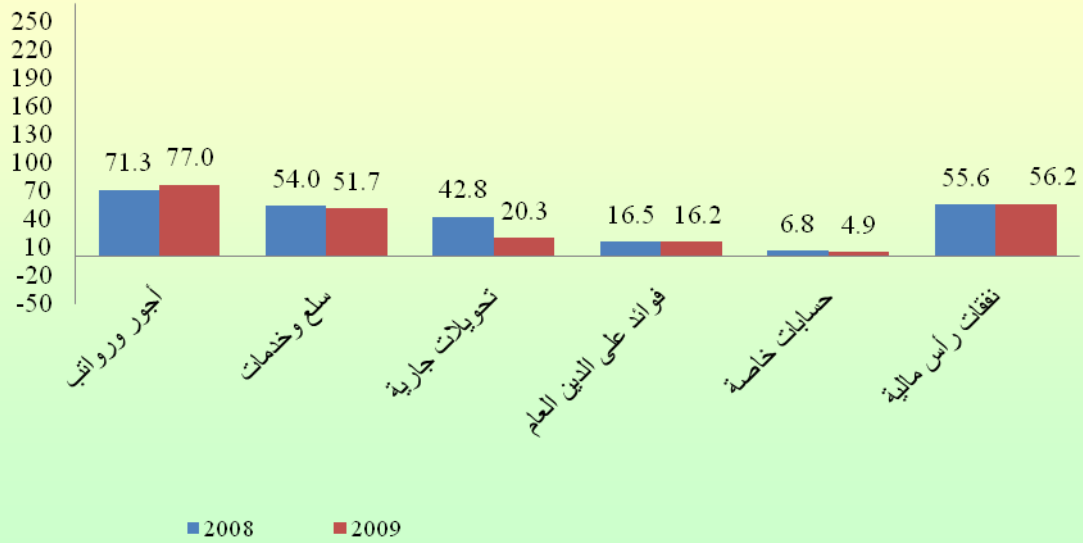
3.1.6. الهبات

بعد الانخفاض الذي سجل عام 2008 عادت الهبات إلى التراجع من جديد حيث بلغت 6.1 مليار أوقية أي بانخفاض 6.2%، ويعزى ذلك إلى ضعف وتيرة استئناف تدفق المساعدات العمومية من أجل التنمية التي يقدمها بعض شركاء التنمية.

2.6. النفقات

بلغت نفقات الميزانية 242.9 مليار أوقية، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 7.3% قياساً إلى السنة المالية السابقة، ويعزى ذلك إلى تطور كل من النفقات العامة والنفقات الاستثمارية.

رسم بياني 29: تطور تركيبة النفقات عام 2009 (مليار أوقية)



المصدر: وزارة المالية

1.2.6. النفقات الجارية

كانت النفقات الجارية بحدود 186.7 مليار أوقية عام 2009 حيث سجلت تراجعاً بنسبة 9.6% مقارنة مع العام السابق، ويعزى ذلك إلى انخفاض التحويلات الجارية بمبلغ 22.5 مليار أي ما يعادل 52.5%، وبذلك فإنها تعود إلى مستواها السابق بعد طفرة بلغت 181.3% عام 2008 وذلك نتيجة اعتماد خطة التدخل الخاصة وغيرها من التدابير الهادفة إلى تثبيت أسعار المواد الأساسية.

أما نفقات العمال البالغة 77 مليار فقد زادت بنسبة 8% نتيجة اكتتاب موظفين ووكلاء جدد.

أما أعباء فوائد المديونية العامة فقد بلغت 16.5 مليار أوقية أي بانخفاض 0.3 مليار. ويعزى ذلك إلى تراجع فوائد الدين الخارجي بمبلغ 0.7 مليار أوقية وزيادة فوائد الدين الداخلي بـ 0.4 مليار. وفيما يتعلق بنفقات السلع والخدمات فقد بلغت 51.7 مليار أي بتراجع 4.3% نتيجة اعتماد سياسة ترشيد الإنفاق من قبل السلطات العمومية.

2.2.6. نفقات الاستثمار والقروض الصافية

بلغت نفقات التجهيز والقروض الصافية 56.2 مليار أوقية أي بزيادة 1% عن عام 2008، ويعزى هذا التطور إلى انخفاض نفقات الاستثمار الممولة بموارد الدولة، في حين أن نفقات التجهيز الممولة خارجياً تزايدت بنحو 24.2% وإن كانت تقل عن مستواها في السنوات الماضية. وهكذا فإن نفقات الاستثمار الممولة داخلياً وبالغة 36.9 مليار أوقية عام 2009، قد تراجعت بنسبة 15.4% قياساً إلى عام 2008. أما نفقات التجهيز الممولة

خارجيا فقد بلغت 14.9 مليار أوقية وهو ما يمثل زيادة 2 مليار لكنها كانت دون مستواها الاعتيادي وذلك بالنظر إلى تباطؤ وتيرة استئناف التمويلات الخارجية.

كما أن النفقات المقام بها بواسطة الاحتياطي المشترك قد بلغت 16.5 مليار أوقية في حين أن القروض الصافية بلغت 4.4 مليار أوقية.

3.6. رصيد العمليات المالية للدولة وتمويلها

كمحصلة نهائية، سجل تنفيذ الميزانية عام 2009 عجزا بلغ 40.7 مليار أوقية أي بانخفاض 14.9 مليار مقارنة مع السنة المالية السابقة.

في عام 2009، مثل التمويل الداخلي، بما فيه موارد الصندوق الوطني للإيرادات النفطية 63% من تمويل الرصيد الإجمالي لعمليات الدولة. وقد تقلص اللجوء إلى التمويل الداخلي (خارج موارد صندوق العائدات النفطية) بنحو 21 مليار ليستقر عند 22.2 مليار أوقية منها 20.8 مليار على أساس حقوق السحب الخاصة التي منحها صندوق النقد الدولي وتم تقييدها كديون للبنك المركزي على الدولة. وباستبعاد حقوق السحب الخاصة، فإن اللجوء الصافي إلى التمويل الداخلي قد انخفض بشكل ملحوظ حيث بلغ 1.4 مليار أوقية مقابل 43.2 مليار عام 2008، فمن جهة هبط المركز الصافي الإجمالي للخزينة العامة تجاه النظام المصرفي بحدود 9.8 مليار منها 6.8 مليار تجاه البنك المركزي بعد انخفاض الودائع العمومية لدى هيئة الإصدار والباقي، أي 3 مليار، كديون إضافية لدى البنوك التجارية على شكل أدونات الخزينة، ومن جهة أخرى انخفض التمويل الداخلي غير المصرفي بنحو 5.9 مليار أوقية في حين أن تراكم المتأخرات الداخلية اختصر على 0.3 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي (باستبعاد موارد صندوق العائدات النفطية) فقد تميز بفوائد رأسمالية بحدود 13.7 مليار مقابل 9.4 مليار عام 2008. ويشمل هذا الرصيد سحب القسط الأول من دعم الميزانية المقدم من قبل صندوق النقد العربي والبالغ 5.7 مليار أوقية، وكانت البقية متأتية من سحبيات على قروض مقدمة من قبل عدة هيئات مانحة لتمويل مشاريع التنمية.

أما الصندوق الوطني للعائدات النفطية، فقد كانت مساهمته في التمويل مشابهة للتمويل الذي قدمه في العام السابق، أي 3.4 مليار وهو عبارة عن مداخيل بمبلغ 13.7 مليار وسحوبات بمبلغ 17.1 مليار أوقية.

ومن جانبه، بلغ سداد الديون الخارجية 7.8 مليار أوقية أي بانخفاض 2 مليار مقارنة مع 2008، كما أن التمويل الاستثنائي انخفض من 0.7 مليار إلى 4.7 مليار.

1.7. السياسة النقدية

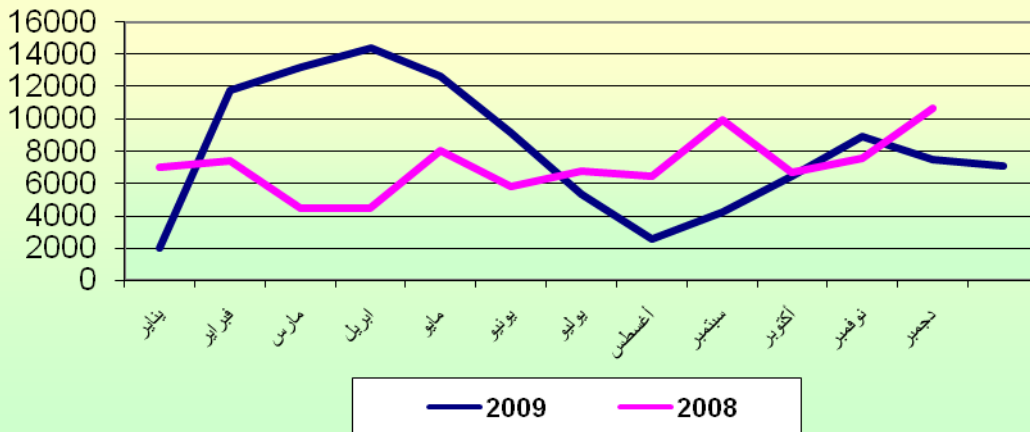
خلال عام 2009، عمل البنك المركزي، وفقا لنظامه الأساسي، على السيطرة على التضخم عبر مراقبة المتغيرات الوسيطة وخاصة كتلة M2 (الكتلة النقدية). ومن الناحية العملية استمرت السلطات النقدية في متابعة السيولة عن كثب حيث سمح ضبطها بواسطة الوسائل التي يتوفر عليها البنك المركزي بالسيطرة بشكل غير مباشر على تطور التضخم وهو هدف رئيسي تنشده السياسة النقدية. وقد أصبح من الممكن حصر التضخم الذي يقيسه المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية في مستويات منخفضة جدا. وقد ساعد تخفيف مخاطر الضغوط التضخمية في أن تبادر السلطات النقدية إلى اعتماد شروط مرنة لتمويل الاقتصاد عبر تخفيض نسبة الفائدة المركزية بثلاث نقاط في المائة وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الرامية إلى دفع النشاط الاقتصادي.

إطار رقم 1: مراجعة نسبة الفائدة المركزية

خلال اجتماعه الشهري المنعقد يوم 2009/11/24 برئاسة محافظ البنك المركزي، ناقش مجلس السياسة النقدية مقترحا يتعلق بمراجعة نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي الموريتاني. وبعد استعراض أحدث تطورات الوضع الاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي، ارتأى مجلس السياسة النقدية أن يخفض نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي. وقد لوحظ على ضوء تطور التضخم اعتمادا على قياس المؤشر الموحد للأسعار الاستهلاكية وعلى توجه النشاط الاقتصادي، أنه يوجه هامش لتخفيض نسبة الفائدة المركزية للبنك المركزي ويتعلق الأمر هنا بإجراء يساعد على دفع النمو إلى الأمام دون أن يشكل خطرا بالنسبة لزيادة الضغوط التضخمية. وعلى هذا الأساس قرر المجلس تحديد نسبة الفائدة المركزية بنحو 9% بدل 12%. ومن شأن هذه الخطوة المرنة أن تساهم في تخفيض متوسط معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك، نظرا إلى أن سقف الفائدة الفعلي بالنسبة لعمليات الإقراض يتم تحديده انطلاقا من نسبة الفائدة المركزية بالإضافة إلى هامش مصرفي لا يمكن أن يتجاوز حدا معينا. وسيستمر مجلس السياسة النقدية في متابعة تطور العوامل والمخاطر التي قد تؤثر على الأسعار على أن يتخذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء.

ولم تتغير نسبة الاحتياطي الإلزامي طوال عام 2009 حيث بقيت عند 7%. ومع أن البنك المركزي يتوفر على إمكانية اللجوء إلى عمليات السوق المفتوح (بيع وشراء السندات المطروحة في السوق النقدي) فإنه لم يستخدم هذه الأداة في إطار سياسته النقدية. ويجري التفكير حاليا في الاعتماد على هذه الأداة الرئيسية لاستخدامها من طرف البنك المركزي أسوة بالبنوك المركزية الأخرى في العالم كأساس لسياسة التدخل لضبط الأمور مرحليا.

رسم بياني 30: التطور الشهري المتوسط لاحتياطي الحر للبنوك



المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للأسواق

2.7. المجاميع النقدية

مع نهاية عام 2009، تعززت الكتلة النقدية (M2) بنسبة 15.2% مقابل 13.7% في العام السابق. ويعزى هذا الوضع إلى توسع القروض الداخلية والعائدات الخارجية الصافية مع اتجاه الأرصدة الأخرى نحو الانخفاض.

1.2.7. الكتلة النقدية M2

سجلت الكتلة النقدية M2 التي بلغت 277.1 مليار أوقية في نهاية عام 2009، ارتفاعاً بلغ 36.1 مليار أوقية، وتجسدت هذه الزيادة بشكل مماثل على مستوى مكونات الكتلة النقدية أي بتعزيز كتلة M1 بنسبة 13.9% وأشباه النقود بنسبة 22.2%.

الجدول رقم 19: الكتلة النقدية ومكوناتها (مليار أوقية)					
التغير (09/10)%	2009	التغير (07/08)%	2008	2007	
17,5	82,2	1,5	70,0	68,9	نقود ورقية ومعدينية
11,9	149,0	30,3	133,1	102,1	ودائع تحت الطلب
13,9	231,2	18,7	203,1	171,1	نقود (M1)
22,2	45,9	-7,2	37,6	40,5	ودائع لأجل ومدخرات
15,2	277,1	13,7	240,6	211,6	الكتلة النقدية (M2)

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للدراسات

أما الكتلة النقدية (M1) المؤلفة من السيولة النقدية والودائع تحت الطلب قد تزايدت بفعل تعاضد زيادة المكونات.

وهكذا فإن السيولة النقدية قد استمرت في اتجاهها التصاعدي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2009 قبل أن تشهد تقلبات في الربع الأخير من العام. وعلى وجه العموم، فإن مستواها تراوح بين 70 مليار و 83 مليار أوقية باستثناء أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر ونوفمبر حيث تجاوزت 87 مليار نتيجة تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة الانتخابات الرئاسية من جهة وزيادة نفقات الأسر في الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى) من جهة أخرى.

أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فرغم تباطؤها مقارنة بالسنة السابقة إلا أن زيادتها لعام 2009 ظلت كبيرة أي بحدود 11.9% مقابل 30.3%، ويعزى توطيد الودائع تحت الطلب إلى زيادة ودائع مؤسسات القطاع الخاص واتساع ودائع الأفراد، ويلاحظ أن مستوى الودائع تحت الطلب قد زاد بنحو 15.9 مليار أوقية ليصبح 149 مليار أوقية.

وفيما يتعلق بأشباه النقود المؤلفة من الودائع لأجل والادخار، فإن ارتفاعها بما يقارب 22.2% بعد تراجعها بنحو 7.2% عام 2008 يدل على توطيد ودائع مؤسسات القطاع الخاص وحسابات الدفاتر.

2.2.7. الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية

تميزت الأرصدة المقابل للكتلة النقدية عام 2009 بزيادة قوية في صافي الديون على الدولة وتوطيد الفوائد الخارجية الصافية والقروض إلى الاقتصاد، وبالمقابل كانت البنود الأخرى متراجعة بشكل ملموس.

الجدول رقم 20: الأرصدة المقابلة للكتلة النقدية (مليار أوقية)					
	2007	2008	التغير (07/08) %	2009	التغير (09/10) %
عائدات خارجية صافية	8,2	-9,5	-215,9	-3,5	-63,4
ديون صافية على الدولة	121,9	141,7	16,3	172,9	22,0
قروض للاقتصاد	183,2	238,2	30,0	247,1	3,7
أرصدة أخرى صافية	-101,7	-129,8	27,7	-139,4	7,4
كتلة نقدية	211,6	240,6	13,7	277,1	15,2

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

1.2.2.7. العائدات الخارجية الصافية

لقد سجلت الموجودات الخارجية الصافية والبالغة 3.5- مليار أوقية، زيادة بحدود 6 مليار أي بزيادة 63.4% مقابل انخفاض بلغ 17.7% مليار أوقية عام 2008.

ويتأتى توطيد الموجودات الخارجية الصافية من زيادة الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية بنحو 14.6 مليار أوقية وهو ما عوض انخفاض الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي بمبلغ 8.6 مليار أوقية.

ويعزى انخفاض الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي إلى تراجع إعادة تحويل أموال شركة سنيم وانخفاض سحبوات الحكومة على الصندوق الوطني للعائدات النفطية، وكذلك تراجع السحب على القروض والمشاريع وتحويل مبلغ 3.9 مليار أوقية من المنح إلى حقوق سحب خاصة بعد أن كان مسجلا كأرصدة أخرى.

الجدول رقم 21: تطور الموجودات والالتزامات الخارجية					
	2007	2008	التغير (07/08) %	2009	التغير (09/10) %
عائدات خارجية للبنك المركزي	52,4	51,0	-3	62,3	22,3
التزامات خارجية للبنك المركزي	-43,8	-40,9	-7	-60,8	-48,8
عائدات خارجية صافية للبنك المركزي	8,6	10,1	17,1	1,5	-85,3
عائدات خارجية للبنوك	25,6	18,4	-27,8	33,3	80,4
التزامات خارجية للبنوك	-26,0	-38,0	46,3	-38,2	-0,6
عائدات خارجية صافية للبنوك	-0,4	-19,6	4668,3	-5,0	+74,6
وصول خارجية صافية	8,2	-9,5	-215,9	-3,5	+63,4

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

أما زيادة الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية فهي متأتية أساساً من شراء العملات في سوق الصرف.

2.2.2.7. القروض الداخلية

أما القروض الداخلية البالغة 420 مليار أوقية قد زادت بنسبة 10.6% مقابل 24.5% في العام السابق، وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الديون الصافية على الدولة وكذلك زيادة دعم الاقتصاد.

الجدول رقم 22: تطور القروض الداخلية					
التغير (09/10)%	2009	التغير (07/08)%	2008	2007	
10,6	420,0	24,5	379,9	305,0	قروض داخلية
22,0	172,9	16,3	141,7	121,9	ديون صافية على الدولة
30,2	124,5	9,0	95,6	87,7	ديون صافية للبنك المركزي
5,0	48,5	35,1	46,1	34,2	ديون صافية للبنوك
3,7	247,1	30,0	238,2	183,2	قروض للاقتصاد
0,4	14,8	527,0	14,8	2,4	قرض مقدم من البنك المركزي
4,0	232,3	23,6	223,4	180,8	قرض مقدم من طرف البنوك التجارية
المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات					

3.2.2.7. الديون الصافية على الدولة

إن الديون الصافية على الدولة، والبالغة 172.7 مليار أوقية، تزايدت بنحو 31.2 مليار أوقية أي 22% مقابل 19.9 مليار أوقية أي 16.3% في العام السابق. وتعكس هذه الزيادة تدني مركز الدولة تجاه البنك المركزي بحدود 28.9 مليار أوقية إضافة إلى زيادة خفيفة في الديون الصافية للبنوك على الدولة والتي بلغت 2.3 مليار أوقية لتستقر عند 48.5 مليار في نهاية عام 2009.

ويعزى تدهور مركز الدولة تجاه البنك المركزي إلى استخدام ما يقابل المخصصات بحقوق السحب الخاصة والممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي وإلى انخفاض ودائعها لدى هيئة الإصدار.

4.2.2.7. القروض للاقتصاد

بلغت القروض للاقتصاد 247.1 مليار أوقية أي بزيادة 3.7% مقابل 30% في العام السابق. ويأتي هذا التراجع نتيجة انخفاض وتيرة القروض المقدمة للاقتصاد من طرف البنوك التجارية حيث انتقلت من 23.6% عام 2008 إلى 4% عام 2009 كما أنه يعود إلى تباطؤ القروض المقدمة إلى القطاع الخاص وإلى الشركات غير المالية من طرف البنك المركزي.

VIII - سوق رأس المال

تميز عام 2009 بمستوى من نشاط سوق رأس المال أقل أهمية منه في العام السابق سواء على مستوى أدونات الخزينة أو على المستوى المصرفي البيني. وفي مجال الإصلاحات والأدوات الحديثة لم يسجل تغير يذكر عام 2009.

1.8. سوق أدونات الخزينة.

فضلا عن أدونات الخزينة لمدة 4 أسابيع و 13 أسبوعا والتي كانت مطروحة في السوق، تم عام 2009 إصدار أدونات لمدة أسبوعين (2) و 26 أسبوعا و 50 أسبوعا.

وعلى مدى عام 2009، بلغ إجمالي قيمة إصدارات أدونات الخزينة 388.5 مليار أوقية مقابل 398.3 مليار عام 2008، أي بانخفاض 2.48%. ويبين الجدول التالي حالة إصدارات سندات الخزينة برسم 2009.

الجدول رقم 23: عمليات بيع أدونات الخزينة لعام 2008 (مليون أوقية)													
أجل	بيان	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
أدونات 2 أسبوع	مبالغ مطروحة							7 960	1 200				9 160
	فوائد مسيقة الدفع							35	5				41
أدونات 4 أسبوع	مبالغ مطروحة	17 515	12 595	19 265	11 505	12 805	16 505	12 410	19 200	25 316	23 766	24 525	35 450
	فوائد مسيقة الدفع	179	109	166	99	111	145	111	232	219	204	195	236
أدونات 13 أسبوع	مبالغ مطروحة	11 400	12 100	22 700	10 040	8 350	10 200	8 100	6 750	9 200	7 850	8 575	11 300
	فوائد مسيقة الدفع	316	341	619	276	234	286	219	191	254	213	231	245
أدونات 26 أسبوع	مبالغ مطروحة			1 400	800	1 400			200	200			200
	فوائد مسيقة الدفع			74	83	77			11	11			8
أدونات 50 أسبوع	مبالغ مطروحة			3 400	1 600	6 042	100		200	350	1 100	3 100	1 800
	فوائد مسيقة الدفع			348	164	604	10		20	32	107	304	143
مجموع المطروح للبيع		28915	24695	46765	23945	28597	26805	28470	27550	35066	32716	36200	48750
مجموع													

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

مع نهاية عام 2009، سجل مستوى أدونات الخزينة مقارنة مع مستواه عام 2008 انخفاضا خفيفا بنسبة 5.7%. ومن حيث الاكتتاب شهد توزيع الأدونات بين القطاعين المصرفي وغير المصرفي زيادة في حصة البنوك من 65.4% عام 2008 إلى 71% عام 2009.

الجدول رقم 24: مخزون أدونات الخزينة (مليون أوقية)					
القطاع	2008		2009		التغير %
	المخزون	وزن نسبي	المخزون	وزن نسبي	
البنوك	52 840	65,4%	54 125	71,0%	2,43%
قطاع غير مصرفي	28 015	34,6%	22 117	29,0%	-21,05%
مجموع	80 855	100%	76 242	100%	-5,7%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للأسواق

2.8. السوق المصرفي البيئي

رغم ما أحرزه من تقدم عام 2009، لا يزال نشاط السوق النقدي دون المستوى المرجو من الإصلاحات التي شرع فيها عام 2007. وبلغت التعاملات المصرفية البيئية بالسيولة 126.7 مليار أوقية عام 2009 مقابل 201.3 مليار عام 2008. وقد جرت عمليات القرض/التسليف بين البنوك لفترات تتراوح عادة بين يوم واحد (1) وسبعة (7) أيام.

وفي عام 2009 تمت إعادة تمويل بنك واحد فقط من طرف البنك المركزي، عبر مبادلة السيولة بسندات الخزينة لمدة يومين. وكان مبلغ إعادة التمويل يساوي مليار أوقية. وفي عام 2008 بلغت قيمة إعادة التمويل من طرف البنك المركزي 2.65 مليار أوقية.

3.8. نسب الفائدة

تميز عام 2009 بانحدار خفيف لنسب الفائدة كما يتبين من الجدول التالي:

جدول 25: تطور نسب الفائدة						
نسبة مصرفية بينية		نسبة متوسطة مرجحة لأذونات الخزينة		نسبة شباك مبادلة السيولة بالأذونات		الشهر
2009	2008	2009	2008	2009	2008	
%10,30	%11,4	%11,22	%10,4	%12,0	%12,0	يناير
%10,25	%11,7	%11,34	%10,5	%12,0	%12,0	فبراير
%9,94	%10,8	%11,18	%10,5	%12,0	%12,0	مارس
%10,02	%10,8	%11,19	%10,3	%12,0	%12,0	ابريل
%10,34	%10,8	%11,36	%10,5	%12,0	%12,0	مايو
%10,42	%10,8	%11,40	10,4%	%12,0	%12,0	يونيو
%10,49	%10,6	%11,38	%10,8	%12,0	%12,0	يوليو
%10,35	%10,6	%11,42	%11,0	%12,0	%12,0	أغسطس
%10,40	%10,6	%11,20	%11,0	%12,0	%12,0	سبتمبر
	%10,7	%11,11	%10,9	%12,0	%12,0	أكتوبر
%10,3	%10,6	%10,54	%11,2	%9,0	%12,0	نوفمبر
%8,7	%10,2	%8,66	%11,1	%9,0	%12,0	مارس
%7,4	%10,7	%11,00	%10,8	%9,0	%12,0	المعدل

المصدر: البنك المركزي/الإدارة العامة للدراسات

1.3.8. نسب الفائدة على أذونات الخزينة

يتبين من ملاحظة تطور نسب الفائدة المرجحة كمعدل شهري بالنسبة لأذونات الخزينة بجميع آجالها، أن هذه النسب كانت أقل من نسبة الفائدة المركزية كما أنها استقرت نسبيا في نهاية عام 2009 عند مستويات معقولة.

وقد تراوحت النسب المتوسطة المرجحة لأذونات الخزينة بين 8.53% كحد أدنى بتاريخ 29 دجبر و 11.80% كحد أعلى يوم 16 يوليو. ولغاية 31 دجبر، استقرت نسبة الفائدة المتوسطة المرجحة عند 8.66% مقابل 10.78% في نهاية دجبر 2008.

وقام البنك المركزي يوم 24 نوفمبر 2009 بخفض نسبة الفائدة المركزية بثلاث نقاط في المائة حيث تم إنزالها من 12% إلى 9%، وكان لهذا الانخفاض تأثير مناسب على تطور نسب الفائدة على أدوات الخزينة كما لوحظ في نهاية 2009.

2.3.8. نسب فائدة السوق المصرفي البيئي

استقر متوسط نسب الفائدة المتوسطة المرجحة للسوق المصرفي البيئي عند 10.19% عام 2009 مقابل 10.68% عام 2008. وتراوح النسب بين 8.5% و 11.1%.

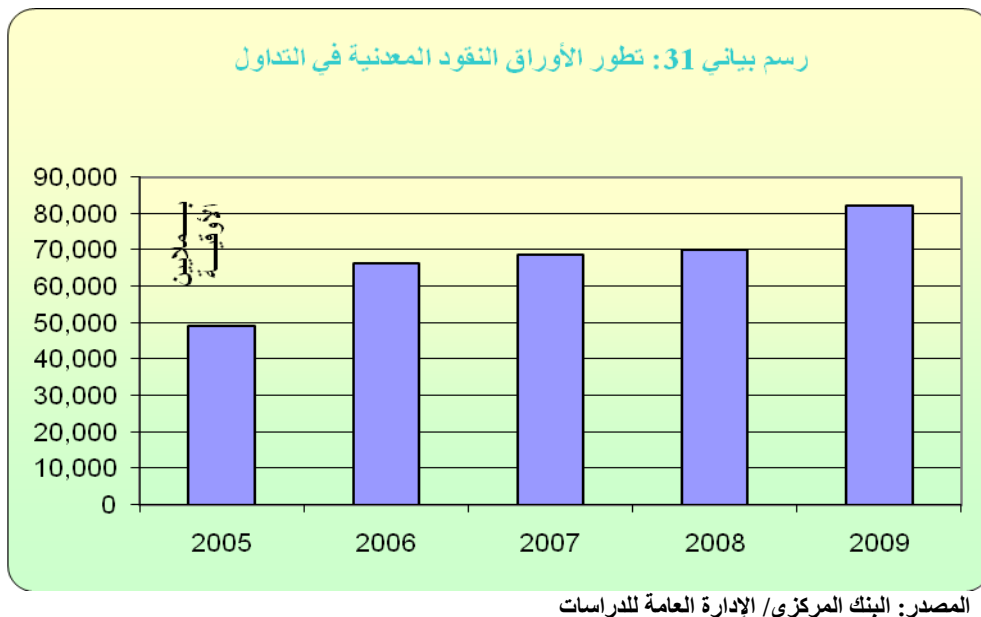
أما بالنسبة للعمليات التي أجراها البنك المركزي مع البنوك التجارية فقد تم تطبيق نسبة الفائدة المركزية.

4.8. وسائل الدفع

لم يطرأ على نظام الدفع الموريتاني أي تغير بالمقارنة مع العام السابق. وقد ظل يتميز باستخدام النقود بنوعيه الورقي والمعدني ويعزى ذلك إلى مستوى عصنة نظام الصرف الذي لا يزال ضعيفا، كما أن وسائل الدفع المصرفية (الشيكات، الحوالات، الكمبيالات) تتمتع بوزن ضعيف نسبيا في حين أن استخدام الوسائل الإلكترونية تطور إلى حد ما نتيجة فتح أكشاك أوتوماتيكية للتعامل ببطاقات الفيزا الدولية.

1.4.8. النقود بأنواعها

بعد أن عرفت تباطؤا بنسبة 1.5% عام 2008، تسارع استخدام النقود بنوعيه الورقي والمعدني بنسبة 17.5% عام 2009، وبلغ حجم التعاملات 82.2 مليار أوقية مع نهاية عام 2009 مقابل 70 مليار أوقية عام 2008. وحصلت زيادة النقود في التداول في الأساس في الأشهر السبعة الأولى من العام بالارتباط مع حملة الانتخابات الرئاسية في يوليو 2009.



2.4.8. وسائل الدفع بالنقود المصرفية

في إطار سياسة عصرنة أنظمة الدفع، بادر البنك المركزي، في فبراير 2008، إلى إطلاق مشروع متابعة الضبط المصرفي. ويهدف هذا المشروع إلى وضع ضوابط ذات أولوية ومتابعة تنفيذها على مستوى البنوك التجارية.

وفي هذا السياق، وتسهيلاً للمبادلات المصرفية البيئية وللدفع عبر الحدود، تم إقرار عدد من القواعد التي من شأنها توحيد محتوى كشف التعريف المصرفي (RIB) وضبط الأوراق التجارية وخاصة الشيك والحوالة والكمبيالة. ومع كونها تراعي المواصفات الدولية (ISO) فإن القواعد التي اعتمدت تأخذ في الحسبان خواص النظام المصرفي الموريتاني:

- القواعد المتعلقة بالشيك (أمر رقم 2008/15)
- القواعد المتعلقة بعناصر كشف التعريف المصرفي (أمر رقم 2008/16)
- القواعد المتعلقة برسالة الصرف (أمر رقم 2008/17).

وفيما يتعلق بتطبيق هذه القواعد على مستوى البنوك فقد تقيد ما يقارب نصف البنوك (5 من أصل 11 بما فيها البنك المركزي) بالقواعد المتعلقة بمحتوى كشف التعريف المصرفي كما أن معظم البنوك (8 من أصل 11) طبق بالفعل القواعد المتعلقة بالشيك مع نهاية 2009.

3.4.8. عمليات غرفة المقاصة

خلال عام 2009 تناولت عمليات المقاصة التي أجريت 84347 عملية منها 75125 عملية في غرفة مقاصة نواكشوط وكانت حصة غرفة نواذيبو هي 9222 عملية، وتبين من توزيع العمليات حسب طبيعتها أن استخدام الشيك كان سائداً أي بنسبة 83% من العمليات المعالجة تليها من بعيد سندات التحويل (17%) والكمبيالات بنسبة ضئيلة (1%).

وبلغ إجمالي العمليات 352.3 مليار منها 94.5% في غرفة المقاصة في نواكشوط علماً بأن غرفة المقاصة في نواذيبو لم تباشر عملها إلا منذ شهر سبتمبر 2008.

وقد انخفض حجم النشاط بنحو 3.3% عما كان عليه في 2008 نظراً إلى انخفاض العمليات بنسبة 12% في نواكشوط. وتم الاستيعاض عن هذا النقص إلى حد كبير بحجم العمليات التي عولجت في غرفة المقاصة في نواذيبو وكان عددها 6138 عملية.

وقد مثلت عمليات المقاصة مع البنك المركزي وهي تتألف أساساً من التعامل مع الخزينة 10.1% من جميع تعاملات 2009 بدل 16.2% عام 2008. ولم يسجل هذا النوع من التعامل على مستوى نواذيبو.

جدول 26: عمليات المقاصة (مليون أوقية)						
سنة	شيكات	كمبيالات	حوالات	مجموع	عمليات البنك المركزي	حصة البنك المركزي
2009	69 600	752	13 995	84 347	8 547	10,13%
2008	74 451	682	12 111	87 244	14 162	16,23%

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للأسواق

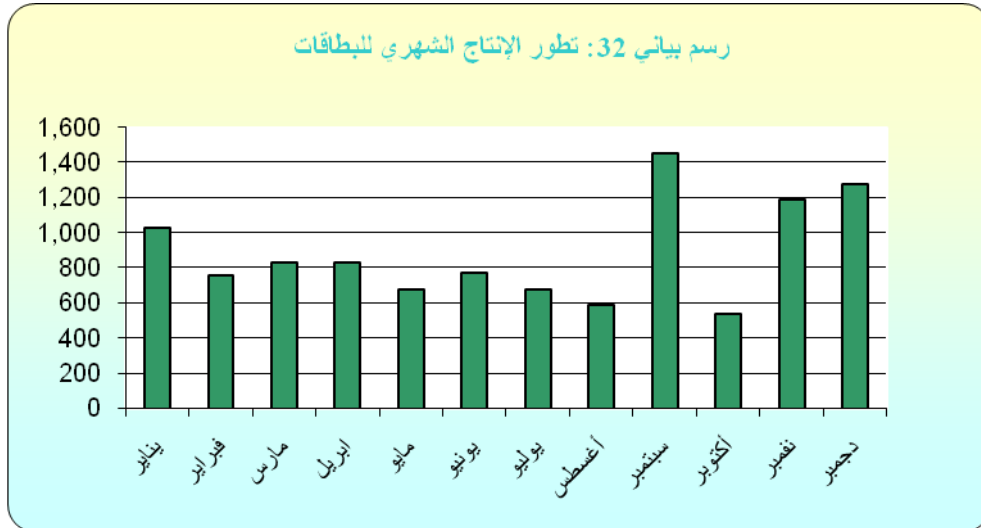
4.4.8. عمليات النقود الإلكترونية

في عام 2009، شهد التعامل بالنقود الإلكترونية تطوراً ملحوظاً، وقد تميز بتنفيذ مشاريع جديدة مع شبكة "فيزا" الدولية ومواصلة نشر أنظمة جديدة للدفع في بلادنا بخاصة عبر ربط البنوك ببعضها.

وفي العام السابق، تم اعتماد أجهزة حاسوب طرفي تابعة لنظام "جيمتيل" وتم التعامل ببطاقات "فيزا" الدولية صادرة عن بنوك أجنبية حيث قبلها نظام الدفع الوطني.

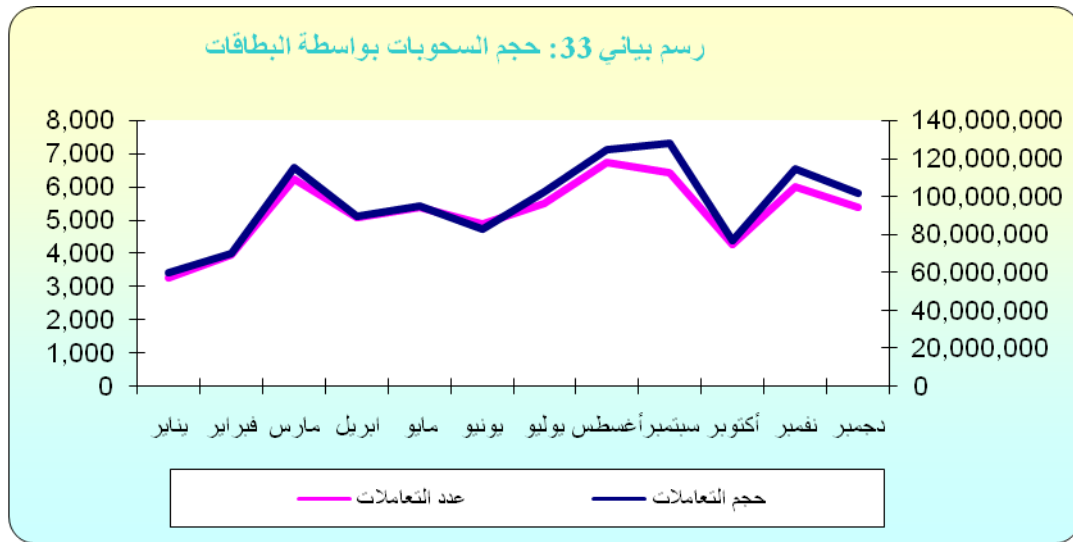
وخلال عام 2009 تميزت النجاحات باعتماد أجهزة التوزيع الآلي لبطاقات فيزا لأغراض عمليات سحب النقود. وهكذا فإن قبول بطاقات فيزا من طرف أجهزة التوزيع الآلي المربوطة بنقاط النفاذ إلى بطاقات "فيزا" في موريتانيا أصبح من بين المكاسب التي تحققت فعلاً. وفي السنة ذاتها تم بنجاح قبول نظام "جيمتيل" لإصدار بطاقات "فيزا" لصالح الزبناء في موريتانيا وتحققت كل هذه النجاحات في 2009 بفضل التعاون مع "جيمتيل".

وبالإضافة إلى النجاحات المذكورة، حقق إنتاج البطاقات المصرفية البنينة في نفس السنة المالية زيادة بحدود 59.9% وحصل كل ذلك رغم عدم كفاية حملة الإعلام، إضافة على عدد من المعوقات ذات العلاقة بالميزانية وبالمشاكل المالية المتفرقة.



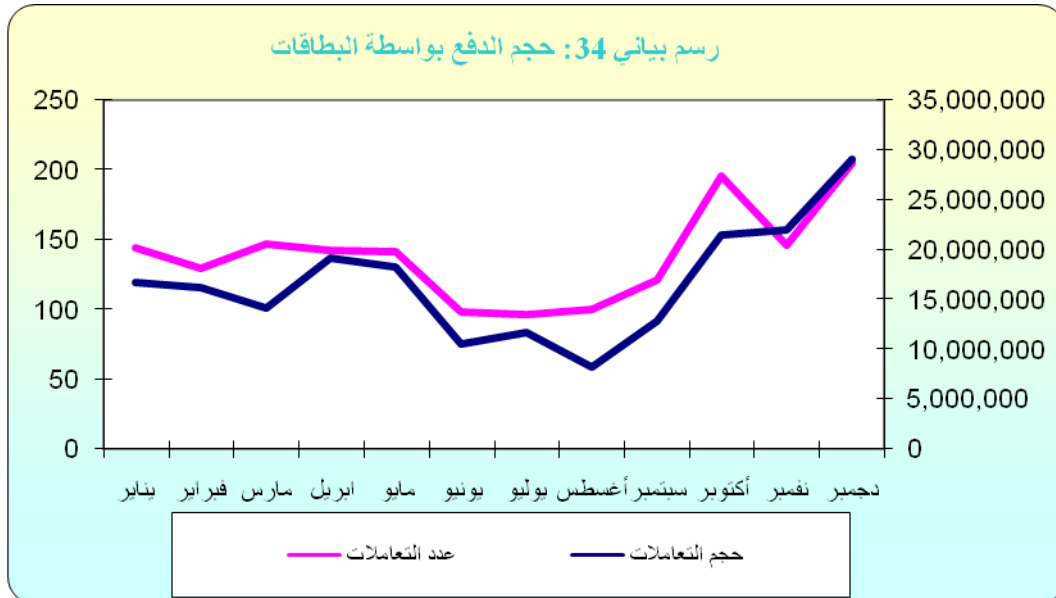
المصدر : جيمتيل

أما التعاملات المتعلقة بالسحب المصرفي البيئي فقد بلغت 1.15 مليار أوقية أي بزيادة 29.4% أي ما مجموعه 62970 عملية. ولا تشمل هذه الإحصاءات عمليات السحب المحلية (حامل البطاقات الذين يسحبون من أجهزة التوزيع الآلي في بنوكهم)، ويبين الجدول التالي تطور هذا النوع من التعاملات خلال 2009.



المصدر : جيمتيل

وبلغ حجم المعاملات بواسطة حواسيب الدفع الطرفية أكثر من 200.4 مليون أوقية أي ما يعادل 1670 عملية. ومثلت المعاملات التي قام بها حملة بطاقات "فيزا" من الأجانب 90% من المجموع، ويبين الجدول التالي التطور الشهري لهذا النوع من التعاملات.



المصدر : جيمتيل

وبالنظر إلى التقدم الذي أحرز في السنة المالية المنصرمة، يمكن القول بأن آفاق تطور النشاط النقدي الإلكتروني أصبحت واعدة إلى حد كبير.

IX - الإشراف المصرفي

استمرت الجهود الرامية إلى عصرنه ودعم استقرار القطاع المالي على مدى عام 2009. وفضلا عن النصوص التي اعتمدت عام 2008، تم عام 2009 إعداد واعتماد العديد من الإجراءات التطبيقية للأمر القانوني المتضمن تنظيم مؤسسات الإقراض، وتعلقت هذه النصوص بتصنيف الأصول وتغطية الديون وعلاقات مؤسسات الإقراض مع الفروع، وتحديد مفهوم المجموعة وتعديل التعليمات المتعلقة بالحد الأدنى من التمويل الذاتي وشروط الاعتماد الخاصة بشركات الإيجار المالي، ولأول مرة تم تحديد مفهوم المنتسبين لنفس المجموعة كما جرى تقنين روابطها مع هؤلاء.

كما صدر نص جديد حول تصنيف الأصول وتغطية الديون بما يسمح بتقدير محفظة البنوك على نحو أفضل. ومن شأن النص المتعلق باعتماد شركات الإيجار المالي كذلك أن يثري نظامنا المالي وأن يدعم تمويل الاقتصاد الوطني.

وقد تقرر أن يكون الحد الأدنى لرأس مال البنوك هو 6 مليار أوقية وألزمّت البنوك القائمة ببلوغ هذا السقف في عام 2012 بدل 2010 كما كان مقررا أصلا. وبالنظر إلى الظرفية الاقتصادية الخاصة فإن التأجيل يستجيب لحرص سلطة الإشراف على إعطاء البنوك فسحة كافية من الزمن لبلوغ المستوى المطلوب.

وجدير بالذكر أن هذه النظم قد تم إعدادها بالتشاور مع مؤسسات الائتمان وشركائنا في التنمية.

إطار2: قرارات مجلس السياسة النقدية بخصوص النظام المالي

اتخذ مجلس السياسة النقدية خلال دوراته المنعقدة عام 2009 عددا من القرارات الهامة على المستويات التنظيمية والنقدية والمصرفية وخاصة:

- 1-استعراض أوضاع البنوك وخاصة التقيد بالحد الأدنى لرأس المال والتمويل الذاتي الصافي.
- 2-تحديد الحد الأدنى لرأس مال شركات الإيجار المالي بخمسمائة مليون أوقية.
- 3-استعراض حالة الصناديق الشعبية للادخار والقرض وخطة إعادة هيكلتها وفقا لمقترح إدارتها العامة.
- 4-خفض نسبة الفائدة المركزية بثلاث نقاط أي من 12% إلى 9%.
- 5-اعتماد جدول زمني يمتد على أربع سنوات وتلتزم به البنوك بخصوص الحد الأدنى لرأس المال والتمويل الذاتي الصافي كما يلي:

الحد الأدنى لرأس المال	الآجال
4.0 مليارات أوقية	2009/12/31
4.5 مليار أوقية	2010/12/31
5.0 مليار أوقية	2011/12/31
6.0 مليار أوقية	2012/12/31

- 6-اعتماد نص تنظيمي حول الانتماء وتحديد مفهوم الفرع.
- 7-اعتماد أمر يتعلق بتصنيف الأصول وتشكيل الغطاء المالي.

1.9. تشكيلة القطاع المالي

يتألف النظام المالي من 10 بنوك تجارية ومؤسستين ماليتين و 8 شركات تأمين و 83 مؤسسة تمويل صغيرة (منها 51 صندوقا شعبيا للادخار والقرض) بالإضافة إلى المصالح المالية للبريد وهيتين للضمان الاجتماعي، ويهيمن عليه القطاع المصرفي بشكل واسع.

1.1.9. البنوك

مع انتهاء عام 2009، كان القطاع المصرفي يضم 10 بنوك تجارية منها بنكان أجنيبان، وقد اتسع انتشار البنوك مع افتتاح ثلاث وكالات جديدة وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد الوكالات إلى 75 وكالة حيث أصبحت الشبكة تغطي كافة المدن، ويلاحظ مع ذلك تركيز قوي على مستوى مراكز الاستقطاب الاقتصادي والإداري في البلاد، كما أن عدد الحسابات المفتوحة بلغ 173.417 حسابا أي بزيادة 10% ونسبة صيرفة بحدود 4%.

2.1.9. المؤسسات المالية الأخرى

يبلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية مؤسستين. وهناك مؤسسة الإيجار المالي التي يتمثل هدفها الأساسي في عمليات إيجار تتناول تجهيزات ذات الاستخدامات الصناعية أو المهنية. أما نشاط المؤسسة الثانية فيتمثل في جميع العمليات المالية وفقا للنظام المصرفي العام باستثناء تلقي ودائع الجمهور لأقل من سنتين وإصدار دفاتر الشيكات أو وسائل الدفع عند الطلب وعمليات الصرف.

3.1.9. نشاط الرقابة والإشراف

يسهر البنك المركزي على استقرار النظام المالي حيث يمارس الرقابة عن كثب على البنوك والمؤسسات المالية وتجري هذه الرقابة على أساس المستندات وعلى أساس الرقابة الميدانية. وفي هذا السياق جرت النشاطات التالية عام 2009:

- تفتيش عام لنشاطات الصناديق الشعبية للائحة والقرض
- تفتيش عام للبنوك للسنة المالية 2008
- عدد من عمليات التفتيش المتخصصة
- ملتقى حول غسيل الأموال لصالح مفتشي الإشراف المالي
- تدقيق حسابات البنوك لعام 2008
- رقابة دائمة لمستندات البنوك.

4.1.9. معاملات الحيلة

لقد استمرت البنوك بوجه عام في التقيد بمختلف قواعد الحيلة.

1.4.1.9. السيولة

بلغ معامل السيولة في المتوسط 61% حيث تجاوز الحد الأدنى وهو 20% الذي يجب الإبقاء عليه من طرف البنوك وهو عبارة عن نسبة الأصول السائلة إلى المستحقات على المدى القصير.

إجمالي	إجمالي	إجمالي	المطلوبة	الجدول رقم 27: نسبة السيولة
دجمبر 2009	دجمبر 2008	دجمبر 2007		(الآلاف الأوقية)
131 402 299	100 497 449	92 861 776		1. أصول سائلة
191 984 381	171 648 907	144 878 726		2. مستحقات على الأمد القصير
%68,4	%58,5	%64,1	حد أدنى 20%	النسبة (1/2)

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

2.4.1.9. الأموال الذاتية الصافية

سجلت الأموال الذاتية الصافية للبنوك في المتوسط زيادة تقارب 1 مليار أوقية، ويعزى هذا التطور إلى عزم السلطات النقدية على توطيد المركز المالي للبنوك.

2009	2008	2007	الجدول رقم 28: قاعدة الأموال الذاتية الصافية كحد أدنى
			(الآلاف الأوقية)
71 142 479	59 551 628	41 659 024	1. أموال ذاتية صافية
31 142 479	39 551 628	31 659 024	فائض (+) أو عجز (-) من الأموال الذاتية الصافية

* الحد الأدنى الإلزامي لـ 10 بنوك اعتباراً من 2008/12/31

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

3.4.1.9. التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة

تقيدت البنوك بتوازن الموارد الثابتة والأصول الثابتة بعد زيادة رأس المال كما ورد أعلاه.

الجدول رقم 29: قاعدة التوازن بين الموارد الثابتة والأصول الثابتة	2009	2008	2007
1. أموال ذاتية وما شابه	89 672 807	79 760 073	62 244 975
2. أصول ثابتة	34 720 025	34 055 019	37 046 864
فائض (+) أو عجز (-) من الموارد الثابتة	54 952 782	45 705 054	25 198 111
النسبة (1/2)	%38,7	%42,7	%59,5
حد أقصى 100%			

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

4.4.1.9. تغطية المخاطر

على وجه العموم، ظلت مخاطر النظام المصرفي تحت السيطرة. وهكذا فإن معامل تغطية المخاطر استقر عند معدل 30% وهو ما يفوق الحد الأدنى المطلوب مما يشير إلى تقيد البنوك بالتناسب بين الأموال الذاتية الصافية المصححة والالتزامات المرجحة تبعا لدرجة المخاطرة.

الجدول رقم 30: تغطية المخاطر	2009	2008	2007
1. أموال ذاتية صافية مرجحة	70 894 661	59 303 810	40 474 680
2. التزامات مرجحة	190 359 960	186 078 951	143 364 921
النسبة (2/1)	%37,2	%31,9	%28,2
حد أدنى 10%			

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

5.1.9. ربحية القطاع المصرفي

رغم زيادة في الموجودات الصافية للبنوك بنسبة 10%، تعرض النظام المصرفي لانخفاض 20% من ربحه الصافي بعد استيفاء الضرائب مقارنة بعام 2008 وذلك نتيجة زيادة مصاريف التشغيل بنسبة 29%. وتميزت السنة المالية 2009 بانتعاش تغطية الزبناء (بحدود 77% مقارنة بعام 2008) وهو ما يعبر عن فعالية تحصيل الديون المشكوك فيها للسنوات الماضية.

وهكذا فإن المردودية على الأصول الصافية انتقلت من 1.9% عام 2008 إلى 1.4% عام 2009 في حين أن مردودية الأموال الذاتية الصافية انتقلت من 8.4% عام 2008 إلى 6.7% عام 2009.

الجدول رقم 31: تشكل الموجودات			
البيان (مليون أوقية)	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09
عائدات مالية على عمليات الزبناء	14 872	26 14	15490
- تكاليف مالية على عمليات الزبناء	5 565	3 573	4 023
= هامش مالي	9 307	10 753	11 467
+ عمولات	3 896	9 293	10 900
أ = هامش الاستغلال المصرفي	13 203	20 046	22 367
عائدات توظيف السيولة	3 875	4 706	4 581
- تكاليف على سلف السيولة	787	2 233	2 301
ب = هامش استغلال على عمليات السيولة	3 088	2 473	2 280
عائدات إضافية	3 827	123	157
إعانات مستلمة	0	0	0
ج = عائدات إضافية	3 827	123	157

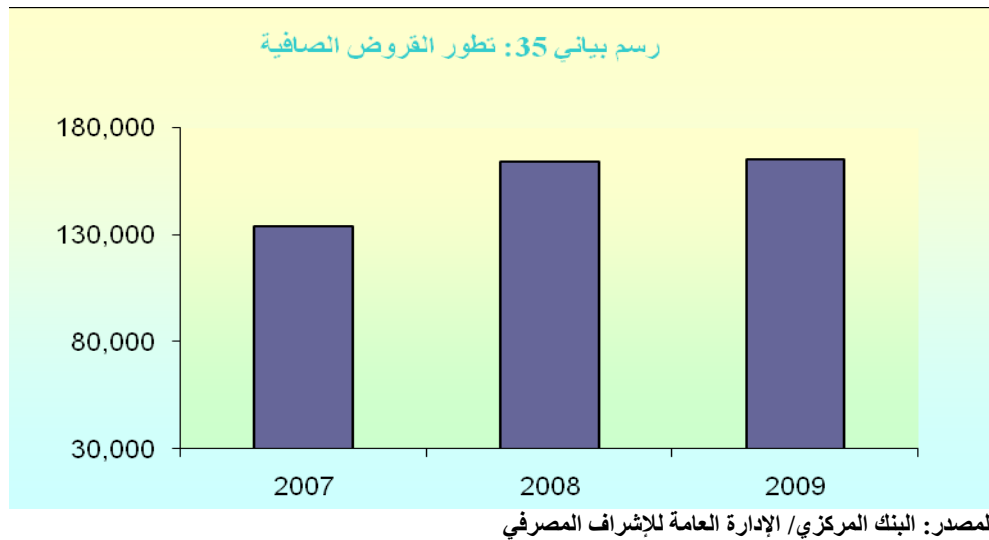
الجدول رقم 31: تشكل الموجودات			
البيان (مليون أوقية)	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09
أ+ب+ج= عائد صافي مصرفي	20 118	22 642	24 804
مصارييف العمال	4 241	4 625	5 284
ضرائب ورسوم	665	846	621
مصارييف تسيير مختلفة	7 098	7 725	10 827
- تكاليف مسترجعة	811	950	933
= تكاليف التشغيل	11 193	12 246	15 799
= ناتج الاستغلال المصرفي	8 925	10 396	9 005
- مخصصات الاندثار	2 571	1 567	1 700
ديون ميؤوس منها	706	609	1 076
- المخصصات التحوطية	6 057	8 876	8 938
+ استرجاع المخصصات التحوطية	857	4 004	7 107
= الناتج الجاري	448	3 348	4 398
خسائر وأرباح على سنوات سابقة	-116	1 313	-362
خسائر وأرباح استثنائية	1 599	1 910	1 278
- ضرائب على الشركات	503	590	533
= صافي الربح	1 428	5 981	4 781

2.9. نشاط القطاع المصرفي

1.2.9. البنوك

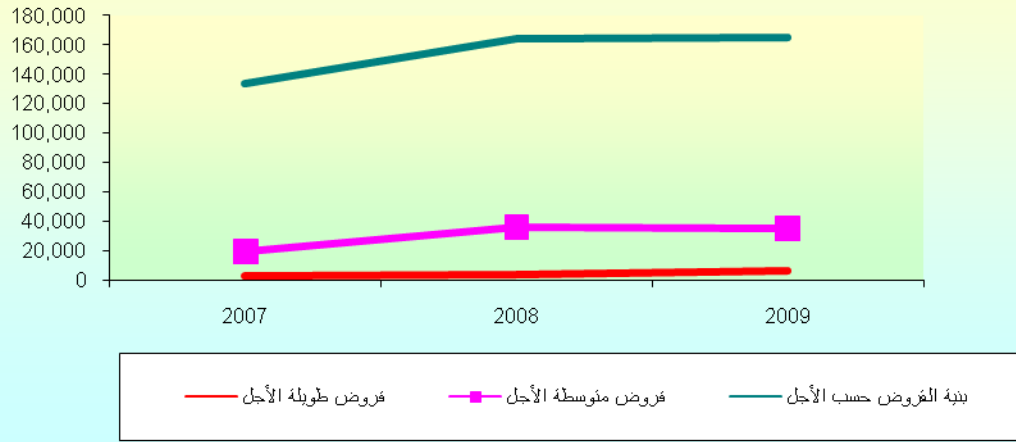
1.1.2.9. توزيع القروض من طرف البنوك

لم تشهد القروض الصافية الإجمالية للبنوك تطورا يذكر مقارنة مع العام السابق، ولغاية 2009/12/31 بلغت 165 مليار أوقية مقابل 163.9 مليار عام 2008.



وقد ظلت بنية القروض حسب أجلها على حالها وهي تبرز هيمنة القروض قصيرة الأجل التي تمثل 70% من القروض المقدمة للاقتصاد.

رسم بياني 36: تركيبة القروض حسب الأجل

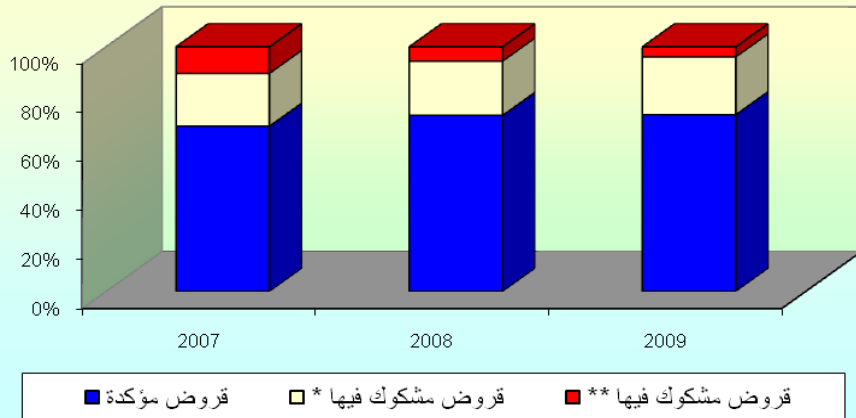


المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

كما بقي مستوى القروض المتعثرة على حالته أي 59.8% في نهاية 2009 مقابل 58.9% عام 2008، غير أنه لوحظ تحسن على مستوى التغطية بلغ 4 مليارات أوقية من سنة لأخرى وكذلك زيادة في مجال احتياطي البنوك (من 46.7 مليار عام 2008 إلى 51 مليار عام 2009).

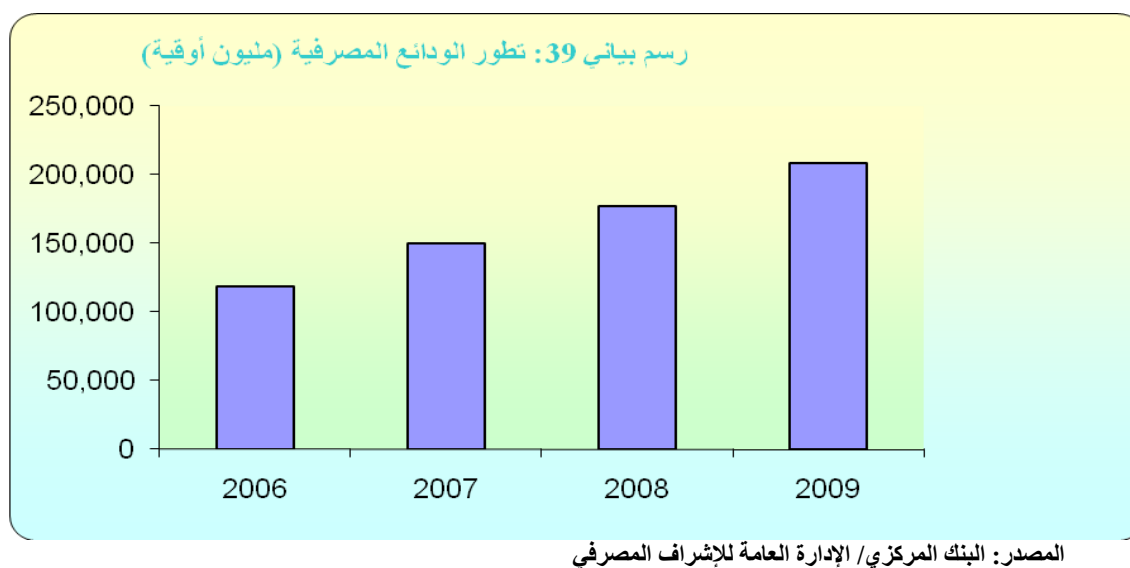
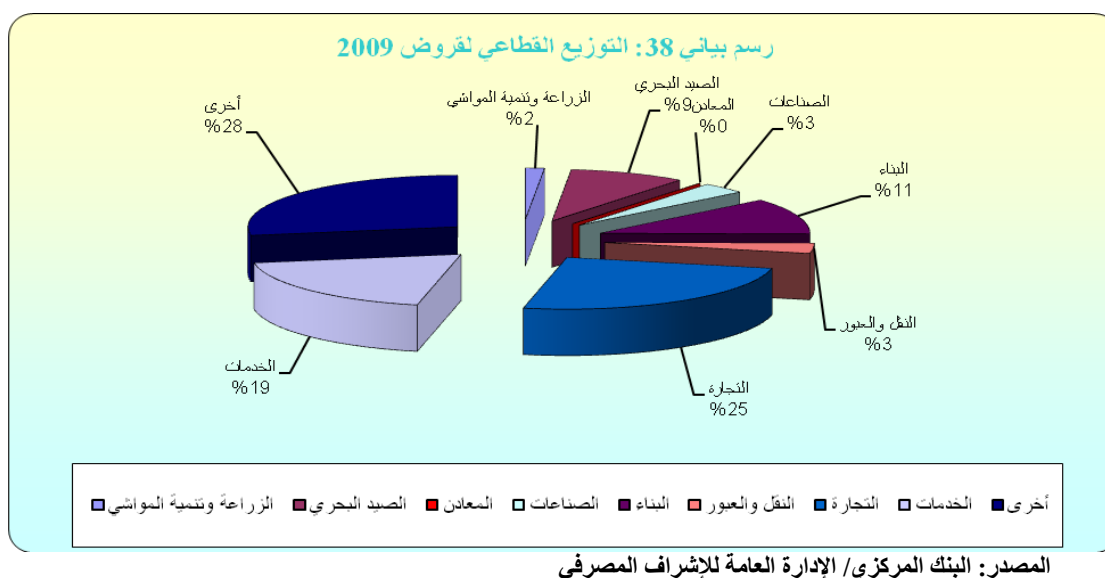
وتمثل هذه الديون المتعثرة 27.7% من إجمالي القروض الخام مقابل 32.4% عام 2007. وأدت الصرامة المطلوبة من طرف سلطة الإشراف تجاه البنوك إلى قيام هذه الأخيرة بتحسين سياسات توزيع القروض وتحصيل الديون علما بأن الهدف المرسوم هو حصر الديون المتعثرة في 15% من الديون الجارية.

رسم بياني 37: حالة الحافطة



المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

خلافا لعام 2008، يبرز توزيع القروض هيمنة القروض المقدمة إلى الخواص حيث تحتل المرتبة الأولى بنحو 28% يليهم قطاع التجارة بنحو 25%، وقد استفاد من القروض المقدمة لدعم الاقتصاد لعام 2009 قطاع التجارة والخدمات والخواص حيث كانت حصتهم أكثر من 72%.



زادت الودائع الإجمالية بنحو 21% مقارنة مع 2008، مقابل 18% ما بين 2007 و 2008، ويتعلق هذا التطور أساسا بالودائع تحت الطلب.

الجدول رقم 32: بنية وتطور الودائع (مليون أوقية)	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09
ودائع تحت الطلب (أ)	121 337	148 989	172 957
ودائع لأجل (ب)	17 431	15 312	19 469
حساب ادخار (ج)	11 588	13 074	15 931
ودائع	150 355	177 375	208 358
نسبة (أ) / جميع الودائع	81%	84%	83%
نسبة (ب) / جميع الودائع	12%	9%	9%
نسبة (ج) / جميع الودائع	8%	7%	8%

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

لم تتغير بنية الودائع، ومثلت الودائع لأجل وحسابات الادخار 17% من موارد الزبناء لدى البنوك.

الجدول رقم 33: توزيع الودائع بين القطاعين العام والخاص (مليون أوقية)	2007	2008	2009
ودائع القطاع العام (أ)	22 949	23 207	23 779
ودائع الخواص (ب)	127 406	154 168	184 579
مجموع الودائع	150 355	177 375	208 358
نسبة (أ) / مجموع الودائع	15%	13%	11%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

وسجلت ودائع القطاع العام انخفاضا مقارنة مع السنوات الماضية حيث انتقلت من 13% إلى 11% من سنة لأخرى.

الجدول رقم 34: مقارنة الودائع والقروض (مليون أوقية)	إجمالي	إجمالي	إجمالي
البيان	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09
قروض على المدى الطويل	2 400	2 903	5 712
قروض على المدى المتوسط	16 777	32 863	29 113
قروض على المدى القصير	114 768	128 206	130 195
قروض صافية	133 945	163 972	165 020
مخصصات	36 799	46 706	51 020
مجموع القروض الخام	170 744	210 678	216 040
ودائع تحت الطلب	121 337	148 989	172 957
ودائع لأجل	29 018	28 386	35 401
ودائع	150 355	177 375	208 358
فارق = ودائع - قروض خام	-20 389	-33 303	-7 682
فارق = ودائع - قروض صافية	16 410	13 403	43 338
النسبة : الودائع / القروض الخام	88,1%	84,2%	96,4%
النسبة : الودائع / القروض الصافية	112,3%	108,2%	126,3%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

رغم تحسن تغطية القروض بواسطة الودائع (96.44% مقابل 84.19% عام 2008) فإن المستوى المتعارف عليه والبالغ 120% لم يتحقق.

جدول 35: تطور سيولة البنوك (آلاف الأوقية)	دجمبر 07	دجمبر 08	دجمبر 09
أولا: استخدامات السيولة	96 358	110 598	129 685
صندوق، هيئة الإصدار، الخزينة العامة والبريد	30 649	42 427	45 783
وكلاء محليون وأجانب	24 349	15 331	29 777
السوق النقدي	0	0	0
أذونات الخزينة	41 360	52 840	54 125
ثانيا: موارد الخزينة	11 442	15 606	4 691
هيئة الإصدار، الخزينة العامة والبريد	1 223	426	217
وكلاء محليون وأجانب	6 574	11 887	1 781
السوق النقدي	0	0	0
إعادة تمويل البنك المركزي	3 645	3 293	2 693
رصيد عمليات السيولة (أولا - ثانيا)	84 916	94 992	124 994
نسبة تغطية الموارد بواسطة الاستخدامات	151,7%	149,6%	161,7%

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

بلغ رصيد النظام المصرفي من السيولة 125 مليار أوقية في دجمبر 2009 مقابل 95 مليار في دجمبر 2008 أي بزيادة 8% من سنة لأخرى. وبلغت نسبة تغطية الموارد بالاستخدامات 161.7% مقابل 149.6% في السنة السابقة. وتتألف غالبية استخدامات السيولة من أدونات الخزينة (42%) ومن رصيد الحسابات الجارية لدى البنك المركزي (35%) ومن موجودات لدى الوكلاء (23%).

2.2.9. هيئات التمويل الصغيرة

فضلا عن شبكات الصناديق الشعبية للادخار والقرض واتحاد القرض الزراعي (UNCACEM)، بلغ عدد هيئات التمويل الصغيرة المعتمدة أو المسجلة لغاية نهاية 2009 ما يناهز 31 هيئة يوجد أكثر من نصفها في نواكشوط.

1.2.2.9. القروض

في نهاية عام 2009، منحت هيئات التمويل الصغيرة ما مجموعه 19.1 مليار أوقية من القروض أي بزيادة 1.1% عام 2009 مقارنة مع الحصيلة لغاية 31 دجمبر 2008.

واستحوذ اتحاد القرض الزراعي على 91% من المجموع، في حين أن صناديق الادخار والقرض والهيئات الأخرى ذات الحجم الصغير مثلت على التوالي 5% و 4%.

وبلغت القروض الموزعة من قبل هيئات التمويل الصغيرة لغاية 31 دجمبر 2009 ما يقارب 11% من مجموع القروض الصافية للنظام المصرفي في نفس المدة.

إجمالي	إجمالي	الجدول رقم 36: أنشطة هيئات التمويل الصغيرة (مليار أوقية)
دجمبر 09	دجمبر 08	البيان
19 129	18 915	قروض صافية
5 423	6 363	ادخار
15 536	14 607	سلف
2 131	3 073	أموال ذاتية

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

2.2.2.9. الودائع

سجلت الودائع انخفاضا بنسبة 14.8% ليصل مستواها الى 5.4 مليار أوقية في نهاية دجمبر 2009. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى التراجع الذي سجل على مستوى صناديق الادخار والقرض. ويجدر التنويه بأن صناديق الادخار والقرض تستحوذ على 86.1% من هذه الودائع مقابل 10.3% و 3.6% لكل من اتحاد القرض الزراعي والهيئات المتبقية على التوالي.

وتمثل هذه الودائع 2.6% من مجموع الودائع لدى النظام المصرفي لغاية 2009/12/31.

3.2.2.9. السلف

سجلت السلف زيادة 6.4% لغاية نهاية دجمبر 2009 مقارنة مع عام 2008. ويعود السبب في ذلك إلى تطور السلف على مستوى اتحاد القرض الزراعي أي ما يعادل 1.6 مليار أوقية خلال الفترة. ويتحمل اتحاد القرض الزراعي 96.8% من هذه السلف.

4.2.2.9. الأموال الذاتية

سجلت الأموال الذاتية تراجعاً كبيراً زاد على 30.7% خلال عام 2009 مقارنة بعام 2008. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تدهور حالة شبكة الصناديق الشعبية للادخار والقرض.

5.2.2.9. قواعد الحيلة

إجمالي دجمبر 09	إجمالي دجمبر 08	المطلوب	الجدول رقم 37: نسبة السيولة
3 636 507	2 894 410		1. سيولة وما شابه
5 071 485	5 472 425		2. ودائع تحت الطلب وما شابه
%72	%53	حد أدنى 25%	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

يتبين من الجدول السابق أن هيئات التمويل الصغيرة تتقيد إلى حد كبير بنسب السيولة وحقت معامل سيولة عال نسبياً.

إجمالي دجمبر 09	إجمالي دجمبر 08	المطلوب	الجدول رقم 38: نسبة القدرة على الوفاء
1 801 308	2 896 275		1. أموال ذاتية صافية
16 395 451	15 986 250		2. أصول صافية مرجحة
%11	%18	حد أدنى 15%	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

عرفت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2009 ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الأصول المرجحة مقابل انخفاض الأموال الذاتية الصافية وخاصة على مستوى شبكة الصناديق الشعبية للادخار والقرض.

إجمالي دجمبر 09	إجمالي دجمبر 08	المطلوب	الجدول رقم 39: نسبة تغطية الاستخدامات على المدى الطويل والمتوسط
19 073 870	17 033 550		1. استخدامات تفوق سنة
19 145 626	18 203 060		2. موارد ثابتة
%100	%94	حد أعلى 100%	نسبة (2/1)

المصدر: البنك المركزي / الإدارة العامة للإشراف المصرفي

لقد تم التقيد إلى حد ما بهذه النسبة لكون الزيادة المسجلة على مستوى الاستخدامات لأجل يفوق سنة واحدة تزيد من حيث الأهمية على زيادة الموارد الثابتة.

إجمالي	إجمالي	المطلوب	الجدول رقم 40: نسبة تغطية القيم الثابتة
دجمبر 09	دجمبر 08		
927 756	971 209		1. سندات الاستثمار والقيم الثابتة
1 801 308	2 896 275		2. أموال ذاتية صافية
%52	%34	حد أقصى 75%	

المصدر: البنك المركزي/ الإدارة العامة للإشراف المصرفي

لقد تقلصت هذه النسبة عام 2009 نتيجة هبوط الأموال الذاتية الصافية وخاصة على مستوى شبكة صناديق الادخار والقرض.

3.2.9. المؤسسات المالية

يبلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية في الوقت الحاضر مؤسستان. ويتعلق الأمر بشركة للإيجار المالي وهيئة مالية أخرى. وبلغت القروض الصافية التي وزعتها شركة الإيجار المالي 5.8 مليار أوقية عام 2009 أي بزيادة 7% عن عام 2008. أما الهيئة الأخرى فقد بلغ حجم قروضها في نهاية 2009 ما يعادل 302 مليون أوقية أي بانخفاض 12% مقارنة مع العام السابق.

3.9. مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

اتسم عام 2009 بمواصلة الجهود الرامية إلى دعم الإطار التشريعي لمحاربة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وهكذا أعدت لجنة تحليل البيانات المالية مجموعة من النصوص من أجل توطيد منظومة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القطاع المالي والقطاع غير المالي.

وجاءت هذه النصوص لتحسين منظومة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للتوصيات (40+9) الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي (الكافي) والتي هي المرجع المعتمد دوليا في هذا المجال.

وسمحت هذه النصوص باتخاذ تدابير تتعلق باليقظة وحفظ الوثائق وكشف غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الهيئات المعنية خارج القطاع المالي، ويتعلق الأمر بوكالات ومكاتب السفر وخبراء المحاسبة ومفوضي الحسابات والمدققين الماليين والموثقين والمصالح المالية في البريد وشركات التأمين وإعادة التأمين.

وبخصوص أوامر محافظ البنك المركزي، فإنها سمحت باستكمال إجراءات تفعيل منظومة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة فيما يتعلق بمراقبة العمليات المعقدة وحسابات الأشخاص المعرضين بحكم مناصبهم السياسية وإيجاد إجراءات للتفتيش الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية ومراعاة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن نشاط هذه الهيئات.

كما أن مجلس التوجيه والتنسيق للجنة البيانات المالية الذي يرأسه محافظ البنك المركزي عقد 5 دورات في عام 2009، حيث اتخذ جملة من القرارات منها الموافقة على خطة العمل للفترة 2009-2010 وميزانية اللجنة لعام 2010 وتقارير النشاط الفعلي للجنة.

وأصدر المجلس توجيهاته بخصوص تسيير والوقاية ضد المخاطر، كما أوعز إلى الهيئات المعنية بأن تطبق بشكل صارم النصوص والتدابير التي نص عليها القانون رقم 048-2005 الصادر بتاريخ 27 مايو 2005.

X - الكشف المالية للبنك المركزي

لقد تم إعداد حسابات موازنة التشغيل العام والأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية يوم 2009/12/31 باستخدام أساليب التقييم المطبقة خلال السنوات المالية الماضية وحسب القواعد المتعارف عليها عادة في هذا المجال، ويتعلق الأمر بما يلي:

- تقييم موجوداتنا من الذهب حسب مزاد لندن بتاريخ 2009/12/31؛
- تقييم عائداتنا وديوننا بسعر الصرف عند الإقفال؛
- احتساب أصولنا الثابتة حسب الكلفة التاريخية؛
- تطبيق مبدأ الحيطة وفصل السنوات المالية.

ولهذا الغرض، فإن حسابات موازنة البنك المركزي للسنة المنتهية في 2009/12/31 تتوازن من حيث الأصول والخصوم عند 272.788.150 ألف أوقية مقابل 244.258.939 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة في القيمة المطلقة تعادل 28.529.211 ألف أوقية أي 11.68% بالقيمة النسبية.

الجدول رقم 41: موازنة البنك المركزي عند الإقفال 2009/12/31

%	الخصوم			%	الأصول		
	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	البيان
33,7	91 797 782 466,0		أوراق وقطع معدنية متداولة	22,9	62 474 429 714,4		ذهب وديون على الخارج
21,9	59 720 412 097,8		حسابات جارية وودائع	1,2		3 312 058 416,18	*موجودات من الذهب
8,5		23 072 351 488,6	*تجمعات و هيئات عمومية	21,7		59 162 371 298,22	* موجودات من العملة الصعبة
7,9		21 512 633 261,0	*بنوك ومؤسسات مالية في موريتانيا	11,6	31 678 528 953,6		صناديق النقد الدولية
2,0		5 370 509 865,7	*حسابات البنوك التجارية بالعملة الصعبة	0,0		0,00	*اكتتاب بالعملة الصعبة
0,0		1 944 755,5	*بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	0,0		0,00	* موجودات بحقوق السحب الخاصة
0,0		18 143 473,8	*مؤسسات غير مصرفية	9,4		25 706 633 036,60	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد الدولي
0,0		471 073,0	*حساب خاص (مسير صناديق الادخار والقرض)	2,2		5 971 895 917,00	*اكتتاب بالأوقية صندوق النقد العربي
3,2		8 820 313 729,5	*ودائع البنوك التجارية/ سوق الصرف				
0,3		917 402 638,5	*ودائع العمال				
0,0		6 641 812,1	*أرباح موزعة - حوافز العمال	55,0	150 149 990 479,8		ديون على الدولة
0,3	750 273 632,6		ودائع المؤسسات العمومية بالعملة الصعبة	0,0		0,00	*الخزينة العامة
18,7	50 943 349 664,4		صندوق النقد الدولي	0,0		7 481 976,92	*هيئة البريد
9,3		25 235 311 589,7	*مخصصات بحقوق السحب	55,0		150 142 508 502,87	*ديون أخرى على الدولة
0,1		399 764 823,3	*صندوق النقد الدولي حساب رقم 1				
9,3		25 306 868 213,3	*سندات صندوق النقد الدولي				
0,0		-	فارق إعادة تقييم صندوق النقد الدولي				
0,0		1 405 038,1	*صندوق النقد الدولي حساب رقم 2				
				5,5	15 051 220 362,5		قروض للاقتصاد
0,0	95 801 117,0		صندوق النقد العربي	0,0		0,00	*اوراق تجارية على المدى القصير
13,0	35 401 211 018,4		ودائع البنوك الأجنبية	0,0		0,00	*اوراق قبض
0,1	257 642 867,1		اتفاقيات دفع	1,0		2 693 000 000,00	*عمليات إعادة شراء سندات (باسم بنك)
0,0		73 093 959,4	*اتفاقيات قرض	4,3		11 798 220 362,48	*سلفة لسونيمكس
0,1		184 548 907,7	*اتفاقيات مقاصة	0,2		560 000 000,00	*أقساط FCI للإيجار المالي
0,1	200 000 000,0		رأس مال وأموال احتياطية	0,1	245 389 800,0		سندات مساهمة
0,1		200 000 000,0	*رأس المال	0,5	1 488 071 199,2		صافي الأصول الثابتة
0,0		-	*احتياطي قانوني	4,2	11 485 527 309,1		حسابات نظامية وأصول أخرى
0,0		-	*احتياطي اختياري				
0,0		-	*ترحيل من جديد	0,1	214 992 576,6		فارق الصرف
1,1	2 869 764 240,9		احتياطي إعادة تقييم الذهب				
0,0	-		تحيين سندات المساهمة				
11,8	32 131 015 142,7		حسابات نظامية وأصول أخرى				
(0,5)	- 1 379 101 851,8		نتيجة السنة المالية				
100,0	272 788 150 395		المجموع	100,0	272 788 150 395,2		المجموع

الجدول رقم 42: خارج الموازنة					
%		خصوم	%		أصول
88,0	76 242 000 000,0	أذونات خزينة متداولة	88,00	76 242 000 000,0	أذونات خزينة صادرة
1,4	1 196 910 344,4	قروض مستندية للخزينة والتجمعات	1,38	1 196 910 344,4	قروض مستندية
9,8	8 518 474 840,1	موجودات خارجية للدولة الموريتانية	9,83	8 518 474 840,1	موجودات خارجية للدولة الموريتانية
0,8	676 998 570,0	اتفاقيات دولية	0,78	676 998 570,0	اتفاقيات دولية
100,0	86 634 383 754,5	المجموع	100,00	86 634 383 754,5	المجموع

1.10. الأصول

1.1.10. الذهب والموجودات من العملات الصعبة

لغاية 2009/12/31 بلغت موجودات البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة ما يعادل 62.474.430 ألف أوقية مقابل 50.951.801 ألف أوقية بتاريخ 2008/12/31 أي بزيادة تبلغ قيمتها المطلقة 11.522.629 ألف أوقية أي بزيادة نسبية تبلغ 22.61%.

2.1.10. أصول الصناديق النقدية

لغاية 2009/12/31 بلغ مجموع المبالغ المكتتبة بالأوقية 31.678.529 ألف أوقية مقابل 31.000.083 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة قيمتها 678.446 ألف أوقية أي بنسبة 2.19% وتعود هذه الزيادة إلى تغير قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة من 388.68 أوقية بتاريخ 2008/04/30 إلى 399.17 أوقية بتاريخ 2009/04/30

3.1.10. الديون على الدولة

بالنسبة للسنة المنتهية، سجل هذا البند زيادة في القيمة المطلقة بلغت 19.764.825 ألف أوقية مقارنة مع مستواه في 2008/12/31 أي نسبة 15.16% وتعود هذه الزيادة إلى رصيد حقوق السحب الخاصة من البنك المركزي لصالح الدولة والبالغ 50.087.275,04 وحدة أي 20.497.215.564,62 أوقية. تدخل هذه المخصصات في إطار الأرصدة الممنوحة للدولة من طرف مجلس صندوق النقد الدولي بتاريخ 7 أغسطس 2009 والبالغة 51.946.351 وحدة حقوق سحب خاصة وكذلك باقي العجز برسم سنة 2008. وبالمقابل يجدر التنويه بأن السنة المالية 2009 شهدت عمليات السداد التي تمت في فاتح إبريل و 30 سبتمبر 2009 وبلغت 2.800.000.000 ألف أوقية وبذلك فإن هذا البند بلغ 150.149.990 ألف أوقية في نهاية السنة المالية.

4.1.10. تغير سعر الصرف

يجدر التنويه إلى أن مستوى فارق سعر الصرف لغاية 2009/12/31 قد انخفض بنسبة 58.8% مقارنة مع مستواه في 2008/12/31 وبلغت قيمته المطلقة 307.797 ألف أوقية. ويشار كذلك إلى أن فارق الصرف قد أعيد تصنيفه هذه السنة في بند خاص غير "الديون على الدولة" بانتظار تحديد الجهة التي ستتكفل بذلك.

5.1.10. قروض دعم الاقتصاد

في نهاية السنة المالية كان رصيد هذا البند 15.051.220 ألف أوقية مقابل 15.651.220 بتاريخ 2008/12/31 أي بانخفاض في القيمة المطلقة بلغ 600.000 ألف أوقية وهو يمثل 3.83% بالقيمة النسبية،

ويعود التراجع إلى سداد عملية مبادلة أدونات الخزينة بالسيولة بين باسم بنك والبنك المركزي بلغ 600.000 ألف أوقية يوم 2009./02/11

6.1.10. سندات المساهمة

تقيد في هذا البنك مساهمات البنك المركزي في الهيئات المالية الوطنية والدولية. وكانت سندات مساهماتنا المحسوبة بسعرها التاريخي تتعلق بالمشاركات الثلاث التالية:

- سندات المساهمة في UBAF؛
- سندات المساهمة في AFREXIMBANK؛
- سندات المساهمة في GIMTEL

ويلاحظ أن مشاركتنا في رأس مال كل من UBAF و AFREXIMBANK لم تسجل تغيراً، وبالمقابل فإن مشاركتنا في رأس مال جيمتيل تغيرت باتجاه الأعلى حيث بلغت 30.045 ألف أوقية أي 13.95 بالقيمة النسبية وفقاً لمحاضر المجلس الأعلى لجيمتيل، المحضر رقم 2007/008 بمبلغ 16.000 ألف أوقية والمحضر 2008/001 بمبلغ 8.625 ألف أوقية والمحضر رقم 2008/004 بمبلغ 5.420 ألف أوقية.

7.1.10. الأصول الثابتة

بلغت القيمة المحاسبية للأصول غير المنقولة لغاية 2009/12/31 ما يعادل 1.488.071 ألف أوقية مقابل 1.752.115 ألف أوقية في العام السابق، أي بانخفاض في القيمة المطلقة بلغ 264.044 ألف أوقية أي 15.07 بالقيمة النسبية.

8.1.10. الحسابات النظامية والأصول الأخرى

بلغ رصيد الحسابات النظامية والأصول الأخرى لغاية 2009/12/31 11.485.527 ألف أوقية مقابل 11.736.830 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 308.697 ألف أوقية و 2.76% كقيمة نسبية.

الجدول رقم 43: أصول الموازنة المقارنة 2009-2008						
الأصول						
%	التغير (2009-2008)	2009		2008		البيان
		مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	
22,61	11 522 628 578,68	62 474 429 714,40		50 951 801 135,72		ذهب وديون على الخارج
27,87	721 866 161,39		3 312 058 416,18		2 590 192 254,79	- موجودات من الذهب
22,33	10 800 762 417,29		59 162 371 298,22		48 361 608 880,93	موجودات من العملات الصعبة
2,19	678 445 501,43	31 678 528 953,60		31 000 083 452,17		صندوق النقد الدولية
	0,00		0,00		0,00	- اكتتاب بالعملات الصعبة
	0,00		0,00		0,00	- موجودات بحقوق السحب الخاصة
2,70	675 927 584,43		25 706 633 036,60		25 030 705 452,17	- اكتتاب بالأوقية صندوق النقد الدولي
0,04	2 517 917,00		5 971 895 917,00		5 969 378 000,00	- اكتتاب بالأوقية صندوق النقد العربي
15,16	19 764 824 801,77	150 149 990 479,79		130 385 165 678,02		ديون على الدولة
	0,00		0,00		0,00	- الخزينة العامة
(0,01)	(600,00)		7 481 976,92		7 482 576,92	- هيئة البريد
15,62	20 287 615 061,60		150 142 508 502,87		129 854 893 441,27	ديون أخرى على الدولة
(100,00)	(522 789 659,83)		0,00		522 789 659,83	فارق الصرف
(3,83)	(600 000 000,00)	15 051 220 362,48		15 651 220 362,48		قروض للاقتصاد
(18,22)	(600 000 000,00)		2 693 000 000,00		3 293 000 000,00	*أوراق تجارية على المدى القصير
0,00	0,00		11 798 220 362,48		11 798 220 362,48	*سلفة لسونيمكس
0,00	0,00		560 000 000,00		560 000 000,00	*أقساط FCI للإيجار المالي
13,95	30 045 000,00	245 389 800,00		215 344 800,00		سندات مساهمة
(15,07)	(264 044 037,72)	1 488 071 199,17		1 752 115 236,89		أموال غير منقولة
2,76	308 696 979,99	11 485 527 309,12		11 176 830 329,13		حسابات نظامية وأصول أخرى
	214 992 576,59	214 992 576,59		0,00		فارق صرف
(100,00)	(3 126 377 994,65)	0,00		3 126 377 994,65		خسارة برسم السنة المالية
11,68	28 529 211 406,09	272 788 150 395,15		244 258 938 989,06		المجموع
(5,71)	(4 613 000 000,00)	76 242 000 000,00		80 855 000 000,00		أذونات خزينة مطروحة في السوق
1 081,87	1 095 637 990,58	1 196 910 344,39		101 272 353,81		قروض مستندية
(29,32)	(3 532 897 528,31)	8 518 474 840,08		12 051 372 368,39		عائدات خارجية للدولة الموريتانية
(2,18)	(15 085 680,00)	676 998 570,00		692 084 250,00		اتفاقيات دولية
(7,54)	(7 065 345 217,73)	86 634 383 754,47		93 699 728 972,20		المجموع

2.10. الخصوم

1.2.10. تداول الأوراق والنقود المعدنية

بلغت قيمة الأوراق والنقود المعدنية المتداولة لغاية 2009/12/31 ما يقارب 91.797.782 ألف أوقية مقابل 78.620.125 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة 13.177.657 ألف أوقية كقيمة مطلقة و 16.76% كقيمة نسبية.

وتعكس هذه الزيادة إصدارات العملة الوطنية لتغطية احتياجات السوق من السيولة.

2.2.10. الحسابات الجارية والودائع

يقيد في هذا الباب مجموع الودائع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية لكل من التجمعات المحلية والبنوك التجارية وكذلك ودائع البنوك والهيئات المالية الأجنبية العاملة في موريتانيا فضلا عن ودائع عمال البنك.

وبلغ رصيد الحساب لغاية 2009/12/31 ما مجموعه 59.720.412 ألف أوقية مقابل 70.172.560 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بانخفاض بلغ 10.452.148 ألف أوقية بالقيمة المطلقة وهو ما يمثل 14.89% بالقيمة النسبية.

3.2.10. ودائع المؤسسات العمومية من العملات الصعبة

تقيد في هذا الحساب ودائع المؤسسات العمومية من العملات الأجنبية وكان رصيده في 2009/12/31 هو 750.274 ألف أوقية مقابل 632.955 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة بلغت قيمتها المطلقة 117.318 ألف وهو ما يمثل نسبة 18.54%.

4.2.10. صندوق النقد الدولي - الخصوم

يمثل رصيد صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم سندات هذه الهيئة بالعملة الوطنية وهو ما يتناسب مع اكتتابنا في رأس مال صندوق النقد العربي (حساب رقم 1) وكذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة (حساب رقم 2).

وكان صافي رصيد حساب صندوق النقد الدولي في جانب الخصوم يساوي 50.943.350 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 مقابل 28.965.839 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة مطلقة قدرها 21.977.511 ألف أوقية وزيادة نسبية بلغت 75.87%.

5.2.10. صندوق النقد العربي - الخصوم

يبلغ رصيد هذا الحساب 95.801 ألف أوقية أي ما يعادل 80.000 دينار عربي. ويمثل هذا الرصيد اكتتاب البنك المركزي بالأوقية في رأس مال صندوق النقد العربي.

6.2.10. ودائع البنوك الأجنبية

تقيد في هذا البند الودائع لأجل ثابت لدى البنك المركزي لصالح بنوك أجنبية، وبلغ رصيد هذا الحساب بعد التحيين 35.401.211 ألف أوقية لغاية 2009/12/31، مقابل 36.655.154 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بانخفاض بلغ 1.253.943 ألف أوقية وهو ما يمثل نسبة 3.42%.

7.2.10. اتفاقيات السداد

يحتوي هذا الباب على كل من اتفاقيات القرض والمقاصة.

8.2.10. اتفاقيات القروض

يأخذ هذا القيد وهو في جانب الخصوم من الموازنة في الحسابان جميع الأرصدة غير المستخدمة من القروض الممنوحة للدولة الموريتانية من طرف بعض الهيئات المالية الدولية والتي يخصص مبلغها لتمويل بعض المشروعات المنجزة في إطار التعاون بين بلادنا وبين الهيئات المشار إليها كما يراعي التزامات البنك المركزي تجاه بعض الهيئات الأجنبية.

وبلغ رصيد الحساب 73.094 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31 مقابل 29.365 ألف أوقية في 2007/12/31 أي بزيادة بلغت 43.729 ألف أوقية وهو ما يمثل نسبة 148.92%.

9.2.10. غرفة المقاصة

يبين هذا الحساب الحالة الصافية للمعاملات التجارية بين بلادنا وشبه منطقتي غرب إفريقيا والمغرب العربي عبر آليات غرف المقاصة.

ولغاية 2009/12/31 بلغ رصيد الحساب 184.549 ألف أوقية مقابل رصيد صفري في العام السابق. ويعكس الرصيد بتاريخ 2009/12/31 حالة الديون قيد التصفية بين البنك المركزي الموريتاني والبنك المركزي التونسي.

10.2.10. رأس المال والرصيد الاحتياطي

بلغ هذا الحساب 200.000 ألف أوقية في 2009/12/31 مقابل 735.978 ألف أوقية بتاريخ 2008/12/31 أي بانخفاض في القيمة المطلقة بلغ ألف أوقية 535.978 وفي القيمة النسبية بنحو 72.83%.

ويعزى هذا الانخفاض إلى استخدام الاحتياطي القانوني والاختياري في مواجهة العجز لعام 2008.

11.2.10. احتياطي إعادة تقييم عائدات الذهب

يبين هذا الرصيد إعادة تقييم مخزوننا من الذهب الموجود في الخارج وفي خزانة البنك المركزي، حيث سجل تغيرا إيجابيا قدره 721.866 ألف أوقية بالقيمة المطلقة بعد ارتفاع قيمة الذهب من سنة لأخرى من 865 دولار/الأونصة في 2008/12/31 إلى 1104 دولار/الأونصة في 2009/12/31. وقد انتقل رصيد الحساب من 2.147.898 ألف أوقية في 2008/12/31 إلى 2.869.764 ألف أوقية بتاريخ 2009/12/31.

12.2.10. الحسابات العالقة والخصوم الأخرى

بلغ هذا الرصيد لغاية 2009/12/31 حوالي 32.131.015 ألف أوقية مقابل 26.205.781 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة 22.61% وهو ما يعادل 5.925.234 ألف أوقية كقيمة مطلقة.

الجدول رقم 44: الخصوم الموازنات المقارنة 2009-2008						
البيان	2008		2009		التغير (2009-2008)	%
	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند	مبلغ البند الفرعي	مبلغ البند		
أوراق ونقد متداولة		78 620 125 459,60		91 797 782 466,00	13 177 657 006,40	16,76
حسابات جارية وودائع		70 172 560 147,40		59 720 412 097,76	(10 452 148 049,64)	(14,89)
مجموعات عمومية	35 853 956 365,33		23 072 351 488,57		(12 781 604 876,76)	(35,65)
بنوك ومؤسسات مالية	22 840 709 834,59		21 512 633 260,96		(1 328 076 573,63)	(5,81)
حساب البنوك التجارية من العملات	10 310 679 948,29		5 370 509 865,73		(4 940 170 082,56)	(47,91)
بنوك ومؤسسات مالية أجنبية	7 512 036,00		1 944 755,53		(5 567 280,47)	(74,11)
مؤسسات غير بنكية	38 434 933,17		18 143 473,80		(20 291 459,37)	(52,79)
حسابات خاصة	471 073,00		471 073,00		0,00	0,00
ودائع البنوك التجارية في سوق الصرف	0,00		8 820 313 729,54		8 820 313 729,54	
حسابات العمال	1 114 154 144,90		917 402 638,51		(196 751 506,39)	(17,66)
أرباح موزعة - حوافز العمال	6 641 812,12		6 641 812,12		0,00	0,00
ودائع المؤسسات العمومية بالعملات		632 955 299,67		750 273 632,59	117 318 332,92	18,54
ودائع البنوك الأجنبية		36 655 153 560,92		35 401 211 018,42	(1 253 942 542,50)	(3,42)
اتفاقيات السداد		29 364 598,60		257 642 867,07	228 278 268,47	777,39
*اتفاقيات القرض	29 364 598,60		73 093 959,35		43 729 360,75	148,92
*اتفاقيات المقاصة	0,00		184 548 907,72		184 548 907,72	
صندوق النقد الدولي		28 965 839 026,58		50 943 349 664,43	21 977 510 637,85	75,87
مخصصات بحقوق السحب	3 933 765 250,00		25 235 311 589,73		21 301 546 339,73	541,51
صندوق النقد الدولي حساب رقم 1	399 764 823,34		399 764 823,34		0,00	0,00
سندات صندوق النقد الدولي	24 630 940 638,90		25 306 868 213,26		675 927 574,36	2,74
فارق إعادة تقييم اكتتاب صندوق النقد الدولي	0,00		0,00		0,00	
صندوق النقد الدولي حساب رقم 2	1 368 314,34		1 405 038,10		36 723,76	2,68
حساب جاري صندوق النقد العربي		93 283 200,00		95 801 117,00	2 517 917,00	2,70
رأس مال واحتياطيات		735 978 497,67		200 000 000,00	(535 978 497,67)	(72,83)
رأس مال	200 000 000,00		200 000 000,00		0,00	0,00
احتياطي قانوني	100 000 000,00		0,00		(100 000 000,00)	(100,00)
احتياطي اختياري	435 978 497,67		0,00		(435 978 497,67)	(100,00)
ترحيل من جديد	0,00		0,00		0,00	
احتياطيات إعادة تقييم الذهب		2 147 898 079,52		2 869 764 240,91	721 866 161,39	33,61
تحسين سندات المساهمة		0,00		0,00	0,00	0!
حسابات نظامية وخصوم أخرى		26 205 781 119,10		32 131 015 142,73	5 925 234 023,63	22,61
نتيجة السنة المالية		0,00		(1 379 101 851,76)	(1 379 101 851,76)	
المجموع		244 258 938 989,06		272 788 150 395,15	28 529 211 406,09	11,68
سندات خزينة صادرة		80 855 000 000,00		76 242 000 000,00	(4 613 000 000,00)	(5,71)
قرض مستندي		101 272 353,81		1 196 910 344,39	1 095 637 990,58	1 081,87
عائدات خارجية - الدولة		12 051 372 368,39		8 518 474 840,08	(3 532 897 528,31)	(29,32)
اتفاقيات دولية		692 084 250,00		676 998 570,00	(15 085 680,00)	(2,18)
المجموع		93 699 728 972,20		86 634 383 754,47	(7 065 345 217,73)	(7,54)

3.10. حساب النتيجة

ويضم حسابات التسيير والحسابات خارج التشغيل.

الجدول رقم 45: حساب التشغيل العام للبنك المركزي			
للفترة من 2009/01/01 إلى 2009/12/31			
مدین		دائن	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
صيانة تداول النقود	855 255 825,89	فوائد على عائدات العملات	357 033 885,92
اعتمادات التجهيز	77 400 000,00	ناتج على نسبة الخصم	0,00
المجلس العام	26 363 332,00	فوائد على المكشوف للخرافة	30 029 635,26
تكاليف العمال	5 543 285 639,07	فوائد السلف على الحسابات الجارية لأجل ثابت	71 983 750,59
مصاريف أصول منقولة وغير منقولة	174 120 962,26	فوائد على إعادة شراء سندات	0,00
أسفار ونقل	149 021 191,73	عمولات على ديون البنوك التجارية	0,00
توريدات خارجية	238 727 622,40	فائض القيمة على تحصيل عناصر الأصول	0,00
مصاريف التسيير العام	456 111 078,06	عمولة الصرف	61 138 284,51
مصاريف مالية	1 075 684 182,75	عمولة الصرف على عمليات في الحساب	601 321 142,68
مخصصات تحوطية	819 390 265,49	عمولات على عمليات بالعملات	0,00
		نواتج على سوق الصرف	1 324 044 067,70
مصروف الإهلاك	353 148 572,54	نواتج أخرى	763 264 708,05
		فوائد على اتفاقيات مع الدولة	3 730 827 400,15
نتيجة خام للتشغيل	(2 535 822 773,31)	فوائد متفرقة على مشاركة البنك المركزي	0,00
		فوائد على مبادلة السيولة بالأذونات	500 000,00
		استرجاع المخصصات التحوطية	187 179 317,78
		فوائد على الغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي	94 786 706,24
		نواتج غير جارية	10 577 000,00
المجموع	7 232 685 898,88	المجموع	7 232 685 898,88

1.3.10. حسابات التسيير

وتتألف من تكاليف ونواتج التشغيل

1.1.3.10. تكاليف التشغيل

بلغت تكاليف التشغيل 9.768.509 ألف أوقية مقابل 9.460.513 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بزيادة 307.996 ألف أوقية وهو ما نسبته 3.26%.

- التكاليف المتعلقة بإصدار الأوراق والنقود المعدنية سجلت زيادة بلغت 855.256 ألف أوقية نظرا لكون أعباء السنة المنصرمة قد امتصها صندوق الضمانة لعام 2008 بحدود 764.112 ألف أوقية لغاية 2008/12/31.

- الاندثارات زادت بنسبة 1.92% نظرا للمقتنيات الجديدة للسنة المنتهية والبالغة قيمتها 240.643 ألف أوقية.

- المصاريف العامة للتسيير المتمثلة في الحسابات من 623 إلى 626 سجلت انخفاضا بنسبة 37.26% حيث انتقلت من 1.622.522 ألف أوقية في 2008/12/31 إلى 1.017.981 ألف أوقية في 2009/12/31.

- المصاريف المالية المؤلفة من الفوائد المدفوعة عن الودائع لأجل ثابت للبنوك الأجنبية (البنوك المركزية في ليبيا، الكويت، قطر والمغرب) والفوائد المدينة التي يتقاضاها وكلاؤنا. وقد انخفضت بنحو 22.01% كقيمة نسبية أي ما يعادل 303.602 ألف أوقية بالقيمة المطلقة. ويعزى هذا الانخفاض إلى سداد ودائع بنك قطر وتحويلات بنك المغرب. ويتعلق الأمر على التوالي بنحو 20.000.000 دولار يوم 29 ابريل 2008 و 5.000.000 دولار يوم 7 ابريل 2008.

2.1.3.10. نواتج التشغيل

بلغت نواتج التشغيل 7.232.686 ألف أوقية لغاية 2009/12/31 مقابل 8.635.709 ألف أوقية لغاية 2008/12/31 أي بانخفاض صافي بلغ 1.403.023 ألف أوقية بالقيمة المطلقة وهو ما يمثل 16.25% بالقيمة النسبية.

ويعود سبب الانخفاض إلى:

↳ التراجع الملحوظ في الفوائد على الموجودات الخارجية من العملة الصعبة للبنك المركزي بنحو 77.64%. ويعزى هذا التراجع إلى سياسة توظيف الاحتياطي وتغير نسبة الفائدة على مستوى السوق الدولية.

◀ العملات المتعلقة بتسيير الصندوق الوطني للعائدات النفطية سجلت انخفاضا بسيطا بلغ 0.07% أي مبلغ 21 ألف أوقية.

◀ العملات على حركة المدينين لدى البنوك التجارية مثلت رصيدا صفريا بتاريخ 2009/12/31 لأنها لم تحتسب تلك السنة وفقا لأمر المحافظ رقم 2007/06 الذي يلغي مثل هذه العملات.

◀ ناتج سوق الصرف الذي بلغ 1.324.024 ألف أوقية لغاية 2009/12/31 مقابل 1.998.702 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بانخفاض ب 674.658 ألف أوقية أي ما يعادل 33.75% كقيمة نسبية.

◀ الفوائد على الاتفاقيات مع الدولة انخفضت بنسبة 1.34% أي 50.773 ألف أوقية مقارنة مع سنة 2008 نظرا لسداد جزء من أصل الدين؛

◀ انخفضت الفوائد على مبادلة أذونات الخزينة بالسيولة بشكل كبير مما يعكس تراجع لجوء البنوك التجارية إلى هذا النوع من التمويل. ولغاية 2009/12/31 بلغت الفوائد المتأتية من هذا النشاط 0.5 ألف أوقية مقابل 5.023 ألف أوقية في السنة السابقة أي بانخفاض 90.05% من القيمة النسبية وهو ما يعادل 4.523 ألف أوقية بالقيمة المطلقة.

◀ أما الاقتطاع من الاحتياطي فقد زاد بنسبة 87.89% كقيمة نسبية وهو ما مجموعه 87.556 ألف أوقية نتيجة اقتطاع المتبقي من احتياطي الخسائر والتكاليف والذي تم رصده في العام السابق بناء على مذكرات الإدارة العامة رقم 024 و 025 و 2008/391 وكانت الأرصدة على التوالي 44.299 و 24.082 و 118.798 ألف أوقية.

◀ تغير حساب عمولات الصرف على عمليات في الحساب، باتجاه الانخفاض بمبلغ 93.600 ألف أوقية كقيمة مطلقة أي ما يمثل 13.47% كقيمة نسبية؛

◀ اتجه رصيد عمولات الصرف اليدوي نحو الارتفاع وبلغ 17.557 ألف أوقية كقيمة مطلقة وهو ما يمثل 40.28% كقيمة نسبية؛

◀ يسجل البند الخاص بالغرامات لعدم كفاية الاحتياطي الإلزامي زيادة في القيمة المطلقة بلغت 149.005 ألف أوقية وهو ما يمثل زيادة في القيمة النسبية تبلغ 838.75%. ويعود ذلك إلى أن البنوك التجارية لا تنقيد بالمتابعة الجيدة لحساباتها الجارية حتى لا تتحدر إلى ما دون عتبة الاحتياطي الإلزامي.

2.3.10. التكاليف والنواتج خارج التشغيل

يتعلق هذا البند بالتكاليف والنواتج الفعلية غير المتضمنة في الميزانية.

1.2.3.10. التكاليف خارج التشغيل

بلغت التكاليف خارج التشغيل 880.081 ألف أوقية لغاية 2009/12/31 مقابل 2.643.394 ألف أوقية لغاية 2008/12/31 حيث سجلت انخفاضا كبيرا بلغ 1.763.314 ألف أوقية بالقيمة المطلقة أي 66.71% كقيمة نسبية.

2.2.3.10. النواتج خارج التشغيل

بلغت 2.036.802 ألف أوقية لغاية 2009/12/31. وسجلت بذلك زيادة 1.694.982 مقارنة مع مستواها عام 2008 أي بزيادة في القيمة النسبية بلغت 495.87% وانتقلت من 341.820 ألف أوقية في 2008/12/31 إلى 2.036.802 ألف أوقية في 2009/12/31.

الجدول رقم 46: حساب التشغيل العام المقارن 2009-2008					
مدین			دائن		
المبالغ		بيانات الحسابات	المبالغ		بيانات الحسابات
2009	2008		2009	2008	
357 033 885,92	1 596 981 594,42	فوائد على عائدات العملات	855 255 825,89	0,00	صيانة تداول النقود
0,00	0,00	ناتج على نسبة الخصم	77 400 000,00	96 627 522,00	اعتمادات التجهيز
30 029 635,26	30 051 348,79	فوائد على قروض على المكشوف للخرانة	26 363 332,00	32 717 666,00	المجلس العام
71 983 750,59	17 765 179,44	فوائد السلف على الحسابات الجارية لأجل ثابت	5 543 285 639,07	5 094 706 317,94	تكاليف العمال
0,00	0,00	فوائد على إعادة شراء سندات	174 120 962,26	196 374 537,88	مصاريف أصول منقولة وغير منقولة
0,00	0,00	عمولات على ديون البنوك التجارية	149 021 191,73	257 902 922,66	أسفار ونقل
0,00	4 770 000,00	فائض القيمة على تحصيل عناصر الأصول	238 727 622,40	464 400 545,33	توريدات خارجية
61 138 284,51	43 581 563,37	عمولة الصرف	456 111 078,06	703 844 268,16	مصاريف التسيير العام
601 321 142,68	694 920 930,64	عمولة الصرف على عمليات في الحساب	1 075 684 182,75	1 379 285 973,53	مصاريف مالية
0,00	0,00	عمولات على عمليات بالعملات	819 390 265,49	888 147 272,40	مخصصات
1 324 044 067,70	1 998 702 177,71	نواتج على سوق الصرف			
763 264 708,05	353 426 060,45	نواتج أخرى	353 148 572,54	346 505 979,02	مصروف الإهلاك
3 730 827 400,15	3 781 600 047,20	فوائد على اتفاقيات مع الدولة			
0,00	0,00	فوائد متفرقة على مشاركة البنك المركز			
500 000,00	5 023 333,33	فوائد على مبادلة السيولة بالأذونات	(2 535 822 773,31)	(824 803 659,02)	نتيجة خام للتشغيل
187 179 317,78	99 623 051,38	استرجاع المخصصات التحوطية			
94 786 706,24		فوائد على الغرامات لعدم كفاية الإحتياطي الإلزامي			
10 577 000,00	9 264 059,17	نواتج غير جارية			
7 232 685 898,88	8 635 709 345,90	المجموع	7 232 685 898,88	8 635 709 345,90	المجموع

4.10. نتيجة السنة المالية

خلال السنة المنتهية وبعد دمج حساب الأرباح والخسائر، سجل البنك عجزا بمبلغ 1.379.102 ألف أوقية، ويعود العجز حصريا إلى التكفل بالـ IDR البالغ 789.082 ألف أوقية والأعباء الائتمانية لسنة 2009 والبالغة 855.256 ألف أوقية وهو ما مجموعه 1.644.338 ألف أوقية.

الجدول رقم 47: حساب أرباح وخسائر البنك المركزي للفترة من 2009/01/01 إلى 2009/12/31			
البيان	المدين	البيان	الدائن
المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
خسائر للسنوات السابقة	90 898 207,53	نتيجة التشغيل	(2 535 822 773,31)
خسائر استثنائية	100 451,10	أرباح على السنوات السابقة	468 179 123,49
اعتمادات المخصصات خارج التشغيل	789 081 959,20	أرباح استثنائية	1 568 622 415,89
		استرجاع من المخصصات على شكل احتياطي	0,00
ربح السنة المالية	0,00	خسارة السنة المالية	1 379 101 851,76
المجموع	880 080 617,83	المجموع	880 080 617,83

الجدول رقم 48: حساب أرباح وخسائر مقارنة 2009-2008					
البيان		المدين		الدائن	
المبلغ	المدين	المبلغ	الدائن	المبلغ	الدائن
خسائر للسنوات السابقة	1 407 674 350,84	90 898 207,53	نتيجة التشغيل	(824 803 659,02)	(2 535 822 773,31)
خسائر استثنائية	273 287 100,25	100 451,10	أرباح على السنوات السابقة	231 924 070,77	468 179 123,49
اعتمادات المخصصات خارج التشغيل	962 432 747,54	789 081 959,20	أرباح استثنائية	109 895 792,23	1 568 622 415,89
			استرجاع من المخصصات على شكل احتياطي	0,00	0,00
ربح السنة المالية	0,00	0,00	خسارة السنة المالية	3 126 377 994,65	1 379 101 851,76
المجموع	2 643 394 198,63	880 080 617,83	المجموع	2 643 394 198,63	880 080 617,83

5.10. الالتزامات خارج الموازنة

يتعلق هذا البند بالالتزامات المقدمة من وإلى البنك المركزي. وبلغت هذه الالتزامات لغاية 2009/12/31 ما مجموعه 86.634.384 ألف أوقية مقابل 93.699.729 ألف أوقية في 2008/12/31 أي بانخفاض 7.065.345 ألف أوقية أي 7.54% بالقيمة النسبية.

6.10. تقرير المدقق الخارجي للبنك المركزي

تقرير المدقق المالي المستقل
حول الكشف المالية

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

السيد محافظ البنك المركزي
شارع الاستقلال
ص.ب 623 نواكشوط
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد المحافظ،

يسعدنا أن نحيل إليكم تدقيق كشف البنك للسنة المحاسبية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2009. لقد أنجزنا تدقيق حسابات البنك المركزي الموريتاني المرفقة بما فيها الموازنة لغاية 31 ديسمبر 2009 وحساب التشغيل العام وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في التاريخ أعلاه فضلا عن المذكرات التي تحتوي تلخيصا لأهم الطرق المحاسبية وغيرها من المذكرات التفصيلية.

وتعتبر إدارة البنك المركزي مسؤولة عن الإعداد والعرض الصادق للكشف المالية. وتتعلق هذه المسؤولية بتصميم وإيجاد ومتابعة الرقابة الداخلية للمؤسسة وعرض كشفها المالية بصدق، بحيث لا تحتوي على أي اختلالات تذكر سواء تعلق الأمر بالغش أو السهو كما تتناول المسؤولية اختيار وتطبيق الأساليب المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة حسبما تمليه الظروف.

ونحن مسؤولون من جانبنا عن إبداء رأينا حول الكشف المالية اعتمادا على التدقيق الذي نقوم به. وباستثناء المسائل المشار إليها في البنود من 1 إلى 6 أدناه، قمنا بالتدقيق حسب المواصفات العالمية. وتتطلب منا هذه المواصفات التقيد بقواعد الفن وتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على ضمانات معقولة بأن الكشف المالية لا تحتوي أية شوائب مخلة.

ويتطلب التدقيق المالي القيام بعدد من التدابير لجمع عناصر مقنعة حول المبالغ والبيانات المعروضة في الكشف المالية. ويخضع اختيار التدابير لتقدير المدقق المالي شأن ذلك شأن تقييم المخاطر ذات العلاقة بالاختلالات سواء تعلقت هذه الأخيرة بالغش أو السهو. وعند قيامه بتقييم المخاطر فإن المدقق يراعي الرقابة الداخلية المعمول بها في الهيئة لدى إعداد وعرض الكشف المالية وذلك بقصد تحديد تدابير التدقيق الذي يليق بالظرفية وليس من منطلق التعبير عن رأي حول فاعلية التدقيق. ويشمل التدقيق كذلك تقييم الطرق المحاسبية المعتمدة ومدى دقة التقديرات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة وكذلك تقييم عرض الكشف المالية برمتها. ونرى أن العاصر المقنعة التي جمعناها تعتبر كافية ومناسبة لكي نبني عليها رأينا.

1. يتبين من المقارنة التي أجريت بتاريخ 31 ديسمبر 2009 بين الرصيد المادي للصندوق في باريس والبالغ 2741,5 يورو (5923952 أوقية) والرصيد المحاسبي لنفس الصندوق والبالغ 54.044,23 يورو (20.240.105 أوقية) وجود فارق بنحو 51303 يورو (19.213.479 أوقية) يعزى إلى سحبات من الصندوق أجريت عام 2008 ولم يتسن الحصول حتى الآن على مبررات مقنعة بهذا الخصوص.

2. تنفيذا للمادة 41 من القانون رقم 73-118 الصادر بتاريخ 30 مايو 1973 المتضمن إنشاء البنك المركزي ونظامه الأساسي وحسب التقاليد سجل البنك المركزي ديونا بمبلغ 1575 مليون أوقية على الدولة وتتعلق

بفارق الصرف وتباينات الصرف لعام 2004 وبمبلغ 1,57 مليون أوقية لعامي 2005 و2006 بمبلغ 1573,65 مليون أوقية. وفي غياب اتفاق بهذا الخصوص بين البنك المركزي والدولة، فإننا لسنا مؤهلين لإبداء موقف حول صحة هذه الديون وقابلية تحصيلها.

3. يتم في بند "فارق الصرف" البالغ رصيده 214,99 مليون أوقية، تقييد الخسائر والأرباح الناتجة عن الصرف وتبايناته التي لوحظت في السنوات 2007، 2008 و2009.

ونحن نرى أن خسائر وأرباح الصرف الفعلية التي لم نستطع تقييمها يجب أن تقيّد كتكاليف أو نواتج في السنة المالية. ومن جهة أخرى وانطلاقاً من مبدأ الحيطة المحاسبية فإن من شأن هذه المعالجة إذا كان يترتب عليها فارق في جانب الأصول أن تعوض بالكامل. ولم يكن بمقدورنا أن نحدد مدى تأثير هذا النقص على حساب النتيجة للفترة قيد التدقيق.

4. لم يقدّم البنك المركزي بسداد فوائد على الودائع الليبية بالدينار الليبي والبالغة 7 مليون دينار وودائع البنك المركزي الليبي بحقوق السحب الخاصة والبالغة 17631500 وحدة منذ أكثر من عشرين عاماً. وتعرض حسابات البنك المركزي لغاية 31 ديسمبر 2009 ديون فوائد بقيمة 6165 مليون أوقية عن القرضين أعلاه. غير أن الرصيد الذي تم الحصول عليه لدى البنك المركزي الليبي لنفس الفترة يبين ديون فوائد بمبلغ 24.281.879 دولار أي 6362 مليون أوقية عن القرض المسجل بحقوق السحب والبالغ 176.331.500 وحدة. كما أن محضر المفاوضات بين البنك المركزي الموريتاني والحكومة الموريتانية من جهة، والحكومة الليبية من جهة أخرى، يشير إلى أن الفوائد المستحقة لغاية 1 نوفمبر 2006 بلغت 21.830.639 دولار أي 5719 مليون أوقية بالنسبة للقرض البالغ 7 مليون دينار ليبي. ولم يتسن لنا من خلال الوثائق المقدمة إلينا بتاريخ 31 ديسمبر 2009 أن نحدد مبلغ الدين الذي يتعين احتسابه بموجب القرضين.

5. لم يقدّم البنك المركزي بسداد الفوائد عن الودائع بالدينار الكويتي والبالغة 10.157.500 دينار التي قدمها بنك الكويت المركزي منذ 15 عاماً. ويتبين من المعلومات المتحصل عليها من بنك الكويت المركزي بتاريخ 31 ديسمبر 2009 أن ديون الفوائد المستحقة بلغت 22.517.405 دينار كويتي أي 20.584 مليون أوقية في حين أن البنك المركزي الموريتاني قد احتسب لنفس الفترة 7.295 مليون أوقية أي بفارق 13.288 مليون أوقية. ولم يتسن لنا من خلال الوثائق المتاحة التأكد من دقة الفوائد على هذا القرض من قبل البنك المركزي الموريتاني.

6. بلغت الالتزامات بالاعتمادات المستندية المقبوضة 1197 مليون وتشمل معاملات بمبلغ 371 مليون أوقية ولم نستطع الوقوف على وثائق ثبوتية مقنعة بشأنها.

7. أظهرت الحسابات التي تم إقفالها بتاريخ 31 ديسمبر 2009 ديوناً بمبلغ 402 مليون أوقية على "باسم بنك" ويتعلق بالأعباء التي تحملها البنك المركزي لحساب "باسم بنك" خلال فترة إدارته المؤقتة لهذا البنك والغرامات المفروضة عليه لعدم كفاية الاحتياطي لديه في الفترة المذكورة. ولم نتحصل على أي اتفاق بشأن هذا الدين بين البنك المركزي وباسم بنك. ونرى أنه يجب شطبه كلياً.

8. قام البنك عن طريق الخطأ بتحويل 242.000 يورو أي 81.931.520 أوقية من حسابه المفتوح لدى بنك فرنسا لصالح أحد مورديه هو FZE الدولية ورفض هذه الأخيرة إعادة الأموال بحجة ديون على شركة الخطوط الموريتانية. ويجب أن يتم كلياً شطب الدين المسجل بتاريخ 31 ديسمبر 2009 على FZE الدولية والمقيد في البند "حسابات جارية وودائع".

رأي

من وجهة نظرنا، ومراعاة لتأثير المسائل المشار إليها في الفقرات أعلاه على الكشف المالية، تعبر هذه الكشف في مجملها وبصدق عن الوضع المالي للبنك المركزي الموريتاني كما تبرز أدائه وتدفعات سيولته للسنة المالية المنصرمة وبما يتفق مع النظام المحاسبي الموريتاني.

ملاحظات

دون الرجوع عن رأينا، نود أن نسترعي انتباهكم حول الوقائع التالية:

1 - خلال السنة المالية 2008، منح البنك المركزي في إطار البرنامج الاستعجالي سلفا بمبلغ 11.598 مليون أوقية إلى شركة سونمكس. ولا يزال أصل الدين والفوائد المرصودين بواسطة المنحة البالغة 966 مليون أوقية وهو ما يمثل جاري دين بمبلغ 12564 مليون أوقية بانتظار السداد حتى تاريخ إعداد تقريرنا (راجع مذكرة 7).

2 - قام البنك المركزي عام 2008 بإعادة خصم أفساط كل من مؤسسة FCI وسونيمكس على التوالي بمبلغ 560 مليون و200 مليون ومع استحقاق الأداء بتاريخ 14 يوليو 2009 و13 أغسطس 2009، ولغاية إعداد هذا التقرير لم يوجد حل للمشكلة ولم تسدد فوائد للفترة الفاصلة بين استحقاق الأداء و31 ديسمبر 2009 (راجع مذكرة 7).

3 - أخضع البنك المركزي "باسم بنك" للإدارة المؤقتة خلال الربع الأخير من عام 2007. وقد أسند تصحيح أوضاع البنك لأحد أطر البنك المركزي يعمل تحت إمرة البنك المركزي. وقد آل التسيير في مارس 2008 إلى التنازل عن "باسم بنك" إلى مستثمرين جدد (راجع مذكرة 10.2). وقد أحيل النزاع القائم بين البنك المركزي وبعض حملة أسهم البنك بخصوص عملية التسيير إلى الغرفة الإدارية في محكمة ولاية انواكشوط وإلى المحكمة العليا للبت في الموضوع.

4 - قام البنك المركزي بإقراض باسم بنك بنحو 3,293 مليار أوقية ولم نلاحظ تسديد أية فوائد مقابل هذه الديون في السنوات 2007، 2008 و2009. وبلغ جاري الدين مستحق الأداء لغاية 31 ديسمبر 2009 ما يعادل 2,693 مليار أوقية (راجع المذكرة 6).

5 - قام البنك المركزي بتسوية حسابات مكتبه في باريس حيث لوحظ نتيجة لذلك تسجيل خسارة في سيولة الصندوق بلغت 173.350.788 أوقية، وقد تم شطب هذه الديون المقيدة في "الحساب النظامي والأصول المتفرقة".

أبيدجان بتاريخ 31 مايو 2010

ديلويث وتوش
أبيدجان، كوت ديفوار

جان فيليب فريري
شريك

7.10. المصادقة على الكشوف المالية من طرف المجلس العام

وفقا للمادة 27 من الأمر القانوني 004-2007، تعرض الكشوف المالية من طرف المحافظ على المجلس العام للبنك المركزي لاعتمادها.

وخلال اجتماعه 08 يونيو 2010، صادق المجلس العام على الكشوف المالية للبنك المركزي لسنة 2009.

XI - الملحقَات

ملحق 1: أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية					
2009	2008	2007	2006	2005	2004
(التطور بنحو % ما لم يذكر غير ذلك)					
الإيراد الوطني والأسعار					
5,2	5,4	11,4	1,0	3,7	-1,1
5,2	5,4	4,1	5,9	4,1	-0,9
11,5	18,0	31,9	0,2	12,4	-6,2
11,5	18,0	10,1	13,3	13,0	-0,4
10,4	12,1	6,2	7,3	7,3	2,2
16,1	5,8	8,9	7,4	3,9	4,9
القطاع الخارجي					
38,1	42,2	118,6	6,4	27,5	-24,0
38,1	42,2	15,9	54	37,5	-33,1
70,3	54,7	-18,3	22,7	21,7	-26,7
33,7	24,8	8,5	35,1	8,6	-18,3
4,1	5,4	3,4	2,6	3,8	2,2
-34,6	-47,1	-1,3	-11,4	-16,9	-16,8
-11,9	-7,4	-3,7	-10,1	-13,1	-26,6
-7,3	-4	10,5	0,6	-1,4	-0,34
الاحتياطات الرسمية					
39	70	194	209	195	238
0,6	1,1	2,6	1,9	1,7	2,5
النقود والقروض					
13,8	14,3	15,7	18,9	13,7	15,2
-3,4	14,8	35,3	3,8	2,0	17,5
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج الحساب النفطي					
35,2	32,4	31,5	37,4	42,6	49,0
11,2	10,3	11,8	12,2	12,4	14,6
المعاملات المدعومة للحكومة					
	33,1	61,2	24,2	23,7	24,8
	30,5	16,5	21,8	22,9	24,0
	0	10,7	2,9	2,2	1,8
	33,7	36,5	32,1	32,8	32,0
	-7,1	46	-2	-7,8	-6,2
	-11,4	35,3	-4,9	-9,2	-7,2
	-8,8	-9,4	-7,3	-10,0	-8,0
الدين الخارجي					
3 151	3 318,40	2 540,9	2 451,0	2 649,4	3 024,8
210,9	178,1	94,1	94	80,2	104
للتذكير:					
256,2	268,6	268,6	250,6	256,6	262,1
439,6	625,1	1366,6	1454,4	1787,6	1 358,6
625	781	847	1145	-1941,2	1 270,1
382,3	475,2	725,0	733,7	854,8	793,5
382,3	475,2	565,3	678,4	797,6	758,5
1494,2	1 862,9	2104,7	2 608,0	3 302,7	2 887,6
1 494,2	1 862,9	2 699,2	2 821,0	3 539,6	3 020,6
2,76	2,83	2,89	2,96	3,1	3,2
541,6	659,7	934,0	953,0	1 124	939
	7,5	-1,3	2,8	5,8	-4,9
		57	70	86	54
		11,2	5,5	4,4	4,0
الإنتاج السنوي النفطي (مليون برميل)					
2/ صناعات نفطية ومناجم (خارج سنيم) مستثناة					
3/ خارج الحساب النفطي					
4/ بما فيه مقدم التوقيع					

ملحق 2: ميزان المدفوعات 2005 – 2008 (مليون دولار أمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)					
2009	2008	2007	2006	2005	
-65,1	-153,6	22,9	199,6	-803,2	الميزان التجاري
1358,6	1787,6	1454	1367	625	صادرات
521,6	823,4	575	467,2	389,4	منها: حديد
268,6	288,5	254,3	200,6	172,7	صيد
218,0	325,8	338,7	642,1	0	النفط
118,6	167,2	183,5	5,6		النحاس
228,5	168,6	59,2	1,6		الذهب
-1423,7	-1941,2	-1432	-1167	-1428	واردات قوب
-281,8	-497,3	-290	-227	-196	منها: منتجات بترولية
-391,5	-717,9	-494	-434	-798	واردات الصناعات الاستخراجية
-750,4	-726,1	-647	-505	-439	واردات أخرى
-551,3	-600,3	-488,5	-393,9	-234,6	خدمات وإيرادات (صافية)
-483,5	-630,8	-427,7	-319,6	-299,2	خدمات صافية
158,7	138	84,2	86,7	79,6	قروض
35,7	38	37,8	33,7	31,6	منها: رخص الصيد
-649,1	-768,9	-511,8	-406,3	-378,7	ديون
-185,6	-234,5	-193,8	-159,1	-194,8	منها: شحن
-67,8	30,5	-60,8	-74,3	64,6	عائدات (صافية)
118,0	130,5	140,9	119	108,6	قروض
107,5	117	118,4	108	103,3	منها: حقوق الصيد -الاتحاد الأوروبي
-185,9	-100	-201,7	-193,3	-44	ديون
-29,7	-31,6	-24,3	-27,4	-41,7	منها: فوائد مستحقة على الدين الرسمي
-4,0	-30,4	-102,8	-160		أجور وأرباح القطاع النفطي
130,8	196,6	144,3	158,7	161	تحويلات جارية (صافية)
66,4	71,7	70,2	66,5	60	تحويلات خاصة (صافية)
64,4	124,9	74	92,1	101	تحويلات رسمية
5,9	5,8	8,4	14,3	28,7	منها: مساعدات متعددة مبادرة المديونية
-485,6	-557,3	-321,3	-35	-876,8	رصيد المعاملات الجارية
392,3	408,6	316,3	257,8	763,5	حساب رأس المال والعمليات المالية
0,0	30,88	50,8	1107,2	0	حساب رأس المال
0,0	0	48,1	48,5		منه: إلغاء المديونية (المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون) تجاه صندوق النقد الدولي
	30,88				منها : إلغاء الدين (اسبانيا)
392,3	377,7	265,6	-849,4	763,5	حساب العمليات المالية
-3,1	338,4	138,3	154,6	814,1	استثمارات مباشرة صافية
-15,1	189,4	127,5	1,6	731,1	منها: صناعات نفطية صافية
318,6	200,5	79,3	-835,7	-28	قروض رسمية متوسطة وطويلة الأجل
365,1	280,7	162,3	73,8	52,6	سحب
-46,5	-80,2	-83	-909,5	-80,6	رأس مال مستحق
76,8	-161,2	48	-168,3	-22,5	معاملات رأسمال خاصة أخرى
32,0	0,0	0	-74,4		منها: تغيير المتأخرات الخارجية الخصوصية
83,5	103,3	20,8	60,2	39,4	خطأ وسهو
-9,8	-45,4	15,8	283,0	-73,9	ميزان عمومي
9,8	45,4	-15,8	-282,3	73,8	تمويل
-9,8	4,4	-55	-315,7	10,7	موجودات خارجية صافية
33,1	10,9	-32,2	-162	-29,4	البنك المركزي (صافي)
-43,1	13,9	-14,4	-124,2	-33	موجودات
76,2	-3	-17,9	-37,8	3,6	التزامات
-56,5	-20	-12,9	-104,9	40,1	البنوك التجارية (صافي)

ملحق 2: ميزان المدفوعات 2005 – 2008 (مليون دولار أمريكي ما لم يذكر عكس ذلك)					
2009	2008	2007	2006	2005	
13,6	13,5	-9,9	-49,2		حساب نفطي
19,6	41	39,2	33,4	63,1	تمويل استثنائي
					للتذكير
3 029	3 540	2 821,00	2 699,20	1 863	ناتج محلي إجمالي إسمي (مليون دولار أمريكي)
2895	3 304	2 608,00	2104,7	1 862,90	ناتج محلي إجمالي إسمي خارج النفط (مليون دولار أمريكي)
-115,3	-153,6	22,9	199,6	-803,2	ميزان تجاري (مليون دولار أمريكي)
-16,03%	-15,74%	-11,4	-1,3	-47,1	رصيد معاملات جارية (%) (ناتج محلي إجمالي سنوي)
-28,3%	-13%	-10,1	-3,7	-7,4	رصيد الصناعات النفطية والمنجمية (خارج سنيم)
238	194,9	208,8	194,4	70,2	أرصدة خارجية للبنك المركزي الموريتاني
2,5	2,7	1,9	2,6	1,1	بأشهر الصادرات
32,5	46,1	59,1	49,2		احتياطي حساب النفط

المصدر: البنك المركزي

ملحق 3: الحالة النقدية 2009-2006 (مليار أوقية)				
2009	2008	2007	2006	
				الوضعية النقدية
-3,5	-9,5	8,2	-3,0	الأصول الخارجية الصافية
1,5	10,1	8,6	0,9	البنك المركزي
-5,0	-19,6	-0,4	-3,9	البنوك
280,6	250,1	203,4	180,9	الأصول الداخلية الصافية
420,0	379,9	305,0	266,1	القروض الداخلي
172,9	141,7	121,9	112,2	القروض الصافي للدولة
195,2	176,0	167,6	158,5	الديون
-22,3	-34,3	-45,7	-46,3	الودائع
247,1	238,2	183,2	153,9	قروض للاقتصاد
-139,4	-129,8	-101,7	-85,1	بنود أخرى صافية
277,1	240,6	211,6	177,9	العملات بالمفهوم الواسع
82,2	70,0	68,9	66,4	نقد ورقية ومعدنية متداولة
149,0	133,1	102,1	82,3	ودائع تحت الطلب
45,9	37,6	40,5	29,2	ودائع لأجل وللاذخار
				السلطات النقدية
1,5	10,1	8,6	0,9	الأصول الخارجية الصافية
62,3	51,0	52,4	52,2	الأصول
-60,8	-40,9	-43,8	-51,3	الخصوم
125,1	100,5	87,3	83,1	الأصول الداخلية الصافية
142,0	113,6	93,7	87,6	القروض الداخلية الصافية
124,5	95,6	87,7	85,3	القروض الصافية للدولة
146,5	129,5	132,2	131,0	الديون
-22,0	-33,9	-44,5	-45,6	الودائع
-9,3	-6,6	-26,1	-26,4	منها حساب جاري للخرينة
14,8	14,8	2,4	2,0	ديون القطاع الخاص
2,7	3,3	3,6	0,3	ديون صافية على البنوك
-16,9	-13,1	-6,4	-4,5	بنود أخرى صافية
126,5	110,6	95,9	84,0	قاعدة نقدية
82,2	70,0	68,9	66,4	نقد ورقية ومعدنية متداولة
44,3	40,6	27,0	17,5	احتياطيات البنوك
9,1	8,2	8,5	4,7	منها: سيولة البنوك
21,2	22,3	14,2	10,3	ودائع البنوك بالأوقية
14,0	10,0	4,3	2,5	ودائع البنوك من العملات الصعبة
				البنوك التجارية
-5,0	-19,6	-0,4	-3,9	الموجودات الخارجية الصافية
33,3	18,4	25,6	30,1	أصول
-38,2	-38,0	-26,0	-34,0	خصوم
158,2	152,9	215,0	178,8	أصول داخلية صافية
48,5	46,1	34,2	26,8	قروض صافي للدولة
48,7	46,6	35,4	27,5	ديون
54,1	52,8	41,4	32,3	منها: سندات خزينة
-5,4	-6,3	-6,0	-4,8	سندات مضمونة
-0,2	-0,4	-1,2	-0,7	ودائع
232,3	223,4	180,8	151,9	ديون على القطاع الخاص
-122,5	-116,7	-95,3	-80,6	بنود أخرى صافية
				المصدر/ البنك المركزي

2009	2008	2007	2006	2005	ملحق 4: جدول العمليات المالية للدولة 2008 – 2005 (مليار أوقية ما لم يرد عكس ذلك)
188,5	188,9	185,3	406,3	131,3	إجمالي إيرادات وهبات
182,4	182	169	153,5	121	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
106,6	114,6	106,8	97,1	76	إيرادات ضريبية
34,6	34,9	32,9	26,7	26,6	رسوم على الإيرادات والأرباح
53,8	59,8	52,7	45	36,7	رسوم على السلع والخدمات
14,2	17,4	19,1	14,8	11,3	رسوم على التجارة الدولية
4,1	2,5	2,1	10,6		إيرادات ضريبية أخرى
75,8	67,8	62,2	56,4	45	إيرادات غير ضريبية
41,0	38,7	41,4	39,4	27,4	منها: إيرادات قطاع الصيد
18,4	16,2	9,1	8,3	...	منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
6,1	6,5	16,3	252,5	10,3	هبات
3,7	4	10	2,1	...	منها: مشاريع
242,9	262	217,4	206,4	166,3	نفقات وقروض صافية
186,7	206,4	158,9	157,9	126,7	نفقات جارية
77,0	71,3	64,6	52,8	38,9	رواتب وأجور
51,7	54,0	63,8	71,6	65,6	سلع وخدمات
20,3	42,8	15,2	15,1	5	تحويلات جارية
16,2	16,5	13,5	13,5	16,1	فوائد على الديون العمومية
5,1	5,8	4,4	5	8,3	خارجية
11,1	10,7	9,1	8,5	7,8	داخلية
5	6,8	1,8	4,8	1,1	حسابات خاصة
...	منها: تنمية القطاع النفطي
56,2	55,6	58,5	44,6	36,6	نفقات تجهيز وقروض صافية
14,9	12,0	28,6	20,7	15,2	استثمارات ممولة بموارد خارجية
36,9	43,6	29,9	23,9	21,4	استثمارات ممولة بموارد داخلية
4,4	0	0	3,8	2,9	إعادة هيكلة وقروض صافية
16,5	15,1	0	0	...	احتياطي مشترك
0	0	0	0	...	احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-60,5	-79,6	-48,4	-52,6	-45,3	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-54	-73	-32,1	199,9	-34,9	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-40,5	-61,8	-15,4	-27,2	...	رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
13,7	17,4	19,9	60,5	...	إيرادات نفطية (صافية)
-46,8	-62,1	-28,5	7,9	-45,3	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-40,7	-55,6	-12,2	260,4	-34,9	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز-)
40,7	55,63	12,2	-260,1	35	تمويل
22,3	45,3	3	-38,7	20,6	تمويل داخلي
30,7	34,5	7,7	-47,7	33,1	النظام المصرفي
27,7	22,0	-0,2	-27,3	-6,3	البنك المركزي الموريتاني
20,8					منها أرصدة حقوق السحب الخاصة
3,0	12,5	7,9	-20,3	39,3	بنوك تجارية
-5,9	14,8	5,5	4,6	2,9	تمويل غير مصرفي
-2,8	-2,8	0	22,2	0	خصوصية وآخرون
0,3	-1,2	-10,2	-17,8	-15,4	تغير المتأخرات الداخلية
0,3	-0,2	-8	3,7	...	أموال عالقة لدى الخزانة
0,0	-1	-2,1	-21,5	...	أخرى
17,0	12,8	14,5	-223,9	11,1	تمويل خارجي
3,4	3,3	-2,8	-13,1	...	منه: حساب النفط (صافي)
-13,7	-17,4	-19,9	-60,5	...	إيرادات نفطية صافية
17,1	20,7	17,1	47,4	...	مساهمة الحساب النفطي
13,6	9,5	17,3	-210,8	11,1	أخرى
8,9	4,1	9,2	6,4	-3,8	اقتراض خارجي (صافي)
4,7	5,4	8,1	10,7	14,9	تمويل خارجي استثنائي
...	...	0	-227,9	0	مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
-1,4	2,463	5,3	2,5	3,3	خطأ وسهو
					المصدر: وزارة المالية/ الإدارة العامة للخزينة والحسابات العمومية

ملحق 5: جدول العمليات المالية للدولة 2005-2009					
2009	2008	2007	2006	2005	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي خارج النفط)
24,8	23,7	27,2	71,9	26,6	إجمالي إيرادات وهبات
24,0	22,9	24,8	27,2	24,5	إجمالي الإيرادات بدون الهبات
14,1	14,4	15,8	17,2	15,4	إيرادات ضريبية
4,6	4,4	4,8	4,7	5,4	رسوم على الإيرادات والأرباح
7,1	7,5	7,8	8,0	7,4	رسوم على السلع والخدمات
1,9	2,2	2,8	2,6	2,3	رسوم على التجارة الدولية
0,5	0,3	0,3	1,9	0,0	إيرادات ضريبية أخرى
10,0	8,5	9,0	10,0	9,1	إيرادات غير ضريبية
5,4	4,9	6,1	7,0	5,6	منها: إيرادات قطاع الصيد
2,4	2,0	1,3	1,5		منها: مقسوم أرباح المؤسسات العمومية
0,8	0,8	2,4	44,7	2,1	هبات
0,5	0,5	1,5	0,4		منها: مشاريع
32,0	32,8	32,1	36,5	33,7	نفقات وقروض صافية
24,6	25,9	23,5	27,9	25,7	نفقات جارية
10,1	8,9	9,5	9,3	7,9	رواتب وأجور
6,8	6,8	9,4	12,7	13,3	سلع وخدمات
2,7	5,4	2,2	2,7	1,0	تحويلات جارية
2,1	2,1	2,0	2,4	3,3	فوائد على الديون العمومية
0,7	0,7	0,6	0,9	1,7	خارجية
1,5	1,3	1,3	1,5	1,6	داخلية
0,7	0,9	0,3	0,8	0,2	حسابات خاصة
***	***	***	***	***	منها: تنمية القطاع النفطي
7,4	7,0	8,6	7,9	7,4	نفقات تجهيز وقروض صافية
2,0	1,5	4,2	3,7	3,1	استثمارات ممولة بموارد خارجية
4,9	5,5	4,4	4,2	4,3	استثمارات ممولة بموارد داخلية
0,6	0,0	0,0	0,7	0,6	إعادة هيكلة وقروض صافية
2,2	1,9	0,0	0,0		احتياطي مشترك
0,0	0,0	0,0	0,0		احتياطي للنفقات الإضافية العاجلة
-8,0	-10,0	-7,3	-9,4	-9,2	رصيد خارج النفط باستبعاد الهبات (عجز -)
-7,2	-9,2	-4,9	35,3	-7,1	رصيد خارج النفط مع الهبات (عجز -)
-5,3	-7,7	-2,5	-4,3		رصيد أساسي خارج النفط؛ تحديد البرنامج
1,8	2,2	2,9	10,7		إيرادات نفطية (صافية)
-8,0	-10,0	-4,4	1,3	-9,2	رصيد إجمالي باستبعاد الهبات (عجز -)
-5,4	-7,0	-2,0	46,0	-7,1	رصيد إجمالي مع الهبات (عجز-)
5,4	7,0	1,9	-46,0	7,1	تمويل
2,9	5,7	0,4	-6,8	4,2	تمويل داخلي
4,0	4,3	1,1	-8,4	6,7	النظام المصرفي
3,6	2,8	0,0	-4,8	-1,3	البنك المركزي الموريتاني
2,7	0,0	0,0	-4,8	-1,3	منها أرصدة حقوق السحب الخاصة
0,4	1,6	1,2	-3,6	8,0	بنوك تجارية
-0,8	1,9	0,8	0,8	0,6	تمويل غير مصرفي
-0,4	-0,4	0,0	3,9	0,0	خصوصية وآخرون
0,0	-0,1	-1,5	-3,1	-3,1	تغير المتأخرات الداخلية
0,0	0,0	-1,2	0,7	„	أمور عالقة لدى الخزينة
0,0	-0,1	-0,3	-3,8		أخرى
2,2	1,6	2,2	-39,6	2,3	تمويل خارجي
0,4	0,4	-0,3	-2,3	„	حساب النفط (صافي)
-1,8	-2,2	-2,9	-10,7	„	إيرادات نفطية صافية
2,2	2,6	2,6	8,4	„	مساهمة الحساب النفطي
1,8	1,2	2,6	-37,3	2,3	أخرى
1,2	0,5	1,4	1,1	-0,8	اقتراض خارجي (صافي)
0,6	0,7	1,2	1,9	3,0	تمويل خارجي استثنائي
„	„	0,0	-40,3	0,0	مبادرة تخفيف المديونية متعددة الأطراف
-0,2	0,3	-0,7	0,4	0,7	خطأ وسهو
					المصدر/ الإدارة العامة للخزينة/وزارة المالية

ملحق 6: ن م إ حقيقي حسب فرع النشاط بسعر 1998					
بمليون أوقية					
البيان	2005*	2006*	2007*	2008*	2009**
القطاع الأول	55 839	55 828	58 386	63 124	64 049
1.1 الزراعة	9 040	8 281	8 811	11 369	11 444
1.2 تنمية المواشي	37 823	38 769	40 358	41 555	42 801
1.3 الصيد	8 976	8 779	9 217	10 200	9 804
القطاع الثاني	75 162	100 157	91 910	91 219	87 088
2. نشاطات استخراجية	33 194	57 882	47 920	49 972	48 399
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0	22 524	7 376	6 309	5 593
2.2 استخراج معادن فلزية	33 194	35 358	40 544	43 663	42 806
الحديد			34 886	35 081	32 317
النحاس			3 407	3 625	3 886
الذهب			2 251	4 957	6 602
3. نشاطات معملية	15 981	16 029	17 087	17 220	17 065
4. البناء والأشغال العامة	25 987	26 247	26 903	24 028	21 625
القطاع الثالث	173 930	183 844	193 010	201 548	200 965
5. النقل والمواصلات	21 716	23 323	25 445	27 927	26 968
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	37 781	40 123	41 889	43 281	40 156
7. خدمات أخرى	40 893	42 815	44 699	46 517	50 681
مجموع النشاطات السوقية	240 367	262 247	262 329	272 068	268 942
8. إدارات عمومية	43 576	45 042	46 369	47 748	47 412
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	274 967	307 288	308 697	319 816	316 354
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	29 964	32 541	34 609	36 075	35 748
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	304 931	339 829	343 306	355 892	352 102
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	304 931	317 305	335 930	349 583	346 510

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء * : بيانات مؤقتة ** : تقديرات

ملحق 7: نسبة النمو السنوي ن م إ الحقيقي (%)					
البيان	2005*	2006*	2007*	2008*	2009**
القطاع الأول	7,9	0,0	4,6	8,1	1,5
1.1 الزراعة	34,3	-8,4	6,4	29,0	0,7
1.2 تنمية المواشي	3,0	2,5	4,1	3,0	3,0
1.3 الصيد	8,3	-2,2	5,0	10,7	-3,9
القطاع الثاني	9,4	19,0	-8,2	-0,8	-4,5
2. نشاطات استخراجية	0,7	74,4	-17,2	4,3	-3,1
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0,0	0,0	-67,3	-14,5	-11,3
2.2 استخراج معادن فلزية	0,7	6,5	14,7	7,7	-2,0
الحديد				0,6	-7,9
النحاس				6,4	7,2
الذهب				120,2	33,2
3. نشاطات معملية	37,9	-35,8	6,6	0,8	-0,9
4. البناء والأشغال العامة	0,6	1,0	2,5	-10,7	-10,0
القطاع الثالث	8,3	5,7	5,0	4,4	-0,3
5. النقل والمواصلات	12,0	7,4	9,1	9,8	-3,4
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	5,3	6,2	4,4	3,3	-7,2
7. خدمات أخرى	3,0	4,7	4,4	4,1	9,0
مجموع النشاطات السوقية	7,5	9,1	0,0	3,7	-1,1
8. إدارات عمومية	9,6	3,4	2,9	3,0	-0,7
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	4,4	11,8	0,5	3,6	-1,1
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	16,0	8,6	6,4	4,2	-0,9
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5,4	11,4	1,0	3,7	-1,1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	5,4	4,1	5,9	4,1	-0,9

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء * : بيانات مؤقتة ** : تقديرات

ملحق 8: ن م ! إسمي حسب فرع النشاط

					بمليون أوقية
2009**	2008*	2007*	2006*	2005*	البيان
149 328	146 990	124 655	110 933	105 408	القطاع الأول
33 452	32 424	23 417	20 519	21 086	1.1 الزراعة
77 384	75 497	68 335	61 199	56 203	1.2 تنمية المواشي
38 492	39 069	32 903	29 215	28 119	1.3 الصيد
251 765	316 173	254 380	312 301	130 374	القطاع الثاني
180 502	244 378	182 978	248 315	70 583	2. نشاطات استخراجية
34 940	57 219	55 386	159 680	0	2.1 استخراج المنتجات النفطية
145 562	187 159	127 592	88 635	70 583	2.2 استخراج معادن فلزية
93 607	146 473	99 989			الحديد
23 185	21 894	20 254			النحاس
28 769	18 792	7 348			الذهب
30 082	29 615	27 387	23 952	22 479	3. نشاطات معملية
41 181	42 180	44 015	40 034	37 312	4. البناء والأشغال العامة
325 453	316 106	284 365	246 387	209 507	القطاع الثالث
35 334	36 309	31 829	27 199	23 839	5. النقل والمواصلات
81 113	85 293	76 934	68 703	60 896	6. التجارة، المطاعم، الفنادق
92 171	82 535	73 913	66 005	59 343	7. خدمات أخرى
609 711	667 300	561 711	585 141	379 860	مجموع النشاطات السوقية
116 834	111 969	101 689	84 480	65 429	8. إدارات عمومية
726 545	779 269	663 400	669 621	445 289	الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج
66 925	75 549	70 348	55 380	48 019	صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج
793 470	854 818	733 748	725 001	493 308	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
758 530	797 599	678 362	565 321	493 308	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط

***: تقديرات

*: بيانات مؤقتة

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء

ملحق 9: نسبة النمو السنوي لن م إسمي (%)

البيان	2005*	2006*	2007*	2008*	2009**
القطاع الأول	15,1	5,2	12,4	17,9	1,6
1.1 الزراعة	62,0	-2,7	14,1	38,5	3,2
1.2 تنمية المواشي	9,0	8,9	11,7	10,5	2,5
1.3 الصيد	4,1	3,9	12,6	18,7	-1,5
القطاع الثاني	29,4	139,5	-18,5	24,3	-20,4
2. نشاطات استخراجية	55,0	251,8	-26,3	33,6	-26,1
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0,0	0,0	-65,3	3,3	-38,9
2.2 استخراج معادن فلزية	55,0	25,6	44,0	46,7	-22,2
الحديد				46,5	-36,1
النحاس				8,1	5,9
الذهب				155,7	53,1
3. نشاطات معملية	5,6	6,6	14,3	8,1	1,6
4. البناء والأشغال العامة	9,9	7,3	9,9	-4,2	-2,4
القطاع الثالث	26,4	17,6	15,4	11,2	3,0
5. النقل والمواصلات	5,8	14,1	17,0	14,1	-2,7
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	21,3	12,8	12,0	10,9	-4,9
7. خدمات أخرى	22,0	11,2	12,0	11,7	11,7
مجموع النشاطات السوقية	21,1	54,0	-4,0	18,8	-8,6
8. إدارات عمومية	47,2	29,1	20,4	10,1	4,3
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	24,3	50,4	-0,9	17,5	-6,8
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	25,1	15,3	27,0	7,4	-11,4
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	24,4	47,0	1,2	16,5	-7,2
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خارج النفط	24,4	14,6	20,0	17,6	-4,9

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء * : بيانات مؤقتة ** : تقديرات

ملحق 10: ن م إ إسمي حسب فرع النشاط (% من ن م إ إجمالي)					
البيان	2005*	2006*	2007*	2008*	2009**
القطاع الأول	21,4	15,3	17,0	17,2	18,8
1.1 الزراعة	4,3	2,8	3,2	3,8	4,2
1.2 تنمية المواشي	11,4	8,4	9,3	8,8	9,8
1.3 الصيد	5,7	4,0	4,5	4,6	4,9
القطاع الثاني	26,4	43,1	34,7	37,0	31,7
2. نشاطات استخراجية	14,3	34,3	24,9	28,6	22,7
2.1 استخراج المنتجات النفطية	0,0	22,0	7,5	6,7	4,4
2.2 استخراج معادن فلزية	14,3	12,2	17,4	21,9	18,3
الحديد			13,6	17,1	11,8
النحاس			2,8	2,6	2,9
الذهب			1,0	2,2	3,6
3. نشاطات معملية	4,6	3,3	3,7	3,5	3,8
4. البناء والأشغال العامة	7,6	5,5	6,0	4,9	5,2
القطاع الثالث	42,5	34,0	38,8	37,0	41,0
5. النقل والمواصلات	4,8	3,8	4,3	4,2	4,5
6. التجارة، المطاعم، الفنادق	12,3	9,5	10,5	10,0	10,2
7. خدمات أخرى	12,0	9,1	10,1	9,7	11,6
مجموع النشاطات السوقية	77,0	80,7	76,6	78,1	76,8
8. إدارات عمومية	13,3	11,7	13,9	13,1	14,7
الناتج المحلي الإجمالي بكلفة عوامل الإنتاج	90,3	92,4	90,4	91,2	91,6
صافي الرسوم غير المباشرة على الإنتاج	9,7	7,6	9,6	8,8	8,4
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء * : بيانات مؤقتة ** : تقديرات

ملحق 11: الناتج المحلي الإجمالي واستخداماته بالأسعار الجارية (مليار أوقية)					
2009**	2008*	2007*	2006*	2005*	
936,6	1 044,2	839,2	757,2	786,1	الطلب الداخلي
793,5	854,8	734,0	725,0	493,3	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
127,5	125,2	158,5	150,6	119,8	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
589,5	667,8	502,1	425,2	362,7	الاستهلاك العمومي للأسر
219,5	251,1	178,7	181,4	303,6	الاستثمارات
388,7	465,0	400,2	390,3	187,2	صادرات السلع والخدمات
-531,7	-654,5	-505,5	-422,6	-480,0	واردات السلع والخدمات
المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء					
*: بيانات مؤقتة					
**: تقديرات					